University of Babylon

College of Education

Department of History

Department of Namibian Problem

(١٩٦٦_١٩٩٠)

A thesis presented by:

Mohammed Kadhum Hamzah Al- Juboory

To

The Council of the College of Education in Babylon University as a part for getting the Master Degree in Philosophy of Modern History

Supervised by

Assistant Prof. Dr. Isam Abd-Ul-Hussein Noman Al-Dulaimy

Thi-Al-Iqda/ ١٤٢٧ **December/ ٢٠٠٦**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

[يوسف /من الاية/ ٧٦]

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلاةً دائمةً تدوم دوامَ السموات والارضين وعلى آله الابرار المنتجبين وبعد:

فلا يسعني وانا اذ انهي بحثي المتواضع هذا الا ان احمد الله تعالى فله الشكر والثناء اولاً وآخراً لما فتح لي من ابواب الصبر وهيأ لي الاسباب لكي اقف هذا الموقف، والشكر موصول للاستاذ المساعد الدكتور عصام عبد الحسين نومان الدليمي المشرف على اعداد هذا البحث لما ابداه من ملاحظات قيمة أغنته بمادة علمية رصينة ولما بذله من جهودٍ مضاعفة لمتابعة الموضوع طوال مدة اعدادي له وكانت ارشاداته وتوجيهاته المستمرة إضاءات أنارت لي طريق البحث والدراسة وأدعو الله العلي القدير ان يحفظه ويسدّد خطاه دعماً للحركة العلمية.

ومن واجب الشكر والعرفان، ان اتقدم بالشكر والامتنان الى الاستاذ الدكتور عبد الرزاق مطلق الفهد لما ابداه من توجيهات وارشادات ونصائح قيمة لي، سائلاً المولى العلي القدير ان ينعم عليه بالصحة وطول العمر ليبقى مرجعاً لنا ولطلبة العلم من بعدنا.

ولا انسى ان اقدم شكري الى الدكتور ماجد محي الفتلاوي لما منحني من ثقة وما غمرني به من ارشادات وتوجيهات قيمة، سائلاً الله العلي العظيم ان ينير الطريق امامه في خدمة مسيرة العلم والمعرفة.

ومن الواجب عليَّ ايضاً ان اقدم شكري واحترامي الى الدكتورة عفراء عطا عبد الكريم الريس لما ابدته من تعاون خالص في اتمام هذا البحث ولمتابعتها المستمرة وارشاداتها وتوجيهاتها القيمة لي، دعائي لها من الله الكريم ان يوفقها ويجعلها من اهل الخير والعطاء الكبير في خدمة العلم والمعرفة.

واتقدم (ايضاً) بوافر الشكر والامتنان الى كل من السيد حسن سلمان الكدساوي والسيد رزاق خلف والسيد صلاح لمساعدتهم لي بترجمة النصوص الانكليزية، فلهم مني كل الشكر والاحترام.

والشكر موصول الى السيد طه عبيد حمدان والسيد ضياء مهدي كاظم لما أبدياه من مساعدة لي في بعض النواحي اللغوية، سائلاً الله العلي القدير ان يمدهما بالصحة والسلامة دائماً وابداً.

واخيراً لم يبقَ الا ان اتقدم باعتذاري الى الذين مدوا يد العون والمساعدة بكل سخاء لي، والذين لم ترد اسمائهم فلهم مني اسمى واجمل الشكر والامتنان، داعياً المولى عز وجل ان يجعلهم من اهل الجود والكرم طوال حياتهم.

الباحث

اقرار

أَشهد أنَّ اعداد هذه الرسالة الموسومة (تطور المشكلة الناميبية ١٩٦٦-١٩٩٠) المقدمة من الطالب (محمد كاظم حمزة)، قد جرى بإشرافي في كلية التربية بجامعة بابل/ قسم التاريخ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث.

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتور

عصام عبد الحسين نومان الدليمي

المشرف على الرسالة

/ /٢٠٠٦

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

الاستاذ المساعد الدكتورة

زينب فاضل مرجان

رئيس قسم التاريخ

/ /٢٠٠٦

إقرار لجنة مناقشة

نحـــــن اعضـــــاء لجنـــــة المناقشـــــة قـــــد اطلعنـــــا علـــــى هـــــذه الرســـــالة الموســـــومة (**تطور المشكلة النامیبیة ١٩٦٦-١٩٩٠**) وناقشنا الطالب (**محمد كاظم حمزة**) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنه جدير لنيل درجة الماجستير آداب في التاريخ الحديث وبتقدير (**جيد جداً**).

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. علي هادي المهداوي

التاريخ: / / ٢٠٠٧

(رئيساً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. احمد ناجي نعمة

التاريخ: / / ٢٠٠٧

(عضواً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. كريم مطر حمزة

التاريخ: / / ٢٠٠٧

(عضواً)

التوقيع:

الاسم: أ.م.د.عصام عبد الحسين نومان

التاريخ: / / ٢٠٠٧

(عضواً ومشرفاً)

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية التربية في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة.

د.لؤي عبد الهاني السويدي

عميد كلية التربية

/ /٢٠٠٧

الإهداء

إلى . . .

- وطني الجريح (العراق) عزةً وشموخاً . . .
- الغائبين الحاضرين والديَّ مغفرةً ورحمة . . .
- اخوتي واخواتي اجلالاً واكراماً . . .
- زينة الحياة الدنيا فلذات كبدي امير واثير واسيل واحمد وايلاف سروراً وابتهاجاً . . .
- زوجتي ام امير حباً ووفاءً . . .

الباحث

Abstract

This study concentrates on "The Development of Namibian Problem ١٩٦٦-١٩٩٠". The it consists of an "introduction", an introductory chapter and a conclusion.

The introductory chapter highlights the georophical, economic, historical growth features of the Namibian problem in three sections. The first section deals with the geographical and economiel nature of the region. The second one studies the historical development and the beginning of the German occupation. The third section is devotet to the occupation and the emergeuce of the Namibian Problem.

The first chapter foaus on the dericas used by south Africa to reinforce the occupation on the regioun throush three sechons. The first section focuses on racial discrimination and the second one concentrates on economical despoliation of the region resources, while the third one is devoted to searching about procrastination in the application of the international decisions.

The second chapter concentrates on the leadership that has done by the "National Namibian Movement" which is led by the "South West of Africa Popular Organization" (SWAPO). This chapter is divided into three sections. The first one deals with the political organizations and the leading deserves of the (SWAPO). The second section discues the international and regional role of the (SWAPO), while the third study deals with the armed struggle and the military operations.

The third chapter devoted to searching in the effect of the international and regional factors upon the Namibian problem developments, and it contains three sections. The first section focuses on the regional factors such as the independence of Portages colonies (ozambique & Angola) and the British colony "South Racial Rodesia" (Zimbaboy)and it deals with the internal situation in South Africa. The second section deals with the international factors such as the Cuban intervention in Angola and United Soviet Republics and China attitude toward the Civil War in Angola, the attitude of the United States of America from that war and the developments of the south African struggle, the last section deals with the stages of Namibian independence.

The study has arrived at the following conclusions:

The Namibian problem was born from the womb of the United Nations and grew in its lap, so its beginning and end was connected with the power of the international efforts which are emanated from decisions which are declared from the International Organization.

The discrimination race policy which is applied by the government of South Africa helped to deepen the occupation and domination on the region of Namibia by getting many racial legislations and laws fixed through the rules of the white minority which are masterful on the black men which introverted on the thought that "the white man is the master and the black African is the obeying slave".

The Namibian problem became more complicated at the beginning of the second half of the seventies and eighties after the collapse of the racial regimes which were the supporters of South Africa (Angola, Mozambique and Zimbaboy). This led to change the South Africa region to a field of regional conflict that took international attitudes. This is clearly reflected on the future of the Namibian problem and its output in the new international reactions which resuit from the development of the strategic conflict between the two camps: Capitalist and Socialist.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٦-١
الفصل التمهيدي: الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والتطور التأريخي لإقليم ناميبيا	٣١-٧
المبحث الأول: الطبيعة الجغرافية والاقتصادية للإقليم.	١٤-٨
المبحث الثاني: النشأة التأريخية وممهدات الاحتلال الالماني.	٢١-١٥
المبحث الثالث: مرحلة الانتداب وظهور المشكلة الناميبية	٣١-٢٢
الفصل الأول: جنوب افريقيا وسياسة تكريس الاحتلال	٧٥-٣٢
المبحث الاول: سياسة التفرقة والتمييز العنصري	٤٦-٣٣
المبحث الثاني: النهب الاقتصادي لموارد الاقليم	٦٣-٤٧
المبحث الثالث: المماطلة والتسويف في تطبيق القرارات الدولية	٧٥-٦٤
الفصل الثاني: منظمة سوابو ودورها في قيادة الحركة الوطنية الناميبية.	١١١-٧٦
المبحث الأول: التنظيمات السياسية والاستحقاقات القيادية لمنظمة سوابو	٨٥-٧٧
المبحث الثاني: الدور الاقليمي والعالمي لمنظمة سوابو	٩٥-٨٦
المبحث الثالث: الكفاح المسلح والعمليات العسكرية لمنظمة سوابو	١١٠-٩٦
الفصل الثالث: اثر العوامل الاقليمية والدولية في تطور المشكلة الناميبية.	١٦٠-١١١
المبحث الأول: العوامل الاقليمية.	١٢٥-١١٣
اولاً: استقلال المستعمرات البرتغالية	١٢٠-١١٣
أ. استقلال موزمبيق.	-١١٣
ب. استقلال انكولا.	-١١٦
ثانياً: استقلال زمبابوي	١٢٣-١٢٠
ثالثاً: الوضع الداخلي في جنوب افريقيا.	١٢٥-١٢٣
المبحث الثاني: العوامل الدولية.	١٤٣-١٢٦
اولاً: التدخل الكوبي في انكولا	١٣١-١٢٦
ثانياً: موقف الاتحاد السوفيتي والصيني من الحرب الاهلية في انكولا.	١٣٧-١٣٢
ثالثاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الأهلية في انكولا.	١٤٣-١٣٧
المبحث الثالث: مراحل تحقيق الاستقلال لإقليم ناميبيا	١٦٠-١٤٤
الخاتمة	١٦٢-١٦١
الملاحق	١٧٦-١٦٣
قائمة المصادر	١٩٨-١٧٧
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-B

المقدمة

عدت المشكلة الناميبية واحدة من اكثر المشاكل التي شهدتها منطقة الجنوب الافريقي تعقيداً وذلك لأرتباطها بمعطيات ذات طبيعة مركبة من ناحية ولأنها امتازت بدينامية خاصة، إذ اتسع نطاقها فأحتضنت كل ماله صلة بالواقع الاقليمي والدولي من ناحية أخرى.

فالمشكلة الناميبية أذن لم تكن مجرد تعبير عن مسألة تحرير اقليم محتل بل اصبح لها بعد دولي ارتبط بمجرى الصراع الاستراتيجي الذي كان قائماً بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

انطلاقاً من ذلك فقد احتلت المشكلة الناميبية اهمية خاصة في مخططات الدول الكبرى ولاسيما الغربية منها التي كانت هي المسؤولة عن ظهور تلك المشكلة وعن تطوراتها التاريخية والسياسية حتى الاستقلال.

لقد شهد اقليم ناميبيا عبر تاريخه الطويل تجربة مهمة مع الاستعمار والسيطرة الاجنبية ابتدأت منذ ان وطأت اقدام المستكشفين البرتغاليين ارضه في القرن الخامس عشر ثم توالت عمليات الاستيطان الأوربية حتى خضع الجزء الاكبر منه الى المانيا، وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى وماترتب عليها من نتائج معروفة، جرى احتلال الاقليم من قبل قوات جنوب افريقيا باسناد مطلق من دول الوفاق الودي لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ شعب ناميبيا وذلك عندما وضع الإقليم تحت الأنتداب الذي اوكلت عصبة الامم تنفيذه الى جنوب افريقيا نيابة عن بريطانيا. وبدلاً من ان تلتزم حكومة جنوب افريقيا بذلك وتعمل على تطبيق بنود الانتداب اخذت مطامعها الاستعمارية تطفو على السطح وافصحت عن حقيقة نواياها الدامية الى ضم ناميبيا وجعلها اقليماً خامساً تابعاً لها. وقد ادت المصالح الاقتصادية دوراً مهماً في تقوية العلاقات السياسية وديمومتها بين دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية من جانب والنظام العنصري في جنوب افريقيا من جانب آخر، إذ بدتْ تلك العلاقات كما لو انها نتاج لتفاعل العوامل الاقتصادية التي اخذت كامل فرصتها في ترسيخ موقع جنوب افريقيا كدولة تابعة سياسياً واقتصادياً ومنصة متقدمة للرأسمالية العالمية في منطقة الجنوب الافريقي او بمعنى اخر (امبريالية فرعية).

لقد استغل نظام جنوب افريقيا علاقاته المتطورة مع دول المعسكر الغربي الى ابعد حد ممكن للمضي في سياساته الرامية الى التمسك بالاقليم وممارسة ابشع اساليب الاستغلال الاقتصادي والقهر العنصري بحق الشعب الناميبي من دون أي اكتراث بإرادة المجتمع الدولي المتمثلة بالقرارات التي صدرت عن الامم المتحدة والتي دعت جميعها الى وجوب انهاء احتلاله غير الشرعي للإقليم.

بالمقابل وبعد ان عجزت الامم المتحدة عن تطبيق قراراتها على جنوب افريقيا واقناعها بضرورة فك ارتباط الاقليم بها ومنح شعبه حق تقرير المصير، فقد اتخذ الحراك الوطني الناميبي أبعاداً جديدةً استندت الى مبدأ الكفاح المسلح الذي قادته منظمة سوابو ولاسيما بعد أن نجحت في انتزاع الاعتراف الاقليمي والدولي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الناميبي، كذلك فقد انعكست التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الجنوب الافريقي في منتصف السبعينيات على مستقبل المشكلة الناميبية، ففي الوقت الذي كانت فيه جنوب افريقيا تنطلق من كونها تمثل المرتكز الاساسي للنظام الاستعماري في المنطقة والضامن لمصالح الغرب انطلاقاً من استقرارها الذاتي وكونها محصنة بسد منيع من المستعمرات البرتغالية والنظام العنصري في روديسيا الجنوبية، الا أن استقلال انكولا وموزمبيق وقيامهما عقب ذلك بتقديم الدعم والمساندة الى منظمة سوابو وحركتي التحرر في جنوب افريقيا نفسها وروديسيا الجنوبية وضع حكومة جنوب افريقيا في مأزق حقيقي، فالخطر الشيوعي الذي غالباً ما كانت تلوح به للغرب بات على حدودها مباشرة، وهذا يعني فتح جبهات جديدة ضدها مما اثر سلباً في قدرتها على ادارة الصراع وفشلها في تطويع الاطار الاقليمي لصالحها.

من هنا ازدادت مخاوف الدول الغربية من احتمالات تعرض مصالحها الى تهديدات حقيقية ولاسيما بعد ان اصبحت قدرة نظام جنوب افريقيا في الدفاع عن تلك المصالح موضع شك، لذلك فقد بدأت الدول الغربية تتحرك بصورة اكثر جدية مما كانت عليه قبل ذلك لأحتواء الاوضاع في ضوء التعامل مع مشكلات المنطقة بشيء من الموضوعية، وبهذا الصدد قامت بتقديم مجموعة من المقترحات الخاصة بتسوية المشكلة الناميبية الى مجلس الامن الذي بدوره اتخذ عدة قرارات كان من اهمها القرار رقم ٣٨٥ في سنة ١٩٧٦ الذي عُدَّ النواة الاولى لحل تلك المشكلة وتلا ذلك قرارٌ ثانٍ برقم ٤٣٥ في سنة ١٩٧٨ الذي طالب حكومة جنوب افريقيا بوضع حد نهائي لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا ومنح الاقليم استقلاله بقيادة ممثله الشرعي منظمة سوابو.

ونتيجة للضغوط الدولية المتواصلة اضطرت حكومة جنوب افريقيا اخيراً الى التسليم بالامر الواقع وذلك عندما وافقت على المشاركة في المفاوضات التي جرت في النصف الثاني من عقد الثمانينيات لأيجاد مخرج سياسي ووضع خطة تسوية شاملة لجميع مشاكل الجنوب الافريقي بما فيها المشكلة الناميبية طبقاً لقرار مجلس الامن ٤٣٥ واستغرقت تلك المفاوضات بين الاطراف المعنية شهوراً عديدة تخللتها عشر جولات بدأت الجولة الاولى في الرابع من ايار ١٩٨٨ في لندن وانتهت اخر جولة لتلك المفاوضات في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٨٨ في برازفيل اذ تم وضع الترتيبات النهائية لانسحاب القوات التابعة لجنوب افريقيا من الاقليم والاعداد لمرحلة الاستقلال الذي تحقق في ٢١ آذار ١٩٩٠.

تكمن اهمية البحث في ان المشكلة الناميبية لم تخضع لدراسات وافية في العراق ذلك ان اغلب الدراسات التي تناولتها ركزت على جوانب محددة فيها بمعنى انها لم تقدم تصوراً شمولياً للمشكلة، وانها اغفلت اهمية التفاعل ما بين البعدين التاريخي والسياسي للمشكلة مما افقدها القدرة على استنباط الحقائق المرتبطة بدينامية تلك المشكلة وابعادها المختلفة. كذلك فان تحديد السقف الزمني للدراسة موضوع البحث (١٩٦٦-١٩٩٠) مثلت مرحلة مهمة في تاريخ ناميبيا، ففي سنة ١٩٦٦ اصدرت الامم المتحدة القرار (٢١٤٥) الذي انهت بموجبه انتداب جنوب افريقيا على الاقليم وممارسة الادارة المباشرة عليه من اجهزتها الخاصة التي تولت مسؤولية ادارة شؤون الاقليم الاقتصادية والسياسية والعمل على تأهيله الى ان تحقق استقلاله في سنة ١٩٩٠.

يهدف البحث الى تحليل الاسباب التي شجعت نظام جنوب افريقيا على التمسك بأحتلاله غير الشرعي لأقليم ناميبيا على الرغم من كل القرارات الدولية الصادرة ضده والكشف عن اساليب المراوغة والتسويف التي اتبعها ذلك النظام لتمرير مخططاته الرامية الى ادارة الاوضاع داخل الاقليم بعيداً عن ارادة المجتمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة.

ان المشكلة الناميبية لم تعد تعبيراً عن ارادة شعب كان يتطلع نحو الحرية والتخلص من السيطرة الاستعمارية بل تعدت ذلك لتصبح محوراً لصراع اقليمي ذي ابعاد دولية بكل ما يعنيه ذلك من مصالح اقتصادية واستراتيجية.

اعتمد البحث على مبدأ الجمع مابين منهجي البحث التاريخي والسياسي.

يقسم البحث الى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول اساسية وخاتمة، استعرض الفصل التمهيدي الطبيعة الجغرافية والاقتصادية والتطور التاريخي لاقليم ناميبيا من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول الطبيعة الجغرافية والاقتصادية للاقليم، اما المبحث الثاني فتطرق الى النشأة التاريخية وممهدات الاحتلال الالماني، فيما درس المبحث الثالث مرحلة الانتداب وظهور المشكلة الناميبية ، اما الفصل الثاني فقد ركز على دراسة الاساليب التي اتبعتها جنوب افريقيا لتكريس احتلالها للاقليم وتضمن ثلاثة مباحث ايضاً، تناول المبحث الاول سياسة التفرقة والتمييز العنصري بينما أهتم المبحث الثاني بدراسة حالة النهب الاقتصادي لموارد الاقليم وتناول المبحث الثالث اساليب المماطلة والتسويف التي اتبعتها حكومة جنوب افريقيا في تعاملها مع القرارات الدولية. في حين ركز الفصل الثاني على الدور القيادي لمنظمة سوابو في الحركة الوطنية الناميبية، وقسم الفصل الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول التنظيمات السياسية والاستحقاقات القيادية لمنظمة سوابو وتضمن المبحث الثاني الدور الاقليمي والعالمي للمنظمة، فيما تناول المبحث الثالث كفاحها المسلح وعملياتها العسكرية.

اما الفصل الثالث فقد خصص للبحث في اثر العوامل الاقليمية والدولية في تطور المشكلة الناميبية ، وجاء في ثلاث مباحث ركز المبحث الاول على العوامل الاقليمية التي تضمنت استقلال المستعمرات البرتغالية (موزمبيق وانكولا) والوضع الداخلي في جنوب افريقيا واستقلال روديسيا الجنوبية (زمبابوي)، اما المبحث الثاني فقد تناول العوامل الدولية من خلال ثلاثة موضوعات هي التدخل الكوبي في انكولا وموقف الاتحاد السوفيتي والصين من الحرب الاهلية في انكولا وكذلك موقف الولايات المتحدة الامريكية من تلك الحرب وتطورات الصراع في الجنوب الافريقي، اما المبحث الثالث والاخير فقد تناول مراحل تحقيق الاستقلال لاقليم ناميبيا. وتضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

اعتمد الباحث في دراسته على مجموعة من المصادر المهمة، ومنها وثائق الامم المتحدة ومطبوعاتها على الرغم من صعوبة الحصول عليها لاسباب تتعلق بسوء ترتيبها وعدم تصنيفها على وفق تسلسلها الزمني. وافاد الباحث كثيراً من شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) بيد أن الصعوبة التي واجهت الباحث تتعلق بعدم امكانية الحصول على الكتب المنشورة فيها التي كانت تصب في صميم موضوعنا على الرغم من محاولاته العديدة وذلك بسبب عدم اشتراك العراق بالبريد الالكتروني الذي من خلاله يمكن ارسال المبالغ المحددة لتلك الكتب المهمة، واعتمدت الدراسة كذلك على مجموعة من الكتب العربية والانكليزية ومن اهمها كتاب ابراهيم نصر الدين (ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب) وكتاب الدكتور احمد نبيل جوهر (قرارات منظمة الوحدة الافريقية-النظرية والتطبيق- ودورها في حل مشاكل القارة، اما المصادر الانكليزية فكان من اهمها (Africa South of Sahara (١٩٨٠-١٩٨١) زيادة على (Alan. C. G. Best, African Survey) وقد افاد الباحث كثيراً من مجلة السياسة الدولية باعدادها المختلفة.

اخيراً فإن هذا الجهد المتواضع لم يخلُ من صعوبات جمة، ولكن بعد الأتكال على الله ومساعدة المخلصين انجزت الرسالة وفق ماهي عليه الآن، واملي ان تكون عند حسن الظن وان تسد فراغاً في مكتبتنا، وهي في كل الأحوال خطوة على طريق العلم الطويل، ومن الله التوفيق.

الفصل التمهيدي

الطبيعة الجغرافية والاقتصادية

والتطور التأريخي لإقليم ناميبيا

تعد ناميبيا واحدة من دول القارة الافريقية، وكانت تسمى باقليم جنوب غرب أفريقيا الالماني بعد ان حصلت المانيا على مستعمرات في نهر الاورانج وذلك سنة ١٨٨٠، بيد ان تلك التسمية قد تغيرت بأثر الهزيمة التي منيت بها المانيا في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، فاصبح الأقليم يدعى رسمياً بـ (أقليم جنوب غرب افريقيا).

يحتل الأقليم موقعاً جغرافياً مهمّاً بالنسبة لمنطقة الجنوب الأفريقي بأكملها، كما أنه أقليم غني بثروات اقتصادية متنوعة مما شجع الاستثمارات الاجنبية للتوافد نحوه بقوة وممارسة ابشع صور الاستغلال والنهب الاقتصادي.

لقد وضع الإقليم في أعقاب الحرب العالمية الاولى تحت الانتداب البريطاني على أن يقوم اتحاد جنوب أفريقيا بإدارته نيابة عن بريطانيا حتى يتمكن من نيل الاستقلال وإدارة نفسه بنفسه، إلا أن حكومة الاتحاد حاولت ضم الاقليم والغاء هويته مستفيدة من الدعم والمساندة الغربية تحت تأثير المصالح الاقتصادية المتمثلة بكبريات الشركات الاحتكارية.

المبحث الاول

الطبيعة الجغرافية والاقتصادية للإِقليم

يقع أقليم ناميبيا في اسفل الجزء الجنوبي الغربي من القارة الافريقية، ويطل على المحيط الاطلسي بساحل مستقيم قليل التعاريج والخلجان يبلغ طوله اكثر من (١٥٠٠) كم يمتد بين نهر كونين الذي يفصله عن انجولا في الشمال ونهر الاورانج الذي يفصله عن جنوب افريقيا في الجنوب[١]. وناميبيا هي تسمية اطلقت على الاقليم نسبة الى صحراء ناميب التي تقع في الغرب منه[٢].

---

[١] صلاح صبري، افريقيا وراء الصحراء، القاهرة، ١٩٦٠، ص٣٠٩.

[٢] Robin Hallett, Africa to ١٩٧٥, (N. Y., ١٩٧٠), P.٢٣٥.

تبلغ مساحة الاقليم (٨٢٤٢٦٩) كم٢، أي مايعادل (٣١٨٩٦٤) ميل مربع[٣]. وتضم حدوده الطبيعية بصورة عامة مركز الاراضي الجبلية بما في ذلك جبل (براند بيرج) الذي يمثل اعلى نقطة فيها، إذ يبلغ ارتفاعه (٢٦٠٦م) عن مستوى سطح البحر[٤]، كما تضم حدوده مجموعة من السهول الممتدة من الشمال الى الجنوب بمحاذاة صحراء ناميب ومن الغرب الى الشرق باتجاه صحراء كلهاري[٥]، ويحتل ممر كابريفي (Caprivi strip) مساحة محدودة من الارض الواقعة في الشمال الشرقي من الاقليم، وهو ممر ضيق استعمله الالمان للوصول الى نهر الزامبيزي في سنوات الاحتلال الالماني (١٨٨٤-١٩١٥)[٦]. ويضم الاقليم العديد من المدن من بينها العاصمة (وندهوك Windhoek) التي تعد من المدن الرئيسة فيه، وهي مركز تجاري يرجع تاريخ تأسيسها الى سنة ١٨٨٩، وذلك عندما قام الجنرال الالماني (فون فرانكو) بوضع حجر الاساس للقلعة التي تعرف في الوقت الحاضر بـ(آلتي فست The Alte Feste)[١]. اما الحدود السياسية للاقليم فقد تم تثبيتها بموجب اتفاقية ابرمت بين المانيا وبريطانيا في الاول من تموز سنة ١٨٩٠[٢]. فإلى الشمال منه تقع انكولا ويتصل مع زامبيا عبر شريط ضيق في الشمال الشرقي ويطل على المحيط الاطلسي من جهة الجنوب والجنوب الغربي، وتحده جنوب افريقيا من جهة الجنوب والجنوب الشرقي وبتسوانا من الشرق[٣].

ويعد السكان في اقليم ناميبيا إمتداداً للعنصر الافريقي في القارة (جنوب الصحراء)[٤]، إذ تجمعهم صفات زنجية مشتركة، فبالرغم من اتساع رقعة القارة وتنوع الظروف الطبيعية فيها، الا انها ما زالت محافظة على صفاتها الزنجية من بشرة سوداء او سمراء وشعر مفلفل او مجعد لذلك فليس اعتباطاً ان تسمى هذه القارة باسم قارة الجنس الواحد او القارة الزنجية[٥].

بلغ عدد سكان الإقليم حسب احصاء سنة ٢٠٠٤ بـ(١.٨٢١.٠٠٠) نسمة[٦]. وبالمقارنة مع الزيادة الحاصلة في الكثافة السكانية العامة للإقليم خلال السنوات السابقة فقد تبين إن الإقليم شهد نمواً سكانياً بطيئاً جداً (انظر الجدول رقم (١)).

الجدول رقم (١)[١]

الكثافة السكانية لإقليم ناميبيا

السنة	عدد السكان	المساحة/كم٢	الكثافة السكانية العامة/كم٢

---

[٣] B. M. Willett and others, New philips Modern school Atlas, George philip and Son, London, ١٩٨٧, P.٧٣.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://dosfan.lib.uic.edu/ERC/bgnottes/af/namibia٩٥٠٤.html

وعلى العنوان الاتي:

Back ground Nots Archire Africa, P.١.

[٥] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.infopleas.com.ipa/A٠١٠٧٨١٢.html

وعلى العنوان الاتي:

Infopleas, P.١.

[٦] W. O. Henderson, Studies in German colonial history . London, ١٩٦٢, pp.٨٧-٩٥.

[١] حالياً المتحف الوطني في ناميبيا، وهي تظهر الطراز العسكري الحديث للمستعمرات الالمانية في ناميبيا: للمزيد من التفاصيل تنظر المواقع الاتية على الانترنيت:

http://www.namibia.org/travel/namibia/history.html

وعلى العنوان الآتي:

Namibia History, pp.١-٢; http://en.wikipedia.org/wiki/windhook

وعلى العنوان الآتي:

Windhook, pp.١-٢.

[٢] احسان حقي ، افريقيا الحرة، بيروت، ١٩٦٢، ص١٥٤.

[٣] B. M. Willett, op. Cit., p.٧٣.

[٤] افريقيا جنوب الصحراء هي تسمية اكاديمية اطلقها الجغرافيون للفصل بين اجزاء القارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: وفيق الخشاب و ابراهيم عبد الجبار المشهداني، افريقيا جنوب الصحراء، جامعة الموصل، العراق، ١٩٧٨، ص٢٤٠.

[٥] عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٩، ص٣٣.

[٦] مازن مغايري، موسوعة اطلس العالم، دار الرضوان، سوريا، ٢٠٠٤، ص٨٨.

[١] Africa South of the Sahara ١٩٩١, Printed in England by Staples Printers Rochester, P.٧٤٨.

١٩٧٠	٧٣٢.٢٦٠	٨٢٤.٢٦٩	١.١٢
١٩٨١	١.٠٣٣.١٩٦	٨٢٤.٢٦٩	١.٢٥
١٩٨٨	١.٢٥٢.٠٠٠	٨٢٤.٢٦٩	١.٥١
٢٠٠٤	١.٨٢١.٠٠٠	٨٢٤.٢٦٩	٢.٢٠

ويرجع السبب في قلة السكان الى العامل الطبيعي المتمثل بشحة الموارد الغذائية المتاحة في ضوء الظروف السياسية التي مر بها الاقليم عبر تاريخه الطويل[٢].

ويتكون المجتمع الناميبي من قبائل عديدة تجمعها مقومات مشتركة كاللغة والثقافة والدين والنظام الاجتماعي القبلي، وتعد قبيلة البوشمن-خويسان (Bushmen Khoisan) أول من سكن الاقليم، بل هي من اقدم القبائل السكانية في افريقيا[٣]. وهذا بدوره يمكن ان يفند المزاعم القائلة بان المستوطنين الاوربيين الاوائل ماكان لهم ان يستوطنوا تلك المنطقة الا بعد ان وجدوها خالية من البشر[٤].

والحقيقة ان منطقة الجنوب الافريقي كلها شكلت لحظة وصول الاوربيين المجال الحيوي لتحركات القبائل الافريقية وهجراتها بحثاً عن الماء والمرعى، وفضلاً عما تقدم فان الابحاث الاركيولوجية اكدت ان القبائل الافريقية كان لها وجود في تلك المنطقة منذ القرن الخامس الميلادي[١]. ومن القبائل الناميبية الاخرى، قبيلة (ناما Nama) وقبيلة (الدامارا Damara) او (بيرج داما Berg Dama) وقبيلة (الأوفامبو Ovambo) وقبيلة (الهيريرو Herero)[٢].

يتحدث الناميبيون لغات مختلفة الا ان اللغة الرسمية هي اللغة الانكليزية[٣]، وتمثل المسيحية الديانة الرئيسة في البلاد، إذ تشكل ما نسبته (٨٠%-٩٠%) وان اغلبية السكان يتدينون بالمذهب البروتستانتي ويشكلون اكثر من ٥٠%، ويعتنق عدد من الناميبيين ديانات اخرى غير المسيحية مثل اليهودية والهندوسية وغيرها وتصل نسبتهم من (١٠%-٢٠%) تقريباً[٤].

كما يعتقد الناميبيون وبخاصةٍ قبيلة الاوفامبو بالخرافات والاوهام فهم لا يؤمنون بالارواح الخيرة والشريرة فحسب، بل وبالسحر الى حدٍ كبير وان اغلب افراد القبيلة المذكورة كانوا يؤمنون بالروح المقدسة والمسماة بـ(كالونكا Kalunga)[٥]، ويعتقدون ايضاً بان النار المستعرة انما هي نذير شؤم قد يجلب البلاء الى قبيلتهم[٦]. لذلك عاش الناميبيون حياة بدائية متخلفة ازدادت وطأتها مع الاحتلال الاجنبي للاقليم لدرجة ان الغالبية العظمى منهم كانوا يعيشون تحت خط الفقر[١]. على الرغم من انهم ينتمون الى اقليم

---

[٢] زهير عبد الحسين مهدي، ناميبيا، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، سلسلة الدراسات الافريقية، دراسة رقم (٨)، بغداد، (د.ت)، ص٩.

[٣] دنيس بولم، الحضارات الافريقية، ترجمة علي شاهين، بيروت، (د.ت) ، ص٧٢.

[٤] ينظر بهذا المعنى:

- T. Malan and P.S. Hatting , Black Home Lands in South Africa, (Pretorian: Africa Institute of South Africa, ١٩٧٦), pp.١-٤.

[١] ابراهيم نصر الدين، حركة التحرر الوطني لجنوب افريقيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٤.

[٢] للمزيد من المعلومات عن التكوين الاجتماعي والقبلي لسكان الاقليم ينظر:

رأفت غنيمي الشيخ، افريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٢٧؛

- Philip Curtin and others, African History, New York, ١٩٧٨, pp.٢٩٣-٢٩٤.

[٣] محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، سلسلة عالم المعرفة (٤)، الكويت، ١٩٨٠، ص١٤٠ ومابعدها.

[٤] Philip Curtin, op. Cit., P.٢٥.

[٥] تتجسد تلك الروح في شكل رجل يتحرك بصورة غير مرئية بين الناس، وعندما تتعرض القبيلة الى المجاعة (القحط) او الطاعون فان (الكالونكا) وهي الروح المقدسة سوف تبعث لتشيع الخير وتساعد افراد القبيلة في التخفيف من معاناتهم جراء هذه الكوارث، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://en.wikipeda.org/wiki/ovambo.

وعلى العنوان الاتي:

ovambo, p.١.

[٦] ب.س.لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠، ص٨٧.

[١] Alan C. G. Best, African survey, New York, ١٩٧٧, p.٣٧٥.

يتمتع بخصائص ومزايا اقتصادية متفردة، يعتمد الاقتصاد الناميبي بصورة خاصة على ثلاثة قطاعات رئيسة وهي التعدين وصيد الاسماك والزراعة (ولاسيما تربية المواشي وغنم الكراكول)[٢].

وتعد المعادن وبخاصةٍ الماس والمعادن الخسيسة تقليدياً اساس الاقتصاد الناميبي وعاملاً رئيساً لمواصلة جنوب افريقياً إحكام قبضتها الخانقة على الاقليم[٣]. وتتركز مناجم الماس في ناميبيا ضمن حزام ساحلي طوله ٣٠٠ ميل يقع بالقرب من نهر الأورانج[٤]. وناميبيا هي من بين اكبر البلدان المنتجة للماس في العالم وان نسبة ٩٥% من انتاجها تقريباً يكاد يكون من الاحجار الكريمة (انظر الجدول رقم (٢))، وكذلك فان اهمية الماس الناميبي لا تكمن فقط فيما يمثله من احتياطي كبير، بل في

جدول رقم (٢)[٥]

السنة	الاحجار الكريمة	الماس الصافي	المجموع
١٩٧٠	١٧٧٢	٩٣	١٨٦٥
١٩٧١	١٥٦٦	٨٢	١٦٤٨
١٩٧٢	١٥١٦	٨٢	١٥٩٨

نوعيته التي عدت من افضل انواع الماس في العالم لان معظمه يستعمل في صناعة المجوهرات مما جعل الطلب عليه في تزايد مستمر[١]. ويعد النحاس ثاني اكبر المعادن المنتَجة في ناميبيا، كما يحتوي الاقليم ١٠% من مستودع اليورانيوم العالمي[٢]، ومن المعادن الاخرى التي تنتج في ناميبيا، الرصاص والقصدير والزنك والكاديوم والكيانيت والفاناديوم والمنغنيز[٣].

لقد كان قطاع التعدين في ناميبيا مغرياً جداً للاستثمارات الاجنبية التي اندفعت بقوة نحو الاقليم وسيطرت على المواقع الرئيسة في اقتصاده بما في ذلك مصادر المواد الخام الثمينة.

كما خضعت صناعة صيد الاسماك التي تعد القطاع الرئيس الثاني في اقتصاد ناميبيا الى سيطرة المصالح المالية لجنوب افريقيا لأن جميع مصانع تعليب الاسماك الواقعة في خليج والفس[٤]، هي فروع لشركات جنوب افريقيا او لشركات تابعة لها[٥]. وتقوم صناعة صيد الاسماك على ثلاثة منتجات اولية: هي السمك المعلب ومسحوق السمك وزيت السمك.

تساهم الزراعة هي الاخرى بدور رئيس في الاقتصاد الناميبي، ومن اهم الانشطة الزراعية تربية الابقار وانتاج جلود خراف الكراكول، وقدر عدد الاغنام في ناميبيا سنة ١٩٧٢ بنحو (٣٩) مليون رأس والماشية بنحو (١٢) مليون رأس[٦].

---

[٢] U. N., Atrust Betrayed: Namibia, New York, ١٩٧٤, p.١٣.

[٣] وهي المعادن ذات التأثير السلبي على حياة الانسان، وتشمل العناصر السامة مثل الزرنيخ والزئبق والعناصر المشعة مثل الراديوم والسيزيوم واليورانيوم. للمزيد من التفاصيل: ينظر يوسف زورا يوسف، المخاطر الكيمياوية والآمان، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص١٥٧ ومابعدها.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، ١٩٧٥، الملحق رقم (٢٣)، الوثيقة (A/ ١٠٠٢٣/ Rev.١)، نيويورك، ١٩٧٧، ص٣١.

[٥] المصدر نفسه، ص٣١.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٣)، الوثيقة (A/٣٣/٢٣)، ٢٧ ايلول ١٩٧٨، ص٦.

[٢] Britannica Atlas, Encyclopaedia Britannica, ١٩٧٤, P.٢٩٧.

[٣] Africa South of Sahara, ١٩٨٠-١٩٨١, London, ١٩٨١, p.١٤٦١.

[٤] وهو ممر مائي يدخل اراضي ناميبيا من الجزء الغربي ويتصل بالمحيط الاطلسي، ويعد الشريان الحيوي في تجارة ناميبيا الخارجية لانه الميناء الرئيسي في الاقليم. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- A. T. Grove, Africa South of Sahara, Oxford University press, ١٩٧٠, p.٦٣.

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الدورة (٣٧)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٣٧/٢٤)، ١٩٨٢، ص٦٢.

[٦] U. N., Demogographic Handbook for Africa, New York, ١٩٧٨, p.١١٦.

تعد صناعة انتاج فراء الكراكول والتي تسمى بـ (الماس الاسود) ثاني اكبر نشاط زراعي[١]، ويسوق هذا الفراء باسماء مختلفة مثل السواكارا والحمل الفارسي والاستراكات والكراكول الى كل من فرنسا واليابان وبريطانيا والمانيا وايطاليا[٢].

في ضوء ذلك يمكن القول: ان اقليم ناميبيا كان ذا مزايا وخصائص اقتصادية متفردة بحكم ما يمتلكه من ثروات معدنية هائلة ومتنوعة، بيد ان الهيكل الاساس لاقتصاده كان ذا طابع استعماري بسبب وقوعه تحت سيطرة جنوب افريقيا وكذلك دول اوربا الغربية المتمثلة بكبريات شركاتها الاحتكارية. كما انه اقتصاد غير متوازن صمم اساساً لتلبية احتياجات رأس المال الأجنبي ومطالبه، فعلى الرغم من ان ناميبيا كانت تعد واحدة من اغنى بلدان العالم من حيث الموارد الطبيعية، الا ان معظم سكانها السود يعيشون في فقر مدقع، وعملاً بسياسات الفصل العنصري التي طبقت في ناميبيا، فقد قسم اقتصادها على قطاعين، أولهما ثري يملكه البيض وهو قائم على الاستغلال الكثيف للموارد الطبيعية للاقليم وخاصة الموارد المعدنية والبشرية، والاخر قطاع كفافي منفصل يضم معظم السكان السود[٣]، وقد رافق ذلك قيام حكومة جنوب افريقيا بابقاء قطاع الكفاف على حاله لانه جوهري في الاقتصاد النقدي كونه يمثل مصدراً للايدي العاملة الرخيصة[٤].

المبحث الثالث

مرحلة الانتداب وظهور المشكلة الناميبية

عدت مشكلة ناميبيا واحدة من المشاكل المركبة التي اكتنفت جنوب القارة الافريقية نظراً لتداخلاتها الاقليمية والدولية ولارتباط ذلك بمشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا[١].

واذا كانت الجذور التاريخية لتلك المشكلة مرتبطة بمراحل الاستيطان الاوربي المختلفة، فانها قد دخلت طوراً جديداً اكثر اشكاليةً وتعقيداً خلال الحرب العالمية الاولى[٢]، إذ لم يمضِ وقت طويل على اندلاع تلك الحرب حتى قامت جنوب افريقيا بغزو الاقليم[٣]. فقد زحفت قوات عسكرية جنوب افريقية قوامها (٤٣) الف رجل نحو الاقليم وتمكنت في (٩) تموز سنة ١٩١٥ من الحاق الهزيمة بالحامية الالمانية المتواجدة فيه التي كان عددها (٨) الاف رجل[٤]. ومنذ ذلك الحين انتهى الحكم الالماني للاقليم وتحرر الشعب الناميبي من قبضة الاحتلال الاستعماري الاوربي ولكنه ما لبث ان خضع لاستعمار جديد اشد ضراوة وقسوة من سابقه.

لقد وضع الاقليم ابتداءً من (١٧) تموز سنة ١٩٢٠ تحت نظام الانتداب الذي اوكلت عصبة الامم تنفيذه الى اتحاد جنوب افريقيا، ونصت بنود الانتداب على وضع الاقليم تحت انتداب صاحب الجلالة البريطانية على ان تقوم حكومة اتحاد جنوب افريقيا نيابة عنه بتطبيق الاحكام الواردة في المادة (٢٢) من عهد العصبة التي وضعت على عاتق الدول المتحضرة مسؤولية تطوير الاقاليم الواقعة تحت انتدابها حتى تتمكن من حكم نفسها بنفسها على ان يرافق ذلك قيام حكومة اتحاد جنوب افريقيا بتقديم تقارير سنوية الى مجلس العصبة عن سير الادارة في الاقليم[١]. وبدلاً من ان تقوم حكومة اتحاد جنوب افريقيا بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب نظام الانتداب بما في ذلك تقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب الناميبي حتى تصل الى مرحلة الحكم الذاتي،

---

[١] Helen Kitchen, Ahandbook of African Affairs, (London, ١٩٦٤), p.١٥١.
[٢] U. N., Atrust Betrayed: Namibia, op. Cit, p.١٣.
[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص٣٧.
[٤] المصدر نفسه، ص٣٧.
[١] عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص٢٠٧.
[٢] L. H. Gann and Peter Duignan, Colonlalism in Africa ١٨٧٠-١٩٦٠, Cambridge University press, ١٩٧٠, pp.١٠-١١.
[٣] Alan. C. G. Best, op. Cit., p.٣٧٢.
[٤] رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص٢٢٨.
[١] لطفي جعفر فرج، منظمة (سوابو) ودورها في تحرير (ناميبيا)، بحث مطبوع، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، (د.ت)، ص٥.

عملت على العكس من ذلك، فقد حكمت الاقليم بأبشع الاساليب الاستعمارية، بل تمادت الى ابعد من ذلك عندما حاولت ضم الاقليم وجعله اقليماً خامساً تابعاً لها[٢].

ومن اجل احكام سيطرتها عليه، قامت حكومة الاتحاد بتشكيل اقسام خاصة في ثلاث وزارات رئيسة، هي (الخارجية والدفاع وقوى الامن الداخلي) مهماتها الرئيسة، الاشراف المباشر على كل ما له علاقة باقليم ناميبيا[٣]. وقد رافق ذلك تصاعد ملحوظ في مستوى الانفاق العسكري من حيث العدد والعدة[٤]، كما عملت الحكومة على تشجيع هجرة الاوربيين الى الاقليم بهدف تغيير وضعه الديموغرافي وخلق حالة من التوازن السكاني ما بين البيض والسود[٥].

والحقيقة ان حكومة جنوب افريقيا بدأت ومنذ سنة ١٩٣٣ تفصح بشكل رسمي عن نواياها الاستعمارية تجاه الاقليم[٦]، فما ان انتهت العصبة وحلت محلها هيأة الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ حتى اعلنت رغبتها في دمج الاقليم باتحادها وفك ارتباطاتها الدولية به[٧]، على خلفية ان الاقليم كان خاضعاً لنظام الانتداب بموجب المادة (٢٢) من ميثاق العصبة وان الغاء العصبة يعني نهاية الوضع الدولي للاقليم، فليس من حق المنظمة العالمية الجديدة ان تمارس أي سلطة ازاء المناطق التي كانت تحت الانتداب[١].

في ضوء تلك التطورات، حاولت حكومة اتحاد جنوب افريقيا ان تضفي اطاراً شرعياً على تمسكها بالاقليم بأستعمال مجموعة من الوسائل والاساليب، ففي (١٤) تشرين الاول سنة ١٩٤٦ ومع انعقاد اول دورة للجمعية العامة للامم المتحدة، قامت باجراء استفتاء بين صفوف الناميبيين للتصويت على المستقبل السياسي للاقليم، وجاءت نتائج الاستفتاء مخيبة لامال الناميبيين، فقد تم الاعلان رسمياً عن تصويت مايقرب من (٢٠٨.٨٥٠) الف ناميبي لصالح الانضمام الى الاتحاد[٢].

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار عدد المستوطنين البيض، فان النسبة تصل الى اكثر من نصف السكان البالغ تعدادهم (٤٣٠) الف نسمة حسب الاحصاءات الرسمية المعلنة وقتذاك[٣]، الامر الذي ترتب عليه قيام موجة غضب واحتجاج داخلي، فقد أتهم الناميبيون الاجهزة المسؤولة بالتزوير وطعنوا بنتائج الاستفتاء[٤].

وبدلاً من ان تبحث حكومة الاتحاد عن مخرج للمأزق الداخلي الذي وقعت فيه، قامت في الوقت نفسه بتقديم طلب الى الامم المتحدة ضمنته رغبتها في ضم الاقليم بناءً على نتائج الاستفتاء الذي اجرته في الاقليم، ولكن الامم المتحدة رفضت الطلب وعدته عملاً غير قانوني[٥]، كما أكدت على عدم شرعية الاستفتاء لانه جرى دون علمها اولاً فضلاً عن أن اغلب الذين ادلوا باصواتهم كانوا مقيدين بعوامل الضغط والتهديد من قبل قوات الامن الحكومية[٦]، لذلك اوصت الامم المتحدة حكومة الاتحاد بالكف عن مناوراتها ومشاريعها الرامية الى تغيير الوضع السياسي والاجتماعي للاقليم وإلى العمل على تنفيذ الواجبات الموكلة اليها بموجب نظام الانتداب[١].

---

[٢] Alan, C. G. Best , op. Cit. , p.٣٧٢.

[٣] عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص٢٠٧.

[٤] Robin Cohen, End game in south Africa, London, ١٩٨٥, p.٦٣.

[٥] لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص٧.

[٦] Alan. C. G. Best , op. Cit. , p.٣٧٢.

[٧] أحمد نبيل جوهر، قرارات منظمة الوحدة الافريقية-النظرية والتطبيق ودورها في حل مشاكل القارة، الاسكندرية، ١٩٨٧، ص١٧.

[١] عبد الملك عودة، سنوات الحسم في افريقيا (١٩٦٠-١٩٦٩)، القاهرة، (د.ت)، ص٨.

[٢] John Gunther, Inside Africa, London, ١٩٥٥, p.٥٥١.

[٣] Alan C. G. Best, op. Cit., p.٣٧٢.

[٤] Ibid, p.٣٧٢.

[٥] ابراهيم شحاتة، مشكلة جنوب غرب افريقيا في الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١)، القاهرة، ١٩٦٥، ص٥١.

[٦] Alan. C. G. Best, op. Cit., p.٣٧٢.

[١] على الرغم من ان مشكلة اقليم ناميبيا كانت قد ولدت في رحم عصبة الامم، الا انها شكلت اولوية مستمرة في جدول اعمال المنظمة العالمية الجديدة التي ورثت العصبة ضمن دوراتها المتعاقبة، ذلك ان هيأة الامم المتحدة قد اولت تلك المشكلة اهمية خاصة منذ وقت مبكر من تاريخ تاسيسها، فهي لم تتوان في تقديم التفسيرات القانونية لما ينبغي ان تكون عليه علاقة جنوب افريقيا بالاقليم وكانت توصياتها تنطوي على ضرورة وضع الاقليم تحت نظام الوصاية الدولية.
- ينظر بهذا الصدد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة وعلى النحو الاتي:

الا ان حكومة جنوب افريقيا لم تستجب لذلك ومضت في سياساتها الرامية الى التمسك بالاقليم والتعامل معه كما لو انه جزء من ممتلكاتها، بل ذهبت الى ابعد من ذلك عندما امتنعت منذ سنة ١٩٤٧ عن تقديم التقارير السنوية عن سير ادارة الاقليم التي كانت تقدمها الى عصبة الامم[٢]. وفي سنة ١٩٤٩ اصدرت حكومة اتحاد جنوب افريقيا قانوناً خاصاً بـ(الحاق الاقليم باتحادها مباشرة)[٣]، واكدت في قانون لاحق (ان البيض هم الذين يمثلون الاقليم في برلمان الاتحاد)[٤] بوساطة ستة نواب يتم انتخابهم طبقاً لاحكام السياسة العنصرية التي حرمت الناميبيين الوطنيين من حق التصويت والمشاركة السياسية[٥].

ان ما كان يجري في الاقليم من اعادة تشكيل لخارطته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم يكن خافياً على الامم المتحدة التي حذرت من خطورة الوضع الناشيء في الاقليم نتيجة عدم تعاون حكومة الاتحاد مع الامم المتحدة واستخفافها بالارادة الدولية.

لذلك طلبت من محكمة العدل الدولية النظر في تداعيات المشكلة الناميبية وابداء رأيها القانوني في شكل العلاقة القائمة بين حكومة اتحاد جنوب افريقيا واقليم ناميبيا، وبعد الاطلاع على كل التفاصيل المرتبطة بالموضوع، قضت المحكمة باصدار فتوى في (١١) تموز ١٩٥٠ مفادها[١]:

أ. ان جنوب غربي افريقيا، اقليم مشمول بالانتداب الدولي الذي اضطلع به اتحاد جنوب افريقيا في (١٧) كانون الاول ١٩٢٠.
ب. لايزال اتحاد جنوب افريقيا مقيداً بالالتزامات المذكورة في المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم وبوثيقتها الخاصة بجنوب غربي افريقيا على ان تتولى الامم المتحدة وظائف الاشراف الدولي على الاقليم.

وبهذا المعنى، فان الفتوى اكدت على فك ارتباط الاقليم بجنوب افريقيا وادخاله ضمن المسؤولية المباشرة للامم المتحدة التي وافقت عليها بموجب قرار الجمعية العامة المرقم (٤٤٩ الف) والمؤرخ في (١٣) كانون الاول سنة ١٩٥٠[٢]. كما قضت محكمة العدل الدولية بفتوتين أُخريين، الاولى في (٧) حزيران سنة ١٩٥٥[٣] والثانية في (١) حزيران سنة ١٩٥٦[٤]، وقد اكدت كل منهما على ان حكومة اتحاد جنوب افريقيا مازالت مقيدة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وان الامم المتحدة تملك بوصفها خليفة عصبة الامم سلطات اشرافية بالنسبة الى الاقليم.

ولغرض متابعة الترتيبات الاجرائية المتعلقة بوضع الاقليم تحت نظام الوصاية الدولية، قامت الجمعية العامة بتشكيل لجان خاصة للتفاوض مع اتحاد جنوب افريقيا بغية الوصول الى اتفاق مبني على المركز الدولي المقرر للاقليم على وفق ماورد في نظام الانتداب الصادر عن عصبة الامم المتحدة ومن اهم تلك اللجان[١]:

١. اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية سنة ١٩٥٠.
٢. لجنة افريقيا الجنوبية الغربية سنة ١٩٥٣.
٣. لجنة المساعي الحميدة لافريقيا الجنوبية الغربية سنة ١٩٥٧.

القرار رقم ٦٥ (دورة ١) في ١٤ كانون الاول ١٩٤٦، ورقم ١٤١ (دورة ٢) في اول تشرين الثاني ١٩٤٧، ورقم ٢٢٧ (دورة ٣) في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، ورقم ٣٣٧ (دورة ٤) في ٦ كانون الاول ١٩٤٩، ورقم ٤٤٩ باء(دورة ٥) في ١٣ كانون الاول ١٩٥٠، ورقم ٥٧٠ باء (دورة ٦) في ١٩ كانون الثاني، ١٩٥٢، ورقم ٧٤٩ باء (دورة ٨) في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٣، ورقم ٨٥٢ (دورة ٩) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٤، ورقم ٩٤٠ (دورة ١٠) في ٣ كانون الاول ١٩٥٥، ورقم ١٠٥٥ (دورة ١١) في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

[٢] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤١٢.

[٣] ابراهيم شحاتة، المصدر السابق، ص٥١.

[٤] المصدر نفسه، ص٥١.

[٥] لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص٩.

[١] المركز الدولي لجنوب غربي افريقيا، فتوى محكمة العدل الدولية، مجموعة الفتاوي، ١٩٥٠، ص١٢٨.

[٢] المصدر نفسه، ص١٢٨.

[٣] افريقيا الجنوبية الغربية، اجراءات الاقتراع، الفتوى الصادرة في (٧) حزيران ١٩٥٥، محكمة العدل الدولية، المجموعة ، ١٩٥٥، ص٦٧.

[٤] جواز استماع لجنة افريقيا الجنوبية الغربية الى الملتمسين، الفتوى الصادرة في (١) حزيران ١٩٥٦، محكمة العدل الدولية، المجموعة ، ١٩٥٦، ص٢٣.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٢)، من ١٧ ايلول- ١٤ كانون الاول ١٩٥٧، الملحق رقم (٨)- الوثيقة (ج ع/ ٣٨٠٥)، ص٦٣.

إلاَّ ان سير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الاقليم، اثبت فشل كل الجهود والمساعي التي بذلتها تلك اللجان في حمل حكومة اتحاد جنوب افريقيا على التعاون معها في اتخاذ التدابير اللازمة لوضع قرارات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية موضع التطبيق الفعلي كما يستدل على ذلك من التقارير التي قدمتها اللجان المذكورة الى الجمعية العامة[٢].

ولعل اهم ما في ذلك هو التقرير الذي قدمته لجنة المساعي الحميدة لافريقيا الجنوبية الغربية في (٢٢) حزيران سنة ١٩٥٨ الذي اثار فزع الاوساط الرسمية المعنية داخل الامم المتحدة مما كان يجري في الاقليم من انتهاكات صارخة للحقوق والحريات الاساسية للسكان الناميبيين والاجراءات غير القانونية المتبعة من قبل حكومة اتحاد جنوب افريقيا لاعاقة تقدمهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد اكد التقرير بطرحه على عدم استعداد حكومة الاتحاد لقبول الامم المتحدة بِعَدِّه طرفاً ثانياً في اتفاق يتعلق بالاقليم او لقبول أي التزام يجعلها مسؤلةً تجاه الامم المتحدة عن سير ادارتها للاقليم[١]. كما أورد التقرير ايضاً مقترحاً طرحته حكومة الاتحاد ينطوي على تقسيم الاقليم، إذ يوضع جزء منه تحت نظام الوصاية الدولية ويخضع الجزء الثاني منه الى اتحاد جنوب افريقيا[٢]. وقد رفضت الجمعية العامة بقرارها المرقم ١٢٤٣ في (٣٠) تشرين الاول ١٩٥٨ المقترح الوارد في التقرير ودعت لجنة المساعي الحميدة الى استئناف التباحث مع حكومة الاتحاد للاهتداء الى اساس يتماشى مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها[٣].

في عقد الستينيات -عندما حصلت اغلب الدول الافريقية على استقلالها- اخذت الضغوط تتزايد على حكومة اتحاد جنوب افريقيا لفعل الشيء نفسه، ففي (١٤) كانون الاول سنة ١٩٦٠ اصدرت الامم المتحدة القرار رقم ١٥١٤ الخاص بانهاء كل اشكال الاستعمار واساليب الفصل العنصري المقترنة بها ، وقد جاء فيه[٤]:

١. لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
٢. ينبغي الا يتخذ –ابداً- نقص الاستعداد في الميدان السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او التعليمي ذريعة لتاخير الاستقلال.
٣. يوضع حد لجميع انواع الاعمال المسلحة والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة لتمكينها من الممارسة الحرة السليمة لحقها في الاستقلال وتحترم سلامة اقليمها القومي.
٤. يصار الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية او الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجميع الاقاليم الاخرى التي لم تنل بعد استقلالها لتمكينها من تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها التام.

في العام نفسه وتحت ضغط الدول الافريقية الاعضاء في الكومنولث البريطاني، اضطرت حكومة اتحاد جنوب افريقيا الى الانسحاب من تلك الرابطة[١]، بأثر ذلك قامت باجراء استفتاء بين البيض حول اعلان جنوب افريقيا دولة جمهورية، وقد فاز انصار الجمهورية بنسبة ٥٢% من الاصوات، وحدد يوم (٢٩) ايار ١٩٦١ تاريخاً لاعلان الجمهورية[٢].

كما تقدمت كل من اثيوبيا وليبيريا بشكوى الى محكمة العدل الدولية ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب خروقاتها المتعمدة لقرارات الامم المتحدة والتي طالت مفهوم الانتداب وافرغته من محتواه الحقيقي[٣].

وفي (٥) تموز سنة ١٩٦١، أرسل (سام نكوما)[٤] الى الامين العام للامم المتحدة برقية اشار فيها الى الحالة المنذرة بالانفجار في الاقليم جراء الممارسات غير القانونية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا وتضمنت البرقية ايضاً دعوة الدول الاعضاء

---

[٢] ينظر على سبيل المثال:
- تقارير اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٦) ١٩٥١، الوثيقة (ج ع/ ١٩٠١)، البند (٣٨)؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٨) ١٩٥٣، الوثيقة (ج ع/ ٢٢٦١)، البند (٣٦).
- تقارير لجنة المساعي الحميدة لافريقيا الجنوبية الغربية في الوثائق الرسمية للامم المتحدة، الدورة (١٣) ١٩٥٨، الوثيقة (ج ع/ ٣٩٠٠)، البند (٣٩).

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٤)، ١٦ حزيران ١٩٥٨-١٥ حزيران ١٩٥٩، الملحق رقم (١)، الوثيقة (ج ع/ ٤١٣٢)، ص١٩٤.

[٢] المصدر نفسه، ص١٩٥.

[٣] المصدر نفسه، ص١٩٥.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٥)، ٢٠ ايلول- ٢٠ كانون الاول ١٩٦٠، ملحق رقم (١٦)، الوثيقة (ج ع/ ٤٦٨٤)، ص١٨٨.

[١] زاهر رياض، استعمار افريقيا، القاهرة، ١٩٦٥، ص٨٣.

[٢] الوثيقة (ج ع/ ٤٦٨٤) ، المصدر السابق، ص٨٧.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٥)، المصدر السابق، ص٨٧.

في مجلس الامن وهيئات الامم المتحدة المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لانهاء الازمة[٥]، وفي (١٩) تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة سميت بـ(لجنة الوصاية) اقتصر عملها على صياغة مشروع قرار يدعو الى انشاء هيأة تابعة لها ويكون مقرها في اقليم ناميبيا وذلك خطوة اولى على طريق تحقيق استقلاله[١].

وقد ايدت غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة مشروع القرار وصوتت لصالحه وامتنعت كل من جنوب افريقيا والبرتغال عن التصويت[٢]. وعلى خلفية ذلك قدم سام نكوما التماساً الى الامم المتحدة طلب فيه ارسال قوة دولية للاقليم مع وضع ترتيبات فعالة للامم المتحدة بسبب الانتهاكات التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا بحق الشعب الناميبي، وقد قابلت حكومة جنوب افريقيا كل تلك المبادرات والمساعي برد فعل سلبي عندما اعلنت سنة ١٩٦٢ عن تشكيل لجنة من الخبراء عرفت باسم (لجنة اودندال The odendaal commisslon) هدفها المعلن العمل على ايجاد بدائل افضل لاوضاع الاقليم السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٣]. إلا ان المقاصد الحقيقية لتلك اللجنة كانت تنطوي على ابعاد الامم المتحدة عن التدخل المباشر في شؤون الاقليم ليتسنى لها فرض مشروعها الرامي الى ابقاء الناميبيين السود بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الرقي والتقدم الانساني[٤]، وهذا مابرز بوضوح في التقرير الذي قدمته تلك اللجنة في كانون الثاني سنة ١٩٦٤، الذي اوصت فيه بضرورة تقسيم الاقليم على اساس المجموعات المختلفة عرقياً وجعل التكوين السياسي والاداري للاقليم اكثر ارتباطاً بجنوب افريقيا، وطالبت ايضاً بان تكون هناك منطقتان احدهما خاصة بالبيض والاخرى خاصة بالافارقة السود من الناميبيين وتوزع على اساس قبلي[٥].

وهكذا بدا واضحاً ان حكومة جنوب افريقيا كانت تسعى الى التمسك بالاقليم عبر وسائل متفاوتة وسياسيات مختلفة في محاولة للالتفاف على ارادة المجتمع الدولي فلم تنفع معها كل القرارات التي صدرت من قبل الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

وبعد تبلور القناعة لدى الامم المتحدة بان امعان تلك الحكومة في العناد وعدم التعاون في تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة عليها، قررت الامم المتحدة في (٢٧) تشرين الاول سنة ١٩٦٦ انهاء انتداب جنوب افريقيا على الاقليم وذلك بموجب القرار ٢١٤٥[١].

وكالعادة، رفضت حكومة جنوب افريقيا الامتثال لذلك القرار، بل اعلنت رفضها الاعتراف باية سلطة على الاقليم بعدِّه جزءً من سيادتها الوطنية[٢]. وعليه ظلت مشكلة اقليم ناميبيا واحدة من اهم المشاكل العالقة في جنوب القارة الافريقية التي ظلت مطروحة على طاولة الامم المتحدة لسنوات عديدة.

المبحث الثاني

النشأة التاريخية وممهدات الاحتلال الالماني

---

[٤] وهو رئيس منظمة سوابو (منظمة جنوب غرب افريقيا الشعبية) التي قادت النضال التحرري ضد جنوب افريقيا، للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص١٢ ومابعدها.

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٧)، ١٦ تموز ١٩٦١-١٥ تموز ١٩٦٢، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (ج ع/ ٥٢٠٢)، ص١٩٢.

[١] محمد جميل بهيم، المصدر السابق، ص٢٢٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٣.

[٣] Alan C. G. Best, op. Cit., pp. ٣٧٨-٣٧٩.

[٤] قارن ذلك في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٨)، ١٦ حزيران ١٩٦٢-١٥ حزيران ١٩٦٣، الملحق رقم (١)، الوثيقة (ج ع/ ٥٥٠١)، ص ص ١٣٥-١٣٦.

[٥] لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص١٧.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢١)، ٢٠ ايلول – ٢٠ كانون الاول ١٩٦٦، الملحق رقم (١٦)، الوثيقة (A/٦٣١٦)، ص٣. وللاطلاع عن نص القرار ينظر الملحق رقم (١).

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٢)، ١٦ حزيران ١٩٦٦-١٥ حزيران ١٩٦٧، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٦٧٠١)، ص١٦٠.

ارتبطت البدايات الاولى لنشأة ناميبيا وظهورها بحركة الاستكشافات الجغرافية التي طالت القارة الافريقية خلال العقد الاخير من القرن الخامس عشر الميلادي[١]. فما ان نجح المستكشفون البرتغاليون في الوصول الى منطقة الكاب[٢] في اقصى الجنوب الافريقي سنة ١٤٨٨ مروراً بمنطقة جنوب غرب افريقيا حتى بدأ فصل جديد في تاريخها، فقد شهدت عقب ذلك عمليات استيطان اوربي متتابعة انتهت لكي تحيل القارة الافريقية الى فريسة بين الدول الاوربية الطامعة[٣]. وبالنظر لاهمية منطقة الكاب وما تتمتع به من موقع مهم، فقد اصبحت موضع نزاع بين البرتغاليين والبريطانيين حتى استقرت اخيراً بيد البريطانيين[٤]. بعد ذلك ومنذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي، انطلق المستكشفون الاوربيون صوب الشمال الغربي لمستعمرة الكاب وتمكن اثنان منهم من الوصول الى شمال نهر الاورانج وهما (وليم فان ويك) سنة ١٧٣٨ و(جاكوبوز كوتزي) سنة ١٧٦٠ ، بإثر ذلك وبعد أن وصلت للبريطانيين معلومات عن اهمية تلك المنطقة وخاصة (خليج والفس) قام الحاكم البريطاني في الكاب (ريك تولباخ) بأرسال بعثة علمية بقيادة (هندريك هوب) سنة ١٧٦١، لاكتشاف المزيد من خفايا المنطقة وقد وصلت البعثة الى شمال نهر الاورانج ثم اعقبه مستكشفون اخرون في الاعوام ١٧٧٥، ١٧٧٩، ١٧٩٢[٥].

كما وصل المنطقة رجال اعمال هولنديون والمان واقاموا فيها مراكز تجارية، ومما تجدر الاشارة اليه ان التجار الالمان استطاعوا ان يلفتوا انتباه الحكومة الالمانية الى ما تمثله تلك المنطقة من اهمية ومزايا اقتصادية[١]. بيد ان الالمان لم يكونوا وقت ذلك على استعداد للتوسع خارج نطاق القارة الاوربية، ولم يلتفتوا الى الاستعمار الا بعد ان تحققت وحدتهم القومية سنة ١٨٧٠[٢].

والحقيقة ان اكتشاف ناميبيا ثم استيطانها جاء متأخراً على الرغم من انها تقع في النطاق الجغرافي نفسه لمنطقة الكاب والسبب يعود الى صحرائها القاسية التي شكلت حاجزاً امام الاستكشافات الجغرافية التي استمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي[٣]. فعلى الرغم من ان منطقة الكاب شهدت اول استيطان بريطاني منظم سنة ١٨٠٦ وما ترتب عليه فيما بعد من احتلال عسكري انتهى لتصبح جزءاً من ممتلكات الامبراطوية البريطانية وذلك بموجب مقررات (مؤتمر فيينا) سنة ١٨١٥، الا ان استيطان ناميبيا جاء متأخراً، فقد شهدت اول عملية استيطان سنة ١٨٤٠، وذلك تحت حماية الجمعية التبشيرية الانكليزية[٤].

لقد ساهمت الجمعيات التبشيرية في تكريس النفوذ الاستعماري في المناطق التي شهدت نشاطاً ملحوظاً على هذا الصعيد[٥]. وتعرضت ثرواتها الى عمليات نهب واستغلال اقتصادي تحت غطاء التبشير بالدين المسيحي والتجارة المشتركة، وغالباً ماكان المبشرون يفرضون حالة الاكراه على الشعوب لتبني سياستهم الرامية الى حكم البلاد واستغلالها بشتى الوسائل منها عملية الاسترقاق إذ تعرض اقوام كثيرون الى تلك المأساة الانسانية التي تبعتها فيما بعد عملية الاستحواذ على الارض وطرد سكانها

---

[١] عصام عبد الحسين نومان، الولايات المتحدة الامريكية ودولة جنوب افريقيا (١٩٤٥-١٩٨٠)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٠٧.

[٢] وهي المنطقة المعروفة برأس الرجاء الصالح وتسمى حالياً (كيب تاون).

[٣] دنيس بولم، المصدر السابق، ص٨.

[٤] عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٢١٥.

[٥] المصدر نفسه، ص٢١٥.

[١] Joyce Cary, The Case for African Freedom, (U.S.A, ١٩٦٢), P.١٦٨.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.namibia-travel-net/namibia/history.html.

وعلى العنوان الاتي:

- Namibia History, pp.١-٢.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://en.wikipedia.org/wiki/history of namibia.

وعلى العنوان الاتي:

- History of Namibia.

[٤] عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص١٧٩.

[٥] Violaine Junad, The hand book of Africa, (N. Y., ١٩٦٣), p.٣٦١.

الاصليين[١]. ان الدور الذي لعبته تلك الجمعيات بكل ما يعنيه ذلك من نشاط تبشيري وتجاري كان له اثر بالغ في تمهيد الطريق لأقامة مرتكزات للنفوذ السياسي البريطاني في ناميبيا قبل غيرها[٢].

ولما كان للالمان مطامع تاريخية في ذلك الاقليم وان بريطانيا كانت منشغلة بمستعمراتها الكثيرة ومنها الكاب، فقد حرصت على عدم التورط في نزاع مع الالمان بصدد تلك المنطقة، ومع ذلك لم تستطع ان تخفي اطماعها في ميناء والفس لاهميته فهو ميناء عميق ولوجود الثروة السمكية فيه، فاعلنت سنة ١٨٧٨ ضمه الى مستعمرة الكاب[٣].

لكن وبعد تحقيق الوحدة الالمانية -كما اسلفنا- ما رافقها من تطور صناعي، بدأت الحكومة الالمانية تفكر جدياً بالتوسع الخارجي، فكانت اولى خطواتها على هذا الصعيد التدخل العسكري في القارة الافريقية وذلك عندما اتخذ بسمارك قراره باجتياح الاقليم سنة ١٨٨٠[٤]، وكان ذلك بمثابة دافع لتشجيع الاستيطان واستقطاب التجار والمستثمرين الالمان الى المنطقة ففي سنة ١٨٨٣، قام التاجر الالماني (ادولف لودرتيز Adolf Luderitz) بشراء ارض من الحاكم المحلي في ميناء (أنكرا بيكوينا Angra pequena)[٥] التي اصبحت فيما بعد قاعدة لحكم المستعمرة الالمانية في جنوب غرب افريقيا[١].

وفي (٢٤) نيسان ١٨٨٤ وضع ادولف لودرتيز المنطقة تحت الحماية الالمانية لردع المطامع والانتهاكات البريطانية ثم جاءت مقررات مؤتمر برلين[٢]. لتضفي طابع الشرعية على الاحتلال الالماني لاقليم ناميبيا، اذ حصلت الحكومة الالمانية على اقرار المؤتمر بالاعتراف بحق المانيا في ذلك الاحتلال[٣]. وقد تم رفع العلم الالماني في (انكرا بيكوينا) واصبحت منذ (٧) آب ١٨٨٤ منطقة نفوذ واحتلال الماني[٤] وفي سنة ١٨٨٥ ظهرت الى الوجود المستعمرة المسماة (جنوب غرب افريقيا الالماني) فبعد ما كانت خاضعة لسيطرة (ادولف لودرتيز) انتقلت تبعيتها الى الحكومة الالمانية بموجب صفقة شراء تمت سنة ١٨٨٦[٥]. ومنذ ذلك التاريخ

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.Factrover.com/history/Namibia-hisyroy.html.
وعلى العنوان الاتي:
- The History of Namibia, pp.١-٢.

[٢] عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص٢١٧.

[٣] Alan, C. G. Best, African Survey, Printed in the United States of America, ١٩٧٧, p.٣٧٠.

[٤] Ibid, p.٣٧١.

[٥] يقع ميناء انكرا بيكوينا الى الشمال من مصب نهر الاورانج، وبعد وفاة ادولف لودرتيز سمي الميناء بأسمه ولايزال يحمل هذا الاسم حتى الان. للمزيد من التفاصيل ينظر:
محمد رياض و كوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، بيروت، ١٩٧٣، ص٥٩.

[١] عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص ص٢٥-٤٢٦ وكذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
- http://www.Meshkat.net/new/home page.
وعلى العنوان الاتي:
- الحدود الاستعمارية واثرها في مشكلات افريقيا، ص ص٥-٧.

[٢] انعقد مؤتمر برلين في (١٥) تشرين الثاني ١٨٨٤ الى (٢٦) شباط ١٨٨٥، وقد حضره مندوبون من اربعة عشر دولة (النمسا المجر- المانيا- بلجيكا- ايطاليا- هولندا- البرتغال- روسيا- اسبانيا- السويد- النرويج- الدولة العثمانية- الولايات المتحدة الامريكية- بريطانيا). وعد المؤتمر فاصلة زمنية مهمة في التاريخ الافريقي وانعطافاً خطيراً في السياسة الاوربية ليس لانه فتح الباب على مصراعيه امام المستعمر الاوربي بما يعنيه ذلك من اباحية مطلقة انتهت بتقسيم الاقاليم الافريقية بين الدول الاوربية المشاركة ورسم الحدود الاستعمارية على وفق علم كل دولة اوربية، بل لانه مثل اطاراً شرعياً سمح بتكريس الاحتلال للقارة السوداء. لمزيد من التفاصيل ينظر:
- Crown, S. E., The Berlin West Africa Conference (١٨٨٤-١٨٨٥), London, ١٩٤٢, pp.٥٠-٦٨.

[٣] احمد ابراهيم دياب، لمحات من التاريخ الافريقي الحديث، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨١، ص١٢٩.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
- http://en-wikipedia.org/wiki/History.of.Namibia,op.cit.pp.١-٢.

[٥] Alan. C. G. Best, op. Cit., p.٣٧٢.

تولت الحكومة الالمانية مسؤولية الادارة والاشراف على تلك المنطقة التي اصبحت محمية المانية ثم اتسع نطاقها فيما بعد لتشمل كل المنطقة الواقعة مابين نهري الاورانج وكونين[١].

دخل الالمان لاول مرة في مباحثات رسمية مع الجانب البريطاني سنة ١٨٨٧، لتسوية الخلافات حول مناطق نفوذ كل منهما داخل اقليم ناميبيا[٢]، وقد نجح الوفد الالماني الذي كان يرأسه (جورنج)[٣]في انتزاع الاعتراف البريطاني الرسمي بحقيقة الوجود الالماني في الاقليم الذي عد فيما بعد جزءً من الممتلكات الاستعمارية للامبراطورية الالمانية[٤]. وفي سنة ١٨٩٠ تقدمت القوات الالمانية المؤلفة من الفرقة الخامسة والعشرين نحو خليج والفس الذي كان تحت السيطرة البريطانية وبعد معارك عسكرية محدودة مع القوات البريطانية تمكنت هذه الفرقة من فرض سيطرتها الكاملة على ذلك الخليج، ثم شرعت تبني الحصن المعروف باسم القلعة[٥]. وفي الاول من تموز سنة ١٨٩٠ حددت خارطة الاقليم على وفق الاستحاقاقات الاستعمارية لكل من المانيا وبريطانيا وذلك بموجب اتفاقية خاصة اعترفت بموجبها بريطانيا بالمنطقة الساحلية إلى حد (٢٠) درجة شرقاً[٦]، فاصبحت منطقة قطاع الكابريفي جزءً من جنوب غرب افريقيا، كما اعترفت بريطانيا بالادارة الالمانية لهذا القطاع كونه يمثل مدخلاً الى نهر الزامبيزي والمستعمرات الالمانية الواقعة شرق افريقيا وصولاً الى جزيرة (هليكولاند) التي تقع في بحر الشمال، وبالمقابل حصلت بريطانيا على جزيرة (زنجبار) الواقعة شرق افريقيا وقد سميت تلك الاتفاقية بـ (هليكولاند-زنجبار)[١].

لقد كان جنوب غرب افريقيا المستعمرة الالمانية الوحيدة التي سكنها عدد كبير من الالمان بسبب خصائصها الاقتصادية المعروفة التي شجعت على الاستيطان وتدفق رؤوس الاموال نحوها لاقامة مشاريع استثمارية مربحة[٢]. وكما هو معروف فان عمليات الاستغلال الاقتصادي والتعسف الانساني الذي مارسه الالمان بحق سكان الاقليم الاصليين قد ولد حالة رفض ومقاومة، فقد شهدت المرحلة الواقعة مابين عامي (١٨٩٠-١٩٠٨) صراعات عديدة ومواجهات مسلحة بين القبائل الناميبية وقوات الاحتلال الالماني راح ضحيتها مايقارب (١٠٠.٠٠٠) من الهيروريين والداماريين وقتل حوالي (١٠٠٠) جندي من الجيش الالماني بسبب تلك المعارك والمواجهات[٣].

وفي سنة ١٩٠٤ حدثت واحدة من اهم الانتفاضات التي قامت بها قبيلة الهيريرو ضد القوات الالمانية[٤]. فقد تحولت تلك الانتفاضة الى مواجهات عسكرية خسر خلالها الجيش الالماني مايقرب من (١٥٠) جندياً من الفرقة (٧٦٦) المسؤولة عن ادارة العمليات العسكرية في الاقليم[٥].

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://en.wikipedia.org/wiki/German South-west Africa.

وعلى العنوان الاتي:

- German South- West Africa. PP.١-٢.

[٢] صلاح صبري، المصدر السابق، ص٣١.

[٣] وهو مسؤول الماني رفيع المستوى شغل منصب وزير الطيران الالماني في عهد المستشار بسمارك سنة ١٨٨٧. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://en.wikipedia.org/wiki/German South.west Africa,op.cit.,P.٢.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.infoplease.com/ipa/A٠١٠٧٨١٢.html, op.cit., pp٢-٣.

[٥] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.Namibia.travel.net/Namibia/History.html, op. Cit., pp.٢-٣.

[٦] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://en.wikipedia.org/wiki/history-of-Namibia. op. Cit., p.١.

[١] رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص١٥٣.

[٢] محمد جميل بهيم، عالم حر جديد في اسيا وافريقيا والوطن العربي، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٢٢؛ كذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://en.wikipedia.org/wiki/German South.west Africa,op.cit.,P.١.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.Namibia.org/travel/namibia/history.html.

وعلى العنوان الاتي:

- Namibia history an short namibia history, p.٢.

[٤] Mceman , P. J. A., Twentieth-century Africa, London, ١٩٦٨, p.٣٠٠.

[٥] Ibid, p.٣٠٠.

لقد افرزت الحرب الهيريرورية- الالمانية نتائج كبيرة انعكست فيما بعد على علاقة الادارة الالمانية بالاقليم وبخاصةٍ فيما يتعلق بالقبائل المتمردة ضدها لاسيما قبيلة الهيريرو التي تعرض أبناؤها الى حملة اعتقالات واسعة وما رافقها من عمليات قتل وتصفيات جسدية انتهت الى نوع من الاستئصال والابادة الجماعية، فقد تناقص عددهم الى نحو (١٥.٠٠٠) نسمة بعد ان كان عددهم (٨٠.٠٠٠) نسمة[١].

على هذا النحو استمرت اساليب الحكم الالماني للاقليم حتى سنة ١٩١٥ عندما تغيرت موازين القوى العسكرية خلال الحرب العالمية الاولى لغير صالح المانيا، وما يعنيه ذلك من هزائم عسكرية وانحسار في النفوذ وفقدان للمستعمرات[٢].

ومنذ ذلك التاريخ تغير اسم الاقليم فاصبح يعرف باسم جنوب غرب افريقيا ليبدأ مرحلة استعمارية جديدة في ظل الاطماع المبيتة لاتحاد جنوب افريقيا وتطلعاته الرامية الى ضم الاقليم اليه ومع ذلك فقد خلف الالمان بقايا اثارهم الشاخصة في الاقليم من بنايات ونصب تذكارية، فضلاً عن اللغة الالمانية التي مازالت شائعة حتى هذه اللحظة[٣].

الفصل الأَول

جنوب افريقيا وسياسة تكريس الاحتلال

منذ ان اصدرت الامم المتحدة قرارها الخاص بأنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بدأ طابع الاحتلال المفضوح يهيمن على علاقة حكومة الاقلية البيضاء في الاقليم وذلك في ضوء تكريس ركائزه الأساس بفرض سياسة التمييز العنصري والعمل على افراغ الناميبي من محتواه الانساني ليكون عبداً مطيعاً لأرادة الرجل الاوربي وتسخيره للعمل المجاني وبأُجور بخسة.

كما ان تسارع عمليات النهب والاستغلال الاقتصادي لثروات الاقليم قد سجلت أرقاماً في غاية الخطورة من حيث ابعادها ودلالاتها ضمن مشروع مشترك، طرفه الاول النظام العنصري في جنوب افريقيا وطرفه الآخر الغرب الصناعي عبر شركات واستثمارات حكومية وغير حكومية. ومن البديهي ان تزداد مأساة الشعب الناميبي في ظل سياسة القهر العنصري وعمليات النهب الفاضح لثرواته الاقتصادية وان تصبح المشكلة الناميبية اكثر تعقيداً مع اساليب المراوغة والعناد التي مارستها حكومة جنوب افريقيا للالتفاف على ارادة المجتمع الدولي الداعي الى فك ارتباط الاقليم بجنوب افريقيا ووضع حد لأدارتها غير الشرعية عليه.

---

[١] عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٥، ص١٠٤.

[٢] W.O.Henderson, op. Cit., pp.٨٧-٩٥.

[٣] شكل اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠ من اربعة اقاليم (الكاب، الترانسفال، الناتال، الاورنج). للمزيد من التفاصيل ينظر:

- L. H. Gann and Peter Duignan, Why South Africa will Survive, London, ١٩٨١, p.١٤٦.

- ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.namibia.org/travel/namibia/history.html ,op.cit,p.١.

المبحث الاول

سياسة التفرقة والتمييز العنصري

وصف النظام العنصري في جنوب افريقيا بانه نتاج لنشاط استيطاني ضمن مشروع كولونيالي انفصل عن الدولة الاستعمارية او الدول الاستعمارية الام ثم نجح في تشكيل جماعة قومية أسست لبناء دولة استندت على فلسفة التمييز العرقي وحددت مسؤوليتها في نطاق الدفاع عن مصالح تلك الجماعة على الرغم من كونها تمثل اقلية في مجتمع يشكل الافارقة السود الغالبية العظمى فيه[١].

ومنذ زمن بعيد مارست حكومة جنوب افريقيا السياسات العنصرية وكانت سباقة في تطبيق تلك السياسات على وفق قوانين وتشريعات حكومية وربما تعود بعض اسباب ذلك الى ان جنوب افريقيا كانت من اول الاجزاء التي احتضنت الاوربيين[٢].

لقد تعرض الشعب الافريقي الى اشكال عديدة من العبودية والاضطهاد مما فاق اسوأ ضروب الوحشية التي يتعرض لها أي شعب في التاريخ البشري، فالافريقيون لم يكونوا بالضرورة ضحايا التعذيب الجسدي فحسب، بل انهم عانوا ماهو اكثر من ذلك، فقد عانوا الاذلال الاجتماعي والنفسي الناجم عن تطبيق ثلاثة نظم متداخلة، هي تجارة الرقيق والاستعمار والتمييز العنصري[٣]. وقد اتخذت سياسة التمييز العنصري بعداً اوسع من حيث التطبيق بعد تأسيس اتحاد جنوب افريقيا، إذ تبلورت عقب ذلك فكرة التحالف بين الاحزاب السياسية لاضفاء طابع الشرعية على السياسات العنصرية على وفق اطار حكومي مسند بتشريعات قانونية فقد تحالف كل من حزب العمال[١] والحزب الوطني[٢] وشكلوا ائتلافاً موحداً بأسم (الحزب المتحد) الهدف منه الدفاع عن المفاهيم والسياسات العنصرية[٣].

بيد ان ذلك الائتلاف لم يستمر طويلاً، فسرعان ما انتهى مع بداية الحرب العالمية الثانية بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول اشتراك جنوب افريقيا في تلك الحرب من عدمه، وقد ترتب على ذلك خروج (هرتزوج) من الوزارة لانه كان يفضل عدم الاشتراك في تلك الحرب[٤]، فيما شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية صوراً عديدة لسياسات التمييز العنصري ولاسيما بعد فوز الحزب الوطني الذي كان يرأسه (دانيال فرانسو مالان) في انتخابات سنة ١٩٤٨، وهزيمة الحزب المتحد بزعامة (سيمتس)، وعندما شكل مالان الوزارة كان من أولوياتها الامعان في تطبيق سياسة التفرقة العنصرية، لذلك فإن وزارته عدت اول وزارة في تاريخ جنوب افريقيا جاءت الى الحكم على اساس نظرية الابارتهيد (Apartheid)[٥].

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.bintjbeil.com/A/news/٠/٠٨٢٥-bishard html-٣٠k.
وعلى العنوان الاتي:على هامش مؤتمر دوربان-جنوب افريقيا، ص٢.

[٢] قارن ذلك في:
- Sam.C.No/Utshungu, south Africa in Africa, A study in ideology and foreign policy, Monchester University press, ١٩٧٥, pp.٤٣-٤٤.

[٣] كمال مظهر احمد، الرأسمالية وتجارة الرقيق، مجلة آفاق عربية، العدد (٢)، بغداد، شباط ١٩٨٦، ص٣٩؛ احمد عباس عبد البديع، تشخيص الواقع الافريقي، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٣)، نيسان ١٩٨١، ص٢٢٥.

[١] نشأ حزب العمال في اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٢ برئاسة (سيمتس) وهو من اصل هولندي وكان يؤمن بان التفرقة العنصرية هي الاساس في المحافظة على مستوى الحضارة الاوربية من ان تتدنى نتيجة الاختلاط مع الافارقة. للمزيد من التفاصيل ينظر: دونالد وايدز، تاريخ افريقيا جنوب الصحراء، ترجمة شوقي الجمل، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٩١.

[٢] تأسس الحزب الوطني سنة ١٩٢٤ برئاسة (هرتزوج) وهو من اصل هولندي ايضاً، وكان اول من شغل منصب رئيس الوزراء في اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠. للمزيد من التفاصيل ينظر:
L. H. Gann Peter Duignan, op. Cit., pp.١٠٦-١٠٧.

[٣] عفراء عطا عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا، حياته ودوره السياسي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ص١٢-١٣.

[٤] Stewar C-Easton, World History Since ١٩٤٥, U.S.A., ١٩٦٨, p.٦٩٩.

[٥] وهي كلمة افريكانية ومعناها العزل او الفصل الكامل (Separatteness) لم تكن معروفة في ادبيات الفكر السياسي قبل اواخر العقد الرابع من القرن العشرين، وقد ظهرت في اثناء الحملة الانتخابية للحزب الوطني سنة ١٩٤٨، عندما استعملها عقيدة وفلسفة سياسة واعطاها أطاراً قانونياً إذ اصبح من واجب الحكومة ان ترعاها وتطبقها بما يقي ويمنع الرجل الابيض من احتمالات الاختلاط والتعايش مع الافريقي الاسود. للمزيد من التفاصيل ينظر:

ان وصول الحزب الوطني الى سدة الحكم سنة ١٩٤٨ كان بداية لمرحلة تاريخية خطيرة أشارت الى مدى تصميم حكومة مالان على حمل السياسة العنصرية الى ابعد حد ممكن ولاسيما بعد ان نجحت في دفع البرلمان الى أصدار قوانين جعلت من تلك السياسة اتجاهاً رسمياً للحكومة[١].

وكانت اولى خطواتها بهذا الشأن هو العمل على عزل السكان السود في احياء بائسة وفقيرة مما ادى الى ظهور المعازل الكبيرة (Reserves)، وعندما كانت سياسة الابارتهيد تقتضي ان تكون السيطرة على الاقليم بيد البيض وحدهم، فقد جرى تجميع تلك المعازل في وحدات قومية او ماكان يطلق عليها بـ(البانتوستانات او الاوطان المحلية)[٢]. وطبقاً لذلك فان ٥٤.٥% من ابناء الشعب الناميبي عاشوا في اربعة معازل وطنية بالقرب من الحدود الشمالية وقد تم حشرهم ضمن نطاق جغرافي طارد، فالثروات فيه معدومة والاراضي بور لا تصلح للانتاج الزراعي[٣]. على العكس من الاوربيين الذين سيطروا على مساحة قدرها ٤٧.٣% من الاقليم في المنطقة التي عرفت باسم (police zon)[٤]. وتسمى الاراضي التي تقع خارج تلك المنطقة بـ(أوفامبولاند) وهي غالباً ماكانت تستعمل منفى للافريقيين غير المرغوب فيهم من قبل سلطات جنوب افريقيا، اذ تلاصق الحدود مع انكولا في الشمال ويعيش فيها اكثر من نصف شعب ناميبيا[١]، كما لايسمح للبيض بامتلاك الاراضي او القيام بنشاط تجاري فيها حتى لا يتحقق الاختلاط مع السود وهذا هو المعيار الرئيس في سياسة الفصل العنصري على وفق مفهوم الابارتهيد[٢].

وفي ضوء ذلك اصبحت هناك منطقتان الاولى للسود وهي منطقة فقيرة تقع في الشمال والأخرى للبيض وهي منطقة غنية تقع في الجنوب، ومن سياسة البانتوستانات القائمة على مبدأ عزل القبائل بعضها عن البعض الآخر سعت حكومة جنوب فريقيا الى تفكيك علاقة الانتماء الى البلد الام (ناميبيا) وتكريس الولاء القبلي انطلاقاً من النزعة العرقية والأثنية[٣]. ومن البديهي ان يؤدي ذلك الى نتائج خطيرة على مستقبل الشعب الناميبي ووحدة اجياله الناشئة، فزيادة على المعاناة الناجمة عن الفقر ومظاهر التخلف، كان

U. N., The Anatomy of Apartheid, (E/ C-N-٤/١٩٤٩-١٩٦٧), New York, ١٩٦٨, p.١; Unesco, Apartheid, it's effects on education, science , culture and infor mation, fronce, ١٩٦٧, p.١٤.
والحقيقة ان مفهوم الابارتهيد ظل حبيس وطنه ولم يتعد حدود من أسسوا له، بدليل انه مصطلح او كلمة قد رفضته كل لغات العالم ولا نكاد نجد له ترجمة حقيقية في قواميسها، لذلك بقيت كما هي من لغة الافريكان (وهي لغة غالبية المستوطنين البيض ذات الاصول الهولندية) تعبر عن حالة متفردة من العنصرية الرسمية الصريحة. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت: http://www.bintjebil.com,op.cit.,p.٣.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.cs.students.stanford.edu/cale/cs٢٠١/.

وعلى العنوان الاتي:

The History of Apartheid in south Africa, pp.٢-٣.

[٢] لقد تجاوزت التطبيقات العنصرية في ناميبيا حدود الكرامة الانسانية لتصيب النسيج الاجتماعي الناميبي في الصميم، ذلك ان تضييق الخناق على القبائل الناميبية ضمن محيط جغرافي خاص بكل قبيلة (بانتوستان) كان يهدف الى تكريس الانقسام وتفتيت الوحدة الوطنية الافريقية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

- U. N., Lnter national conference in support of the people of Zimbabwe and Namibia, ١٦-٢١ May, ١٩٧٧, p.٩.

[٣] Ibid, p.٩.

[٤] وهي المنطقة التي يسكنها الاوربيون بصورة كاملة ولا يسمح الا لقلة من الافريقيين ان يعيشوا فيها وقد سميت بهذا الاسم لانه لا يوجد فيها مراكز للبوليس على الاطلاق، ويتمتع الاوربيون في المنطقة بحقوق مطلقة لتلك العقارات والاستيطان ولا يسمح فيها للافريقين سكان الاقليم الاصليين بالانتقال من مكان الى آخر او من عمل الى اخر بدون تصريح من السلطات المحلية البيضاء ويحرم عليهم امتلاك الاراضي في تلك المنطقة. للمزيد من التفاصيل ينظر:روث فيرست، افريقيا الجنوبية الغربية (مستعمرة التفرقة العنصرية)، ترجمة عبد السلام شحاتة، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت)، ص٧٢ ومابعدها.

[١] Affrica of Sahara, ١٩٨٠-١٩٨١, Printed in England, p.٧١٨.

[٢] ينظر: منشورات الامم المتحدة، جريمة الانسانية اسئلة واجوبة عن الفصل العنصري في جنوب افريقيا، نيويورك، ١٩٨٤، ص٣.

[٣] Martin Legassick, south Africa, forced Labour industrialization and Rocial Differentiation, in Richard Harries (ed.), The political Economy of Africa schenkman publishing company Inc, Cambridge, ١٩٧٥, pp.٢٣٨-٢٣٩.

الشعور بالخوف والوهن جراء الوضع الدوني للناميبي تجاه الاوربي الابيض يُمثل حقائق يومية ملموسة[٤]، وهذا يعني ان الهدف المطلوب قد تحقق وهو ان يصل الناميبيون الى مستوى الاستعداد ليقبلوا بمبدأ (حكم القوي على الضعيف).

لقد شهدت ناميبيا تطبيقات صارمة لعبودية الرجل الابيض في تعامله مع الناميبي الاسود، ذلك لان تعميق النظرة الاستعلائية من قبل المستوطنين الاوربيين والتي انطوت على فكرة ان الرجل الابيض هو السيد وان الافريقي عبد مطيع قد انتجت مأساة انسانية اقل ما يمكن ان يقال عنها: انها تريد ان تفرغ الافريقي من آدميته ليكون أداة مسخرة في خدمة الاوربي الابيض[١]. على وفق ذلك فقد تم تصنيف الناميبيين الى ثلاث مجموعات، وضع في المجموعة الاولى اولئك الذين يصلحون للعمل في التعدين والمصانع، اما المجموعة الثانية فضمت الذين يصلحون للاعمال الشاقة في المزارع، وأما الذين لايصلحون لهذه ولا لتلك فوضعوا في مجموعة ثالثة يعملون على تربية الماشية[٢]. وقد رافق ذلك ايضاً تعزيز الهجرة من جنوب افريقيا بشكل فعال كي تقضي على الظاهرة التي سمَّتها بالبقع السوداء[٣]، وهكذا قامت جنوب افريقيا منذ البداية بوضع مصالح الاقلية البيضاء فوق مصالح السكان الاصليين.

ولما كانت جنوب افريقيا تتعامل مع المشكلة الناميبية على أَنها مشكلة داخلية وان الاقليم هو جزء من تكوينها الجغرافي فقد طبقت فيها القوانين المعمول بها داخل جنوب افريقيا نفسها[٤]، ومع ان اغلب تلك القوانين كانت قد صدرت منذ اوائل القرن العشرين وان بعضها يعود الى ماقبل تشكيل اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠، الا انها ظلت نافذة وحاكمة لعلاقة الاقلية البيضاء بالسكان الاصليين من الافارقة السود[٥].

فعلى سبيل المثال شرع قانون المرور لسنة ١٨٠٩ الذي فرض على السكان غير البيض حمل بطاقة (دعه يمر) التي سمحت لحاملها حق التجول والمرور، وكذلك (قانون الخدمة والمخدومين) الذي نظم علاقة العمال السود بأرباب العمل من البيض[٦]. وفي مجال الارض صدر اول قانون عنصري سنة ١٩٠٣ وهو (قانون اراضي الوطنيين) وبمقتضاه منع غير البيض من شراء او استئجار الاراضي ضمن مناطق محدودة ثم تلاه (قانون الاراضي والحيازات) سنة ١٩٣٦ وبموجبه جرى تقليص الاراضي المخصصة للسود حتى اصبحت تقل عن ١٣% من مجموع مساحة البلاد الكلية[١] وقد رشحت القوانين العنصرية واقع الظلم العرقي والاجتماعي والاقتصادي، ففي سنة ١٩٤٩ اصدرت حكومة جنوب افريقيا قانوناً قضى بعدم شرعية الزواج بين الاوربيين وغير الاوربيين، وتقرر في العام ١٩٥٠ تصنيف كل مواطن عنصرياً بموجب (قانون تسجيل السكان) ليتسنى للحكومة تسجيل جميع الناس الذين سيجبرون على حمل بطاقات شخصية تبين انتماءاتهم العرقية[٢]، كما حظرت الحكومة الاختلاط بين الافارقة والاوربيين فاصدرت سنة ١٩٥٢، (قانون مناطق التجمع) الذي منحها سلطات واسعة في تحديد نوع الجماعات العرقية التي يجب ان تعيش وتتبادل التجارة او اية اعمال اخرى في مناطق معينة[٣]، وبموجب هذا القانون ايضاً اصبح من حق الاجهزة الامنية تفتيش الشقق والمحلات التجارية دون أنذار سابقٍ، وكذلك اجبار الافارقة على بيع ممتلكاتهم مقابل أي مبلغ يدفع لهم، وكان من سريان تطبيق هذا القانون أجلاء عدد كبير من العوائل الافريقية عن مساكنهم قسراً[٤]، كما لم يسلم قطاع الاماكن العامة من سياسة التفرقة والتمييز العنصري، فقد شرعت لها قوانين خاصة، ففي الحدائق العامة ودور العرض هناك مقاعد خاصة للبيض واخرى للسود، اما بالنسبة لوسائل النقل فقد صدر قانون سنة ١٩٥٥، فرض على الاسود ان يجلس في الحافلة في القسم الادنى خدمة من حيث نوعية الكراسي والخدمات[٥] ، وامتدت سياسة التفرقة والتمييز العنصري الى البنوك ومكاتب البريد حيث خصص مدخل منفصل لكل من البيض والسود كما منع السود من دخول مسارح الاوربيين البيض وفنادقهم ومكتباتهم وحتى في المرائب ومواقف

---

[٤] ينظر: ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون العام ، (دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق)، ١٩٨٣، ص٣٢٤.

[١] الهدف –العدالة، مجلة فصلية خاصة بنشاط الامم المتحدة في مقاومة الابارتهيد والتفرقة العنصرية والاستعمارية، المجلد الثالث، العدد الثالث، تموز ١٩٧١، ص٣٠.

[٢] لطفي جعفر فرج، سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، اسيا – افريقيا، مجلة فصلية صادرة عن معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢)، بغداد، ١٩٨٥، ص٨٨.

[٣] ابراهيم شحاتة، المصدر السابق، ص٥٦.

[٤] John Guther, Inside Africa, op. Cit., p.٥٥٠.

[٥] Ibid, p.٥٥٠.

[٦] عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص١٢.

[١] New Africa year book, ١٩٧٨, p.٢٢٢.

[٢] U.N.Segregation in South Africa-Questions and Answers on the policy of Apartheid , No. Opl/ ٣١٦١٢٠٩٨, New York, June, ١٩٧٨, P.٤.

[٣] عفراء عطا عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص٥٩.

[٤] لطفي جعفر فرح، سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، ص٩١.

[٥] عفراء عطا عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص٥٩.

السيارات وهناك مواقف مسقفة لوقوف البيض واخرى مكشوفة للرياح والامطار يقف فيها السود[٦]، كما خضعت الخدمات الطبية هي الاخرى الى سياسة التمييز العنصري، فالخدمات التي كانت تقدم الى السود اقل بكثير من مستوى الخدمات المقدمة الى البيض، فهناك مستشفيات خاصة بالبيض واخرى خاصة بالسود وفي الوقت الذي تغص فيه مستشفيات الافارقة السود بنسبة ٤٠٠%، فان النسبة في مستشفيات السكان البيض تتراوح بين ٣٥-٤٠% وبالطبع فان المستشفيات الاخيرة تتوافر فيها اسرة شاغرة ولاتقبل دخول المرضى السود[١]، وحتى على صعيد الدين والعبادة كانت هناك قوانين خاصة، ففي سنة ١٩٦٥ اصدرت حكومة جنوب افريقيا قانوناً فرضت فيه على السود ان يمارسوا طقوسهم الدينية وعباداتهم في كنائس منعزلة عن كنائس البيض[٢].

اما التعليم فقد عد من بين اكثر القطاعات وضوحاً من حيث النتائج الخطيرة المترتبة على تعميق النزعة العنصرية فيه[٣]. فقد صممت مناهج التعليم لتربية النشئ في ناميبيا طبقاً لمفاهيم العنصرية وبما يساعد على تخريج قادة من الافريقيين وإعدادهم بطريقة يؤمنون فيها بمبدأ التفرقة ويروجون لها[٤].

وفي ناميبيا كان هناك نوعان من انظمة التعليم النظام الاول خاص بالبيض وهو نظام متطور في كل شيء بدءً بالمناهج العلمية وانتهاءاً بواقع المؤسسات التعليمية، بينما تحدد النظام الثاني الخاص بالسود بثوابت السياسة العنصرية التي استندت على مبدأ اشاعة الامية والتخلف في صفوف الناميبيين إذ يصبح تعليمهم مقيداً بخطوط حمراء لايمكن تجاوزها[٥]. بمعنى ان التعليم الخاص بغير البيض كان ابعد مايكون عن مبدأ تعميم المعرفة والخبرة، فهو سعى بوسائل مختلفة الى عزل كل جماعة عنصرية وتعزيز القبلية على وفق سياسة الابارتهيد التي تنتهجها الحكومة، مما أخضع الطلبة لنظام ادنى مستوى من التعليم العالي[١]. وقد تسبب ذلك النظام في خلق تفاوت كبير بين المنجزات التعليمية للبيض وغير البيض، فالتلاميذ الناميبيون السود اشرف على تعليمهم مدرسون من ادنى مستويات الكفاءة التعليمية ودون مؤهلات مهنية وغالباً ما كان ينقطع نحو ٩٥% من التلاميذ عن الدراسة قبل بلوغ مرحلة الدراسة الثانوية[٢]، والجدول رقم (٣) يعطينا صورة واضحة عن العدد الكلي للمقيدين في المراحل الدراسية المختلفة للسنوات (١٩٥٤-١٩٦٨)[٣].

جدول رقم (٣)

المرحلة الدراسية	١٩٥٤	١٩٦٨
الدراسة الابتدائية	%٧٠.٩٤	%٧٠.٦٣
الدراسة المتوسطة	%٢٤.٦٥	%٢٤.٨٧
الدراسة الثانوية	%٣.٤٧	%٤.١٢
التدريب والتدريب الفني والمهني	%٠.٩٤	%٠.٣٨
القيد الكلي	٨٨٣.٨٩٦ طالب	٢.٣٩٧.١٥٢ طالب

ويلاحظ من خلال تلك الارقام مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة لحصر الشعب الافريقي في المرحلة الابتدائية، فلقد حرصت على ابقاء الافارقة في مستوى تعليمي منخفض، لذا كانت نسبة تعليم الافارقة لغاية المرحلة الابتدائية مرتفعة ثم انخفضت الى حدٍ بعيد في الدراسة الثانوية وكان الهدف هو استغلال الافارقة في الاعمال الثانوية البسيطة[٤]. أما في اطار التعليم الجامعي فقد عمدت الحكومة انطلاقاً من قناعتها بمدى الخطورة التي يمثلها التعليم في هذه المرحلة على العمل من اجل تهيئة وإعدادها العقول على وفق سياسات

---

[٦] U. N. Basic Facts on the Rebublic of south Africa and the policy of Apartheid, No. ST/ PscA/ SERA/١٢, New York, ١٩٧٢, pp.٣٣-٣٤.

[١] زاهر رياض، المصدر السابق، ص٣٤٠.

[٢] عفراء عطا عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص٦٠.

[٣] الهدف-العدالة، المصدر السابق، ص٣٠.

[٤] التعليم في افريقيا في ضوء مؤتمر لاغوس (١٩٧٦، من اصدارات مكتب التربية الدولي في اليونسكو، العدد (٢٥)، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، ١٩٧٧، ص٥٣.

[٥] والتر رودني، اوربا والتخلف في افريقيا، ترجمة احمد القصير، الكويت، ١٩٨٨، ص٣٥٢.

[١] المصدر نفسه، ص٣٥٢.

[٢] بيلي نانان، التمييز والفصل في التعليم في جنوب افريقيا، مجلة الهدف- العدالة، ص٣٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٤] U. N., The anatomy , op. cit., p.٦.

الفصل العنصري وتحديد جامعات او كليات خاصة لكل جماعة عرقية اعتباراً من العام ١٩٥٩، مع الاشراف الحكومي الحازم على مناهجها وسير الدراسة فيها[١].

مما تقدَّم نحاول ان نطرح التساؤل الاتي، إذا كان الناميبي قد خضع لعملية أمتهان حقيقي في ظل سياسة القهر العنصري التي طالت ابسط حقوقه الانسانية، فما دوره على صعيد المشاركة السياسية وبناء مستقبل دولته؟

مما لاشك فيه ان جميع المواثيق الدولية اعطت للافراد حق المشاركة في حكم البلاد التي ينتمون اليها بدون تمييز في أي نوع كان واقرت حق الانتخاب والترشيح للبرلمان او المجالس النيابية بالتساوي، وان الشعب في كل دولة هو مصدر السلطة وهو الذي يقرر نوع الحكم وسياسة الدولة[٢].

بيد ان ذلك الحق لا وجود له بالنسبة للانسان الناميبي، فقد تمت مصادرته بموجب سياسة التمييز والتفرقة العنصرية التي كان من بين اهم اهدافها المعلنة الابقاء على السيطرة السياسية حصراً بالاوربي الابيض، لذلك لم يمتلك الافريقي أي حق في ممارسة العمل السياسي او حتى ابداء الرأي في كل ما له صلة بتوجهات الحكومة والنظام السياسي القائم فيها[٣]. ومن المفيد ان نشير هنا الى ما قاله (سيسل رودس) امام برلمان الكاب **"يجب ان نعامل الافريقي كطفل نحرمه حق الانتخاب، يجب ان نتخذ نطاقاً استبدادياً كالذي ثبت نجاحه في الهند ونحن مقابل برابرة جنوب افريقيا"**[٤].

وبالفعل فقد ظلت تلك النظرة الدونية للافريقي الاسود تحكم ادراك القيادات السياسية التي توالت على الحكم في جنوب افريقيا حتى اغتصبت جميع الحقوق السياسية للافارقة واصبح حق المواطنة وما يترتب عليه من حقوق اخرى -ومنها حق الانتخاب والترشيح- محصوراً بالمستوطنين البيض في ٨٧% من مساحة البلاد المتبقية[١]. وذلك استناداً الى القوانين التي صدرت بهذا الخصوص ومنها (قانون البانتو) سنة ١٩٥٩، الذي حرم الافارقة من التمتع باي حق انتخابي او تمثيل سياسي في البرلمان[٢]، كما صدر (قانون حظر التداخل السياسي) سنة ١٩٦٨، الذي حظر على الاعضاء الذين ينتمون الى جماعات عرقية مختلفة من الانضمام الى حزب سياسي واحد[٣]، وبذلك تمت تصفية الاحزاب المتعددة الاجناس، وزادت من تلك المدة حملات الاعتقال التي لم يسلم منها حتى البيض من انصار العدالة[٤]. فإن مجرد الاشتباه كان كافياً لاعتقال أي ناميبي وتبعاً لذلك ارتفع عدد السجناء بنسبة ٧٠% في غضون سنة واحدة في اواسط الستينيات[٥]. وكان الاعتقاد السائد لدى الاوساط الحاكمة في جنوب افريقيا ان الامعان في التطبيقات العنصرية سوف تساعد الحكومة على فرض سياسة الامر الواقع القائمة على مبدأ الاحتلال غير المشروع ومما يمنع من احتمالات ان يصل التمرد الناميبي الى مستوى التنظيم السياسي ثم المقاومة الوطنية المستندة الى قاعدة الكفاح المسلح[٦]. بيد ان ذلك الاعتقاد لم يكن صائباً، بل بالعكس فقد تسبب الايغال في تطبيق السياسات العنصرية في تفعيل الشعور الوطني الناميبي نحو التحرر والتخلص

---

(١) محمد الحاج حمود، التمييز العنصري والقانون الدولي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد الاول، ٢٤ نيسان ١٩٧٢، بغداد، ص١٥٨.

(٢) ينظر بهذا الصدد:
- الفصل التاسع من ميثاق الامم المتحدة، المادة (٢٥)، الفقرة (ج) وكذلك الفصل الثاني عشر، المادة (٧٦)، الفقرة (ج) في ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، مكتب الاعلام، نيويورك ١٩٧٨، ص ص٤٧-٦٣.
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العادية الثالثة في (٨) كانون الاول سنة ١٩٤٨، فقد عالجت اغلب مواده وبصورة شمولية حقوق الانسان وحرياته الاساسية بضمنها قضايا التمييز العنصري.

(٣) ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص٣٣٣.

(٤) سيسل رودس: وهو من اصل انكليزي وكان رئيساً للوزراء في اقليم الكاب للمدة من ١٨٩٠-١٨٩٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز كامل، التفرقة العنصرية واثارها الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧)، كانون الثاني، ١٩٦٧، ص١١١.

(١) عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) U. N. Apartheid in South Africa, Sales, No. ٦٣-١-٤٢ N. Y. , ١٩٥٩, p.١٣.

(٣) الامم المتحدة، التفرقة العنصرية (OPl/-٣٦٤)، ١٩٦٩، ص١٤.

(٤) بهذا الصدد يمكن الاشارة الى المحامي جويل كارلسون وهو أوربي ابيض ولد في جنوب افريقيا، بدأ حياته العملية مدافعاً عن الافريقيين ومعارضاً قوياً لسياسة الابارتهيد ، اعتقل في (٥) نيسان ١٩٧١، من قبل السلطات الامنية في جنوب افريقيا وتم تسفيره خارج البلاد. ينظر: جويل كارلسون، سنقمع الشر في جنوب افريقيا، مجلة الهدف-العدالة، المصدر السابق، ص٣٦.

(٥) U. N., The Anatomy, op. Cit., p.٢٣.

(٦) Ibid, p.٢٣.

من حكم الاقلية البيضاء كما ادى الى اثارة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي الذي اعلن شجبه ورفضه القاطع لتلك السياسات العنصرية[١].

ومنذ الدورة الاولى لانعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٤٦، احتل موضوع التمييز والتفرقة العنصرية اولوية اساسية في جدول اعمالها، وحاولت في دوراتها اللاحقة ان تثني حكومة جنوب افريقيا عن ممارسة تلك السياسات بوساطة اصدار مجموعة من التوصيات والقرارات والاتفاقيات الدولية، منها الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨[٢]، واتفاقية منظمة العمل الدولية بخصوص منع التمييز في الاستخدام والمهنة سنة ١٩٥٨[٣]، واتفاقية اليونسكو بشأن منع التمييز في ميدان التعليم سنة ١٩٦٠[٤]، واعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله سنة ١٩٦٣[٥]، والاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري سنة ١٩٦٥[٦].

وقد لعبت اللجنة الخاصة بازالة التمييز العنصري المنبثقة عن الاتفاقية الاخيرة دوراً رئيساً في كشف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان نتيجة السياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا وذلك عن طريق تقديم التوصيات والمقترحات ضمن تقارير دورية ترفع الى الامم المتحدة، وغالباً ماتقوم الجمعية العامة -بالاستناد الى ما ورد في تلك التقارير- بأتخاذ القرارات المناسبة ازاء الحالات المتعلقة بالتمييز العنصري.

فعلى سبيل المثال ناقشت الجمعية العامة للامم المتحدة تقرير لجنة ازالة التمييز العنصري في دورتها الرابعة والعشرون واتخذت بصدده القرار ٣٢٩٦[١]، وفي دورتها السابعة والعشرون اتخذت الجمعية العامة ستة قرارات تتعلق بالفصل العنصري وهي القرارات ٢٩٢٣ من (الف الى هاء) المتخذة في (١٥) تشرين الثاني ١٩٧٢، والقرار ٢٩٢٣ واو المتخذ في (١٣) كانون الاول من السنة نفسها[٢]، وقد خلصت جميع تلك القرارات الى دعوة اللجنة الخاصة بازالة التمييز العنصري للقيام بحملة دولية لمحاربة التمييز العنصري وشددت على ان تصميم حكومة جنوب افريقيا على المضي في سياساتها العنصرية واتباعها الاساليب القمعية ضد معارضي التمييز العنصري سوف يؤدي الى زيادة التوتر في الجنوب الافريقي بأكمله، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً للسلم الدولي وتحدياً للامم المتحدة[٣]. ومن اجل تعزيز العمل التضامني وخلق التعبئة الدولية الرسمية وغير الرسمية لمناهضة التمييز العنصري قررت الامم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين تسمية السنوات العشر التي تبدأ في (١٠) كانون الاول ١٩٧٣ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري[٤]. كما اقرت الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين وبموجب القرار (٣٠٦٨) المتخذ في (٣) تشرين الثاني ١٩٧٣ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها[٥]، وهي الاتفاقية التي تم اقتراحها اصلاً في دورة الجمعية السادسة والعشرون سنة ١٩٧١، واصبحت نافذة المفعول في (١٨) تموز ١٩٧٦ وقد صادقت عليها (٣٨) دولة حتى كانون الثاني

---

[١] قارن ذلك في عفراء عطا عبد الكريم الريس، المصدر السابق، ص٤٩.

[٢] للاطلاع على بنود الاعلان ينظر:

- The Universal Declaration of Human Rights, The Conadian Bar Review-Vol. ٢٧, No.٢. Feb., ١٩٤٩, pp.٢٠٣-٢٠٤.

[٣] U. N. Work for Human Rights, N. Y. , sales, No.٦٥- ١-١٩, p.٢٤.

[٤] U. N., and Human Rights, N. Y., sales. No.E.٧٨-١-١٨, ١٩٧٨, p.٧٣.

[٥] للاطلاع على نص الاعلان ينظر:

الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٨) ، في ١٧ ايلول – ١٧ كانون الاول سنة ١٩٦٣، الملحق رقم (١٨)، الوثيقة (ج ع/ ٥٥١٥)، نيويورك ١٩٦٥، ص٩١ ومابعدها.

[٦] دخلت تلك الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٣ آذار سنة ١٩٦٩، وقد نصت في مادتها الثامنة على انشاء جهاز متخصص وهو (اللجنة الخاصة بازالة التمييز العنصري) ويقوم هذا الجهاز بدراسة التقارير عن الاجراءات المختلفة التي تتخذها الدول بشأن ازالة جميع اشكال التمييز العنصري الموجود في اقاليمها لتتبين مدى ما قامت به الدول الاطراف في تنفيذ احكام تلك الاتفاقية.

للمزيد من التفاصيل ينظر: ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص١٠٧ ومابعدها.

[١] للاطلاع على نص القرار ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٤)، من ١٦ حزيران ١٩٦٨-١٥ حزيران ١٩٦٩، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٧٦٠١)، نيويورك ١٩٧٠، ص١٠١.

[٢] للمزيد من التفاصيل عن نصوص القرارات ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٨)، من ١٦ حزيران ١٩٧٢-١٥ حزيران ١٩٧٣، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٩٠٠١)، نيويورك، ١٩٧٥، ص ص٣٥-٣٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٧.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٩)، من ١٦ حزيران ١٩٧٣-١٥ حزيران ١٩٧٤، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٩٦٠١)، نيويورك ١٩٧٥، ص١١٨.

[٥] المصدر نفسه، ص١١٩.

سنة ١٩٧٨[١]. نصت الاتفاقية في مادتها الاولى على ان الفصل العنصري هو جريمة ضد الانسانية وان الافعال الناجمة عن سياسات الفصل وتطبيقاته العنصري وغيرها من سياسات التفرقة او التمييز العنصري كما هي واردة في الاتفاقية هي جرائم تتنافى مع معايير القانون الدولي وبخاصةٍ ميثاق الامم المتحدة[٢]. وتنص في صلبها ايضاً على ان تلك السياسات تشكل تهديداً جدياً للسلم والامن الدوليين وتلزم الدول الاطراف فيها بان تعلن تجريمها عن طريق التشريع او أي طريق قانوني اخر للافراد والمنظمات والمؤسسات الذين يقومون بارتكاب جريمة الفصل العنصري[٣].

والحقيقة ان الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها جاءت ضمن محاولات الامم المتحدة العديدة التي استمرت اكثر من (٣٠) عاماً وهي تهدف الى اقناع نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا للتخلي عن سياسته وزجره، الا ان واقع الحال اثبت فشل الامم المتحدة في ردع النظام العنصري في جنوب افريقيا واجباره على تنفيذ قراراتها بشأن التمييز العنصري والسبب يعود الى المساندة الدولية للنظام من قبل الدول الغربية الكبرى التي ترتبط مع جنوب افريقيا بعلاقات تحالف مردها المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[٤].

ومما يؤكد ذلك ان الامم المتحدة كانت غالباً ما تدعو في قراراتها مجلس الامن الى ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة ضد السياسات العنصرية لجنوب افريقيا وذلك طبقاً للصلاحيات الممنوحة له بموجب الميثاق، ومن بين قراراتها تلك نختار القرار (٣٠٥٧) في (٢) تشرين الثاني سنة ١٩٧٣، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين وقد رجت فيه مجلس الامن (ان ينظر على وجه الاستعجال في الحالة القائمة في جنوب افريقيا وناميبيا وفي الاعمال العدوانية التي يرتكبها النظام الحاكم هناك، وذلك بقصد اتخاذ تدابير فعالة ضده[١]، بيد ان مجلس الامن لم يفلح هو الاخر في اتخاذ اجراءات حاسمة ضد حكومة جنوب افريقيا لانه واقع تحت تاثير الدول الدائمة العضوية فيه التي غالباً ما كانت تستعمل حق الفيتو ضد أي مشروع قرار من هذا القبيل[٢]، بمعنى اخر ان الاستهانة بالامم المتحدة ومجلس الامن تاتي اولاً من كبريات الدول الغربية التي شجعت النظام العنصري في جنوب افريقيا على تحدي ارادة المجتمع الدولي.

وفي ضوء ذلك يمكن ان نستدل على حقيقة مفادها ان الاستعمار والتمييز العنصري يتولد كل منهما عن الآخر وبدون انهاء الاول لايمكن القضاء على الثاني[٣]. ولما كان نظام جنوب افريقيا يجمع بين الحالتين، فهو نظام ذو تطلعات استعمارية (احتلال ناميبيا) وان الابارتهيد هي السياسة الرسمية المعلنة لذلك النظام، فمن البديهي، اذاً، ان تتخذ سياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا تطبيقات تكاد تكون مختلفة عن بقية العنصريات الاخرى، اذ تظهر بمظاهرها المختلفة من فصل وتمييز واضطهاد عنصري، لذلك إنَّ تفكيك علاقة الترابط ما بين الاستعمار والتمييز العنصري بوساطة الامم المتحدة ومجلس الامن يبقى استنتاجاً خاطئاً[٤]، والدليل على ذلك ان سياسات التفرقة العنصرية استمرت الى ان زالت الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا في ناميبيا.

المبحث الثاني

النهب الاقتصادي لموارد الاقليم

---

[١] ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص٤١.
[٢] المصدر نفسه، ص١٤٢.
[٣] المصدر نفسه، ص١٤٣.
[٤] ينظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، ١٩ تشرين الاول ١٩٨٣، رقم الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٤)، ص١١.
[١] ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص٢١٢.
[٢] فعلى سبيل المثال استعملت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو على مشروع قرار كان قد طرح على مجلس الامن في (٦) حزيران سنة ١٩٧٥ يدعو الى فرض حظر بيع الاسلحة لجنوب افريقيا، وفي (١٩) تشرين الاول استعمل حق الفيتو من قبل تلك الدول ضد مشروع قرار مماثل. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- U. N. Namibia, Aunique, op. Cit., p.٢٤.
[٣] فؤاد الصفار، التفرقة العنصرية في افريقيا، القاهرة، ١٩٦٢، ص٨٥.
[٤] قارن ذلك في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٣)، ص٦.

مما لاشك فيه ان التكوين الاقتصادي لجنوب افريقيا كان انعكاساً لعلاقاتها التاريخية مع دول اوربا الغربية[١]، فمنذ ان توطدت تلك العلاقات حتى بدأت مرحلة تطويع اقتصاد جنوب افريقيا لمقتضيات تطور الرأسمالية العالمية مما افضى الى خلق حالة من الترابط والاندماج ضمن اطار الهيمنة الاقتصادية للاستثمارات العالمية على المفاصل الحيوية في الاقتصاد الجنوب افريقي[٢].

ان نزوح الشركات الاحتكارية الكبرى نحو التحول من نشاطها القومي الى النشاط الكوني في ظل عوامل الجذب الكبيرة المتمثلة بمستويات الارباح العالمية والاجور الرخيصة وتوافر كميات هائلة من المعادن الثمينة التي تشكل عصب الصناعة الغربية قد ادى الى تركيز اهتمامها ببلدان القارة الافريقية بشكل عام وبجنوب افريقيا بشكل خاص ولاسيما الاخيرة منها إذ تمتلك موارد معدنية على قدر كبير من الاهمية يصعب توافرها مجتمعة في أي بلدٍ آخر[٣].

في مثل هكذا مغريات اقتصادية، اصبح الهدف المنشود للاستثمارات الافريقية هو تحقيق فائض قيمة يتناسب مع طبيعة المصالح المشتركة مع جنوب افريقيا التي يمكن ان نوجزها على النحو الاتي[٤]:

١. تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح.
٢. الاستغلال المطلق للثروات الطبيعية وللافارقة في ضوء تسخيرهم بابخس الاجور.
٣. اصدار تشريعات حكومية لحماية الشركات الاجنبية وتقديم التسهيلات اللازمة لها، ومن هنا اندفعت تلك الشركات نحو الاقليم وطالت القطعات الرئيسية فيه[١]، بيد ان عمليات الاستثمار القائمة على قاعدة تحقيق الارباح الخيالية قد تركزت بوضوح في ميدان الصناعات التعدينية، فاصبحت ناميبيا في ظل الاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا مسرحاً لعمليات سطو ونهب اقتصادي عجيب محورها الاساس ذلك التواطؤ والتحالف الوثيق بين الشركات الاجنبية والحكومة العنصرية في جنوب افريقيا[٢].

ومنذ وقت مبكر تصدى المجتمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة لهذا الموضوع، فقد قامت الجمعية العامة وبوساطة لجانها المتخصصة بكشف خفايا اللعبة الاقتصادية التي تجري في ناميبيا بما يعنيه ذلك من إيغال في الاستغلال البشع وغير القانوني لموارد الاقليم وثرواته الطبيعية، ففي النصف الثاني من سنة ١٩٦٤، قدمت اللجنة الخاصة بجنوب غرب افريقيا تقريرها السنوي الى الجمعية العامة الذي تضمن تقويماً شاملاً للاستثمارات الاجنبية داخل الاقليم وانعكاساتها السلبية على مستقبل ثرواته الاقتصادية[٣] .

واكد التقرير ان رأس المال الاجنبي يحتل مكان الصدارة في اقتصاد ناميبيا وان قطاعات الانتاج الرئيسة فيه خاضعة لسيطرة الاستثمارات الاجنبية التي تعود لدول هي نفسها التي تمتلك القرار الحاسم في تحديد مستقبل الاقليم السياسي[٤]، كما أنَّ صورة الاستغلال الاقتصادي بنوعيه البشري والطبيعي اتخذت منحى جديداً استندت فيه على اقامة كارتلات احتكارية كبرى إذ تم دمج مجموعة من الشركات بعضها مع البعض الاخر بهدف ان يكون الاستغلال اكثر تنظيماً واشد قوة[١].

ولما كانت جنوب افريقيا هي الدولة التي تحتل الاقليم وان هناك قواسم اقتصادية مشتركة بينها وبين تلك الشركات، فقد ادى ذلك بالضرورة الى اقامة علاقات سياسية واستراتيجية راسخة جعلت من جنوب افريقيا كما لو انها امبريالية فرعية على حد تعبير الاقتصادي الامريكي بول سويزي (P.Sweezy)[٢].

---

[١] عن نشأة تلك العلاقات وتطورها التاريخي ينظر:
- Erwin M. Rosen feld and Harriet Geller, Afro-Asian cuhure stadies, New York, ١٩٧٣, p.p١٩١-١٩٢; Forguson. J. H., American Diplomacy and the Boer war, philadelphia university press, ١٩٣٩, pp.١٢٣-١٢٤.

[٢] U.N. policy tward southern Africa, Hearings-sub committee on African Affairs committee of foreign relations, U.S. senate Woshington, ١٩٧٠, p.٤٧٠.

[٣] عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص٦٠.

[٤] المصدر نفسه، ص٦٢.

[١] L. H. Gann, op. Cit., p.٨٧.

[٢] Rupert Emerson, Africa and United states policy, America's Role in word Affairs series, Harvard University, New Jersey, ١٩٦٧, p.٨٧.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة، الدورة (٢٠)، ١٦ حزيران ١٩٦٤-١٥ حزيران ١٩٦٥، الملحق رقم (١)، الوثيقة (ج ع/ ٦٠٠١)، نيويورك، ١٩٦٦، ص١٣٨.

[٤] المصدر نفسه، ص١٣٩.

[١] Rupert Emerson, op. Cit., p.٨٧.

[٢] نقلاً عن: رمزي زكي، الازمة الاقتصادية الراهنة، دار كاظمة، الكويت، ١٩٨٧، ص١٤.

إذاً لقد كان هناك مشروع اقتصادي منظم بين الشركات الاجنبية وحكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا، وفي ظل ديمومة الارباح المتحققة اصبح الهدف المهم بالنسبة لتلك الشركات هو الابقاء على الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا في ناميبيا وذلك لما تمثله الاخيرة من مصدر مهم للمواد الخام وخاصة الفلزات غير المعدنية واليورانيوم والماس.

وفي ناميبيا جرت عمليات النهب الاقتصادي دون حياء اكثر مما جرت في أي مكان اخر[٣]، فعلى سبيل المثال بلغت الارباح التي حققتها جنوب افريقيا سنة ١٩٦٦ بـ(٣٦٣) مليون دولار عن استثمارات اجنبية يزيد مجموعها على (٥٣٠٠) مليون دولار[٤]، وكانت بريطانيا تحتل المرتبة الاولى في ميدان التبادل التجاري مع جنوب افريقيا، وهذه الاولوية مردها الحقيقي الوجود الاستعماري البريطاني المبكر منذ القرنين التاسع عشر والعشرين الذي وضع الاساس الدائم لاستثماراتها هناك[٥]، فقد بلغ حجم تجارتها سنة ١٩٦٨ (٦٠٠) مليون دولار تقريباً بينما حققت الاستثمارات الامريكية ارباحاً قدرت بـ(٢١٦) مليون دولار سنة ١٩٥٤، وارتفعت الى ما يقارب المليار دولار سنة ١٩٦٩[١]، كما اصبح للدول الغربية الاخرى مثل فرنسا والمانيا وقتذاك موقعها المحدد في هذا المجال مما كان يعني ظهور شركات منافسة للمصالح البريطانية والامريكية في جنوب افريقيا التي كان من الطبيعي ان تجتذب ثرواتها الضخمة المتنوعة رؤوس الاموال الاجنبية بصورة مباشرة او غير مباشرة عن طريق الارتباط برأس المال المحلي والاستحواذ عليه في حالات غير قليلة وحرمان البلاد وسكانها الاصليين من تلك الثروات[٢].

ومما زاد في اهمية جنوب افريقيا انها استطاعت ان تحقق تكاملاً اقتصادياً مغرياً بالنسبة للاستثمارات الاجنبية بوساطة سيطرتها المطلقة على اقليم ناميبيا بوصفه[٣]:

١. مصدراً للمعادن الحقيقية ولاسيما الزنك والقصدير اللذان لا يتوافران حتى في جنوب افريقيا نفسها.
٢. سوقاً محتكرة لصادراتها الخاصة لاسيما الاغذية والبضائع المصنعة باسعار تزيد بكثير على الاسعار السائدة في السوق العالمية.
٣. مصدراً للإيراد على هيأة ضرائب.

وبالاضافة الى ذلك فان الاقليم كان يوفر لجنوب افريقيا حصيلة من القطع الاجنبية تتأتى من الصادرات التي بلغت حوالي (٤٠٠) مليون راند سنوياً مما خفف من العجز الذي كان يعانيه ميزان المدفوعات الخاص بجنوب افريقيا[٤]. وانطلاقاً من ذلك -بغية احكام قبضتها الاقتصادية على كل موارد الاقليم- عمدت حكومة جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٦٥ الى عدم نشر البيانات الاحصائية الخاصة بناميبيا كما انها قامت في الاول من كانون الاول سنة ١٩٦٦، بدمج الارقام الخاصة بتجارة ناميبيا مع تلك الخاصة بجمهورية جنوب افريقيا في محاولة منها لاخفاء الحقائق المرتبطة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في ناميبيا وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بصناعة التعدين[١].

ومن هنا يمكن ان نستدل على ان ما كانت تقوم به حكومة جنوب افريقيا بالتعاون مع المصالح الاجنبية من عمليات سلب ونهب في ضوء المعدل المتزايد الذي تستخرج به الشركات الاجنبية موارد ناميبيا، وهذا المعدل المتزايد كان بمثابةُ مؤشراً عن وجود سباق مجنون مع الزمن والموعد النهائي هو بالطبع نيل ناميبيا الاستقلال، وربما كان الاثر الفاجع للانشطة الاقتصادية الاجنبية في ناميبيا توضحه اشد توضيح الاستثمارات الاجنبية في قطاع التعدين الذي يشكل العمود الفقري في الاقتصاد الناميبي[٢].

---

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، ١٩ تشرين الاول ١٩٨٢، الوثيقة (A/C.٤/٣٧/SR.٧)، ص٩.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٤)، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة، ١٦ حزيران ١٩٦٨-١٥ حزيران ١٩٦٩، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A.٧٦٠١)، نيويورك ١٩٧٠، ص٩٧.

[٥] U. N. Nantional Account statistics-Main AccRecates and Detaild Tables ١٩٩١, Vol.٢, New York, ١٩٩٣, pp.١٦٧٠-١٦٧٢.

[١] U. N. Basic foets on the Republic, op. cit., pp.٣٣-٣٤.

[٢] Ibid, p.٣٤.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الدورة (٣٣)، الوثيقة (A/٣٣/٢٣/ Part III) ، ٢٧ ايلول ١٩٧٨، ص٣.

[٤] الراند وهي عملة جنوب افريقيا وقيمتها اقل من قيمة الدولار الامريكي. لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص٣.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المجلد الثالث، الدورة (٣٠)، الملحق رقم (٢٣)، الوثيقة (A/ ١٠٠٢٣/ Rev.١)، نيويورك، ١٩٧٧، ص٣٧.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، ٢٠ ايلول-٢٠ كانون الاول ١٩٨٣ و٢٦ حزيران ١٩٨٤، الجلسة الرابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٤)، نيويورك، ١٩٨٤، ص١٢.

فقد زادت المصالح الاجنبية التي تقوم باستغلال قطاع التعدين من (٤٧.٩) مليون راند سنة ١٩٦٠ الى (١١٥.١) مليون راند سنة ١٩٧٠ والى (٢٣٠) مليون راند سنة ١٩٧٣، وفي سنة ١٩٧٣ بلغت ايرادات الماس (١٤٧) مليون راند وايرادات المعادن الخسيسة (٨٣) مليون راند في حين بلغت ايرادات النحاس (٣٤.٢) مليون راند والرصاص (١٧) مليون راند[٣]. وبحساب الارقام فان صناعة التعدين وفرت ما نسبته ٦٠% تقريباً من صادرات ناميبيا و٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي (الذي بلغ ٦١٥.٦ مليون راند سنة ١٩٧٣) و٧٠% من الايرادات العامة لناميبيا من الضرائب[٤]. وفي سنتي ١٩٧٣-١٩٧٤، بذلت حكومة جنوب افريقيا مزيداً من الجهود لجذب الاستثمارات الجديدة الى قطاع التعدين ولزيادة الانتاج، فجرى اعتماد تشريعات جديدة سهلت على المستثمرين الاجانب الحصول على امتيازات للتعدين بشروط اكثر مرونة خاصة حينما اعلن وزير المناجم في حكومة جنوب افريقيا في نهاية سنة ١٩٧٣ انه سوف يسمح للشركات الاجنبية بان تشارك بنسبة ٧٥% في أي امتياز للتعدين او التنقيب بدلاً من ٥٠% أي نسبة اكبر مما كانت عليه في السابق[١]. وقد ترتب على ذلك زيادة في نشاط الاستكشافات الذي قامت به شركات التعدين الاجنبية سنة ١٩٧٤ بما في ذلك عمليات التعدين السطحي عن طريق تعرية التربة في منطقة مناجم الماس الواقعة شمال أورانجمود التي ازدادت بشكل كبير، ولعل السبب وراء تقديم مثل هذه التسهيلات للاستثمارات الاجنبية كان يرتبط بالتوقع الذي ساد وقتذاك من ان ناميبيا سوف تحصل على استقلالها خلال وقت قريب[٢].

اما التنقيب عن الموارد المعدنية وكذلك المسح الجيولوجي والجيوفيزائي فقد جرى على نطاق واسع، إذ تم مسح ما يقرب من (١٧٠٠٠) كم خلال السنوات ١٩٦٤-١٩٦٨، كما تم منذ سنتي ١٩٦٩-١٩٧٠ منح واحد وعشرين ترخيصاً بالتنقيب، احد عشر منها خلال سنتي ١٩٧٢-١٩٧٣[٣].

وفي سنة ١٩٧٤ كان قد منح عدد مجموعه (٥٦٩) من تراخيص التنقيب المؤقتة و(١٠٤) من امتيازات التعدين، وفي ايار ١٩٧٥، كانت المساحة المغطاة بالامتيازات او بتراخيص التنقيب المؤقتة قد بلغت ما يوازي ثلث مساحة ناميبيا تقريبا[٤].

ان ما كان يجري في اقليم ناميبيا من عمليات نهب واستنزاف سريع للموارد الاقتصادية لم يكن بعيداً عن انظار المجتمع الدولي الذي لم يخف قلقه نتيجة الاستغلال الفاحش لموارده البشرية والطبيعية، حتى ان الامم المتحدة كانت تتساءل عن احتمالات ان تنفذ تلك الموارد في وقت مبكر مما يشكل تهديداً خطيراً لسلامة ناميبيا المستغلة وازدهارها الاقتصادي.

ففي دورة انعقادها الثامنة والعشرين اكدت الجمعية العامة للامم المتحدة على لسان امينها العام ان الاحتكارات والمصالح الاجنبية ما زالت تتواصل في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية استغلالاً لا هوادة فيه وان عدداً كبيراً من الشركات المتعددة الجنسيات التي يرتكز العديد منها في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وجنوب افريقيا كانت تساعد على تقوية حكومة الاقلية البيضاء في السيطرة على اقليم ناميبيا[١]، كما اكدت ان نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية انما تشكل عقبة رئيسة تعترض الاستقلال السياسي للاقليم وتمنع من ان يتمتع سكانه الأصليون بموارده الطبيعية، وطلبت الجمعية العامة الى جميع الدول وقف جميع تلك العلاقات الاقتصادية والمالية او سواها مع حكومة جنوب افريقيا عندما تعمل باسم ناميبيا او فيما يتعلق بها حين يكون في هذه العلاقة ما قد يشجعها على مواصلة احتلالها للاقليم[٢].

---

[٣] المصدر نفسه، ص٤.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص٢٨.

[١] لقد شملت تلك الامتيازات شركات مثل : شركة تسوميب كوربوريشن Tsumeb coporation (التي تسيطر عليها شركتا اماكس Amax ونيومونت ماينغ كوربوريشن Newmont mining corporation) وكلاهما من الولايات المتحدة الامريكية، وشركة نورد ما يننغ كوربوريشن (Nord mining corporation) من الولايات المتحدة الامريكية، وشركة فالكونبرج لمناجم النيكل المحدودة (Falconbridge minos Ltd.) من كندا، وشركة ريوتينتوزينك كوربوريشن المحدودة (Riotinto Zinc Carp. Ltd.) من بريطانيا، والشركة الانجلو-الامريكية لجنوب افريقيا المحدودة والمؤسسة العامة للتعدين والتمويل وشركة غولد فيلدز لجنوب افريقيا المحدودة، وشركة جوها نبرج الموحدة للاستثمارات المحدودة وشركة ميسينا للانماء (ترانسفال) المحدودة وجميعها من جنوب افريقيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: - الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص ص٢٩-٣٠.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٩.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٩.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٢٩)، المصدر السابق، ص١٠٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ص١٠٤-١٠٥.

وعلى خلفية ذلك وافقت الامم المتحدة في دورة انعقادها التاسعة والعشرين وبموجب القرار (٣٢٩٥) على المرسوم الذي سنه (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)[٣]. وفي (٢٧) ايلول ١٩٧٤، الذي سمي بالمرسوم رقم (١) لحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا، وهو عمل تشريعي يقوم به المجلس وكان الهدف منه متابعة ورصد الانشطة الاقتصادية للمصالح الاجنبية في ناميبيا والعمل على حماية الاقليم من الاستنزاف السريع لموارده الطبيعية نتيجة للنهب المنظم الذي تقوم به تلك المصالح مع ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية[١].

وقد نص المرسوم على ما يأتي: "لايحق لاي شخص او كيان كان هيأة اعتبارية او حقيقية ان يبحث عن أي مورد طبيعي او ان ينقب عنه او ان يكتشفه او يستخرجه او يستغله او يعالجه او يكرره او يستخدمه او يبيعه او يصدره او يوزعه سواء كان هذا المورد الطبيعي مورداً حيوانياً او معدنياً يقع داخل الحدود الاقليمية لناميبيا او يكتشف داخل هذه الحدود دون موافقة مجلس الامم المتحدة لناميبيا او أي شخص يقوم مقامه لاعطاء مثل هذا الاذن او هذه الموافقة"[٢]. وعلى الرغم من ان مجلس الامم المتحدة استطاع ان يروج لهذا المرسوم الذي حظي بترحيب من قبل المجتمع الدولي، إلا ان واقع الحال اثبت ان الحكومات المعنية وبصفة خاصة حكومات الدول الاعضاء في مجلس الامن كانت هي من اوائل الدول التي انتهكت بنود هذا المرسوم فهي لم تفعل شيئاً فيما يتعلق بوضع حد للنشاطات الاقتصادية لرعاياها افراداً كانوا ام شركات مما ادى الى تزايد وتيرة الاستغلال والنهب الاقتصادي الجائر لموارد الاقليم[٣].

ومن المسلم به ان المصالح الاقتصادية المشتركة بين حكومة جنوب افريقيا وحلفائها الغربيين القائمة على قاعدة تحقيق الارباح العالية ادت الى خلق نوع من التشابك والترابط بين اقتصاديات تلك البلدان. والاحصائيات الاتية يمكن ان تعطينا صورة للعلاقات الاقتصادية الراسخة بين المصالح الغربية وجنوب افريقيا، فعلى سبيل المثال تشتري الولايات المتحدة الامريكية من جنوب افريقيا ٩٨% مما تستورده من الكوبلت و٨٠% من البلاتين و ٩١% من الكروم و٣٦% من الفاناديوم، وتستورد بريطانيا ٤٦% من احتياجاتها من الكروم و ٣٥% من المغنيسيوم و٥١% من الفاناديوم و٨٤% من الذهب، كما تستورد جمهورية المانيا الاتحادية ١٠٠% مما تستورده من اليورانيوم والانتيمون والكروم والذهب والكوبلت والنحاس[١]. واذا ما اخذنا كل هذا في الحسبان، يصبح من السهل ان نفهم لماذا عملت الشركات الاجنبية على تجسير العلاقة مع حكومة جنوب افريقيا ودفعت حكوماتها نحو ترسيخ اواصر التعامل السياسي والدبلوماسي معها[٢].

ان حجم التبادل التجاري الخارجي ما بين الدول الغربية وجنوب افريقيا (انظر الجدول رقم ٤)، كان في تصاعد ملحوظ، فقد سجل ميزانها التجاري سنة ١٩٨٥، أرقاماً بلغت ١.٥٠٧.٣٩٤ دولاراً فيما يتعلق بالواردات مقابل ١.٦٧٥.٢٠٧ دولاراً عن قيمة الصادرات للعام نفسه[٣]. وان اغلب صادراتها كانت من المعادن التي وصلت قيمتها سنة ١٩٨٦ (عدا الذهب) حوالي (٣) الاف مليون دولارٍ[٤].

كما ان كثرة الاستثمارات الاجنبية في ناميبيا جعلت من الصعب التفكير في تطبيق المرسوم رقم (١) أو القرارات ذات العلاقة الصادرة من الامم المتحدة[٥]، لان الشركات العاملة في ناميبيا والتابعة الى شركات مقرها في بلدان

---

[٣] وجو جهاز انشأته الامم المتحدة سنة ١٩٦٧، وقد انيطت به مسؤولية ادارة الاقليم حتى ينال استقلاله، للمزيد من التفاصيل ينظر: - الامم المتحدة، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، موجز للجهود التي بذلها المجلس طيلة عشرين سنة لصالح استقلال ناميبيا، نيويورك، ١٩٨٨، ص١.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٩)، المصدر السابق، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٩٦٢٤/Add.١)، ص٨٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٨٨؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، المجلد الاول، الدورة (٣٥)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٣٥/٢٤)، نيويورك، ١٩٨٠، ص١٠٩.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، الجلسة السادسة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٦)، ص١٣.

[١] للاطلاع على مزيد من المعلومات بهذا الصدد ينظر:

- Don Prinsloo, United states and the Republic of South Africa, (Foreign Affairs Association, Pretoria, ١٩٧٨), P.٥٢.

[٢] قارن ذلك في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة،الدورة(٣٨)،الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٦)، ص١٣.

[٣] وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استكمال الدراسة المتعلقة بالاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٤، الوثيقة رقم (E/١٩٩٤/١Nf/٨)، نيويورك، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٤، ص٢٤.

[٤] وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد العالمي في مطلع عام ١٩٩٣، الوثيقة رقم (E/١٩٩٣/١Nf/١)، نيويورك، ١٩٩٥، ص٢٠.

[٥] ينظر قرارات الامم المتحدة (٣٥/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٧ و٤٠/٣٣ المؤرخ في ١٣ كانون الاول ١٩٧٨ و٤١/٣٤ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩ و٢٨/٣٥ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني ١٩٨٠ و٥١/٣٦

جدول رقم (٤)[١]

التبادل التجاري بين جنوب افريقيا ودول خارجية

للسنوات ١٩٦٩-١٩٧٦ بملايين الراندات

الصادرات الى	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	المجموع
بريطانيا	٥١٠.٣	٤٤٦.٤	٤١٨.٨	٥٣١.٣	٦٩٩.٧	٧٩٣.٧	٩٠٣.٧	٩٠٨.٨	٤.٩٢١.٧
اليابان	١٥١.٨	١٨٠.٦	١٨٢.٩	٢٥٩.٣	٢٤٦.٤	٤٢٩.٣	٤٨٧.٣	٤٥٩.٥	٢.٣٩٧.٠
الولايات المتحدة الامريكية	١١٠.٥	١٢٩.٣	١٢١.١	١٤٧.٠	١٦٣.٧	٤٢٩.٧	٤٢٩.٧	٤٢٠.٤	١.٩٥١.٤
المانيا الغربية	١٠٢.٢	١٠٩.١	١١٠.٣	١٣٢.٥	١٨٩.٧	٤٢٦.٨	٤٢٦.٨	٤٤٠.٢	١.٩٣٧.٢
دول اخرى	٥٩١.٩	٦١٦.٦	٦٧٠.٤	٨٧٦.٩	٩٧٥.٥	١.٣٥١.٧	١.٣٥١.٧	١.٥٦٤.٩	٧.٩٩٩.٦
الواردات من									
الولايات المتحدة الامريكية	٣٧٠.٥	٤٢٣.٤	٤٦٩.٧	٤٥٩.٩	٥٢٩.٨	٨١١.٥	٩٨٥.٥	١.١٧٤.١	٥.٢٢٦.٤
المانيا الغربية	٢٩٢.٩	٣٧٤.٥	٤٠٨.٩	٤١١.١	٦٠٦.٨	٩٢٥.٠	١.٠٣٣.٩	٩٩٣.٢	٥.٠٤٦.٣
بريطانيا	٤٩٩.٦	٥٦١.٢	٦٧٠.٦	٥٨٦.٨	٦٢٩.٩	٨٢٣.١	١.٠٩٧.٣	٩٧٤.٠	٥.٨٤٢.٥
اليابان	١٨٨.٤	٢٢٠.٨	٢٩٢.١	٢٦٥.٨	٣٨١.٢	٦٠٠.٤	٦١٢.٠	٥٦٣.٣	٣.١٢٤.٣
فرنسا	٦١.٢	٨٨.١	١٠٤.٧	٩٦.٧	١٢٥.٣	١٩٦.٩	٢٤٤.٨	٢٢٢.٣	١.١٤٠.٠
دول اخرى	٦٣٩.٧	٧٧٥.٣	٨٣٣.٥	٩١٢.٠	٨٨٨.٤	١.٣٥٥.١	١.٣٩٢.١	١.٣٥٢.٩	٨.١٤٩.٠

المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٢، وفي جميع تلك القرارات حددت الامم المتحدة كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وكندا شركاء تجاريين اساسيين لجنوب افريقيا، وشجبت مواقف تلك الدول وعدم مصداقيتها في حمل الشركات التابعة لها للتقيد والالتزام باحكام المرسوم رقم (١). للمزيد من التفاصيل ينظر:

- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الدورة (٣٧)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/ ٣٧/٢٤)، نيويورك، ١٩٨٢، ص٥٨.

[١] Don Prinsloo, op. Cit., p.٥٢.

متقدمة استطاعت ان تحقق ارباحاً تمثل اكثر من ثلث الارباح التي حققتها تلك الشركات في العالم كلِّه، إضافة الى الارباح الضخمة لشركات التعدين وخاصة تلك التي تعمل في استخراج الماس والنحاس والفضة واليورانيوم، إذ كانت تعكس مدى الاستغلال الكبير للموارد الناميبية غير المتجددة[١].

ومما تجدر الاشارة اليه ان اغلب تلك الشركات ان لم تكن جميعها كانت ترفض تقديم أية بيانات او أرقام صحيحة عن عوائد استثماراتها في ناميبيا، ففي استبيان اجراه مجلس الامم المتحدة بهذا الخصوص، أعطت ١٥٢ شركة فقط أرقاماً من اصل ٩٠٤ شركة شملها الاستبيان، فالشركات الاجنبية بصورة عامة لم ترغب في الافصاح عن القيمة الحقيقية للارباح التي تجنيها من استغلالها لموارد الاقليم[٢]، لذلك -باستثناء سنوات السبعينيات- لانكاد نجد ثمة احصائيات جديدة، حتى ان وثائق الامم المتحدة التي صدرت في الثمانينيات اعتمدت على تلك المعلومات القديمة فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية في ناميبيا مما يدلل على ان تلك الشركات كانت تمارس نوعاً من التعتيم والتضليل على انشطتها الاقتصادية، والاستنتاج المؤكد ان تلك الشركات كانت تجني ارباحاً خيالية نتيجة الاستغلال المطلق لموارد الاقليم كما أن وتائر انتاج المعادن الثمينة قد تصاعدت بشكل متسارع والسبب بحسب اعتقادنا ان تلك الشركات -في ضوء انعكاسات التطورات الاقليمية والعالمية على المشكلة الناميبية- اصبحت تدرك ان الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا على الاقليم اوشكت على النهاية مما دفعها الى تسريع عمليات النهب الاقتصادي وزيادة الانتاج في كل ميادين الاقتصاد الناميبي[٣].

وهنا ايضاً لابد من الاشارة الى ان المستثمرين الاجانب حاولوا ان يرسخوا في الاذهان ان الاستثمارات الاجنبية استطاعت ان تبعث الحياة في الاقتصاد الناميبي، وهذا كلام غير دقيق، ففي تقرير لمجلس الامم المتحدة لناميبيا سنة ١٩٨٣، ثبت ان العمال السود في ناميبيا الذين يمثلون ٩٢% من السكان لا يقتسمون سوى ١٠% من الناتج القومي الاجمالي بينما يمثل الباقي ارباح الشركات الكبرى ٥٠% والضرائب المؤداة لإدارة جنوب افريقيا غير الشرعية ١٥% ورواتب الموظفين البيض ٢٥%[١]، كما ان تلك الاستثمارات الاجنبية عملت على خلق هوة ضخمة بين متوسط الدخل السنوي للسكان غير البيض الذي بلغ (٣٢٥) دولاراً للفرد الواحد سنة ١٩٧٧، مقابل (٥٠٠٠) دولارٍ للفرد الواحد من السكان البيض في السنة نفسها[٢].

فالاستثمارات الاجنبية في الواقع لم تفعل شيئاً من اجل تطوير قطاع الصناعات التحويلية ، بل تقوم بنقل المواد الخام التي تنتجها في الاقليم الى اماكن اخرى لتجهيزها مستعملة بذلك الاقليم سوقاً خاضعاً لسيطرتها لبيع البضائع المصنعة وتلك الحالة الاقتصادية المقترنة بمعدل بطالة بين العمال الناميبيين بلغت نسبتها الرسمية ١٨% قد شجعت عليه سياسات النسب العالية من الربح التي تتبعها الشركات الاجنبية انما تدحض الاسطورة القائلة بان المصالح الاقتصادية الاجنبية تجلب الفوائد الى البلدان المستعمرة التي تعمل فيها[٣].

الحقيقة ان المدافعين عن الشركات الاجنبية في ناميبيا حاولوا ان يربطوا بين بقاء تلك الشركات ومسألة التنمية الاقتصادية في الاقليم، بيد ان واقع الحال اثبت بجلاء ان الاقتصاد الوحيد الذي عززته الاستثمارات الاجنبية هو اقتصاد جنوب افريقيا وليس هناك ادنى شك في وجود تحالف قوي بين حكومة جنوب افريقيا والشركات الاجنبية مرده الحقيقي المصالح الاقتصادية المشتركة[١].

---

[١] المصدر نفسه، الوثيقة (A/C.٤/ ٣٧/ SR.٨)، ص٤.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، الجلسة الرابعة الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٤) ، ص٤.

[٣] قارن ذلك في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، المصدر نفسه، الجلسة السابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٧)، ص١٢.

[١] المصدر نفسه، الجلسة الرابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٤)، ص٨.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٣.

[٣] بهذا المعنى تحدث مندوب الولايات المتحدة الامريكية (بريتشارد) في الامم المتحدة منتقداً المرسوم رقم (١) لحماية الموارد في ناميبيا قائلاً ان هذا المرسوم ينم عن عدم فهم مطلق للعلاقات بين التجارة والتنمية لانه استعمل كلمة الاستغلال بمعنى الانتقاص وتساءل عما اذا كان المعنى الاول لتلك الكلمة مشتقاً من الفعل استطاع او استخدم، وهذا هو الهدف الحقيقي للتنمية، فلابد من الاعتراف بان تنمية الولايات المتحدة الامريكية كانت قد تاخرت عدة عقود لو ان الشركات البريطانية والفرنسية وغيرها لم تقم فيها باستثمارات منذ البداية، وان البلدان التي تشجع الاستثمارات الاجنبية تشهد على العموم معدلات نمو سريع.
ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، الجلسة الخامسة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٥)، ص ص١٦-١٧.

[١] قارن ذلك في :

لقد افادت بعض تقديرات الامم المتحدة سنة ١٩٧٨ وجود فرق بلغ (٤٦٧) مليون راند بين الناتج القومي والاجمالي البالغ مليار و٤٠٠ مليون راند ، والناتج القومي المحلي المقدر بـ(٩٣٣) مليون راند الامر الذي يؤكد على ان هناك مبالغ ضخمة كانت تحول الى خارج ناميبيا وقد ساهم تحويل تلك المبالغ –من غير شك- مساهمةً ملموسةً في تخلف البلد وانعاش اقتصاديات البلدان المرحلة اليها[٢].

والحقيقة ان المصالح الاقتصادية الاجنبية كانت تمثل شكلاً من اشكال الاستعمار الذي اصبح مقبولاً بحكم العادة وحاولت الشركات الاجنبية ان تضفي عليه طابع الشرعية بوساطة شبكة معقدة من العلاقات التي كثيراً ما تحجب الطابع الاستعماري لمثل تلك الانشطة[٣].

وعندما نستعرض الاستثمارات الاجنبية العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا سوف نجد قائمة طويلة عريضة باسماء شركات متداخلة مع بعضها كانها اخطبوط اقتصادي رهيب، وضمن هذا التداخل الاستثماري المعقد يبرز لوبي اقتصادي وهو رأس المال الامريكي المتمثل بالعدد الكبير من الشركات الامريكية التي بلغ عددها سنة ١٩٧٨ حوالي (١٨٨٤) شركة[٤]. مما يدلل على مدى النفوذ الواسع الذي كانت تتمتع به تلك الشركات بوساطة سيطرتها المطلقة على اغلب النشاطات الاقتصادية وبالتحديد في مجال الصناعات التعدينية التي تعد الركن الأساس في الاقتصاد الناميبي[١].

وفي هذا السياق كان اليورانيوم الناميبي اكثر المعادن التي جذبت الشركات الامريكية، وباعتراف لجنة تنظيم الانشطة النووية في الولايات المتحدة الامريكية (ان ٢٩% من مجموع اليورانيوم الاجنبي الوارد الى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٨٢، هو من جنوب افريقيا ومن المحتمل ان يكون يورانيوماً ناميبياً)[٢].

وبهذا الصدد اعربت الامم المتحدة عن قلقها مما كان يجري من استنزاف سريع للموارد الطبيعية في ناميبيا وبخاصة مستودعاتها من اليورانيوم، وطلبت من حكومات الدول الغربية منع الشركات التابعة لها من التعامل مع اليورانيوم الناميبي ومن

- South Africa, Time Running out, The Report of the study commission and U.S. policy To ward southern Africa, Berkely, University of California press, ١٩٨٢, pp.٣٤٤-٣٤٥.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، الجلسة السابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٧/SR.٧)، ص١٢؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، الجلسة الرابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٨/SR.٤)، ص١٩.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، الجلسة السابعة، الوثيقة (A/C.٤/٣٧/SR.٤)، ص٣.

[٤] U. N., world in vestment Report ١٩٩٣-Transtional corporations and integrated international prouduction, New York, ١٩٩٣, p.٢.

[١] بلغت الاستثمارات الامريكية حتى اواخر سنة ١٩٧٦، بحدود (٢٠٠٠) مليون دولار في جنوب افريقيا وحدها، وكان هناك مايقرب من (٥٠٠) احتكار امريكي يعمل في الجنوب الافريقي (جنوب افريقيا وناميبيا) شملت احتكارات عملاقة مثل جنرال موتورز وفورد وكيزلر وجزاك الكتريك ولكن المجموع الكلي للشركات الامريكية التي تتعامل مع جنوب افريقيا تقريباً (٦٠٠) شركة ويحتل رأس المال الامريكي مواقع هامة في استخراج الذهب واليورانيوم والفناديوم والكروم وبقية المعادن، لقد اتخذ طابع الاستغلال صورة تكتل استعماري استغلالي، فقد وافقت الشركات الاستعمارية على دمج بعضها ببعض لتحقيق قدر ممكن من الارباح، فقد تم دمج شركة جنوب افريقيا البريطانية (British south Africa company) التي تعد من كبريات شركات التعدين مع شركة التعدين والاستثمار المركزية (Central mining and in vestmint corporation) وشركة المناجم المتحدة (Consolidated mines selection company) المرتبطة بمجموعة انكلو امريكان ليصبح اسمها المتحد: تشارتر كونسوليتد (Charter consolidated). د.ضاري رشيد السامرائي، المصدر السابق، ص٢٤٨. وللمزيد من التفاصيل على الشركات الامريكية العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا ينظر الملحق رقم (٢).

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، تقرير عن الحلقة الدراسية بشأن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لأنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا المعقودة في مونتريال (كندا) في ٢٣-٢٧ تموز، ١٩٨٤، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، ص ص٢١-٢٢.

الانخراط في أي نشاط من انشطة التنقيب عنه في ناميبيا[٣]. ومع ذلك فقد استمر التنقيب دون توقف وتسارعت عمليات الاستغلال الطائش بسبب الارتفاع في اسعاره التي بلغت خمسة اضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٧٥[١].

وتعد رواسب اليورانيوم الناميبية –زيادةً على اهميتها الاقتصادية- ذات اهمية خاصة بالنسبة لجنوب افريقيا لانها ساعدت على توثيق علاقاتها مع البلدان ذات القدرة النووية التي مكنتها من الحصول على التكنولوجيا اللازمة لصناعة الاسلحة الذرية، ومما تجدر الاشارة اليه ان جنوب افريقيا كانت من الدول التي رفضت التوقيع على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية[٢].

المهم ان جميع المعادن الثمينة في ناميبيا قد خضعت الى عمليات نهب واستغلال بشع من قبل الشركات الاجنبية، بل حتى الموارد الاقتصادية التي تأتي في المرتبة الثانية لم تسلم من تلك الهجمة الاقتصادية الشرسة، ففي مجال صيد الاسماك بلغت الاستثمارات ٤٩ مليون راند سنة ١٩٧٣، وشملت نحو ١٦ مصنعاً لتعليب الكركند (سرطان البحر) والبلشار والاسماك الاخرى ذات اللحوم البيضاء زيادة على مصانع دقيق السمك وسفن لصيد الاسماك وتعود الارباح عن تلك الاستثمارات الى حاملي الاسهم في جنوب افريقيا[٣]. وقد بلغت الكميات التي جرى صيدها من جميع الانواع في السنة نفسها الى ما يقرب من (٧٣.٠٠٠) طن من اسماك (البلشار والانشوفي والماكاربل)[٤].

كما شكلت صادرات السمك طوال الجزء الاكبر من السبعينيات نحو ٢٠% من حاصلات العملات الصعبة ولم يستهلك الا ١٠% مما يعلب من الكميات المصيدة من السمك محلياً، وكانت بريطانيا من اكبر مستوردي الاسماك المعلبة الناميبية وذلك بشرائها اكثر من ٣٠% من الانتاج السنوي ويتم تصدير المتبقي الى دول اخرى في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية[٥].

وبالنظر لأهمية خليج والفس لأنه يمثل اغنى جزء من مواقع صيد الاسماك البحرية في ناميبيا، فقد اتخذت حكومة جنوب افريقيا في آب سنة ١٩٧٧، قراراً بضمه اليها ودمجه بمقاطعة الكاب[١]، كما ان الافراط في صيد الاسماك ادى الى حدوث اختلال في توازن الانواع المختلفة من الاسماك، إذ أَثَّر انخفاض حصيلة الاسماك المَصِيدة على ناتج اسماك البلشار المعلبة التي كانت تصدر ما نسبته ٤٥% منها الى جنوب افريقيا وكذلك على ناتج زيت السمك ومسحوق السمك (انظر الجدول رقم ٥)، وفي سنة ١٩٧٧ اضطرت جنوب افريقيا نتيجة لانخفاض الناتج الناميبي الى استيراد ما لايقل عن (١٤٠٠٠) طن متري من مسحوق السمك من مصادر غير ناميبية وباسعار عالية جداً[٢].

كما خضعت الثروة الحيوانية وخاصة الابقار وخراف الكراكول الى عملية استغلال بشع، فقد بلغ مجموع ما بيع من الماشية (٥٨١٦٨) رأساً سنة ١٩٧٢، وصدر ما نسبته ٧٥% منها تقريباً الى جنوب افريقيا، اما الاستهلاك المحلي فبلغ (٣٢.٠٠٠) رأساً أي ما نسبته ٥.٥%[٣].

وتنتج ناميبيا اكثر من نصف امدادات العالم من فراء الكراكول ، وقدرت قيمة صادرات الصوف سنة ١٩٧٣ بمبلغ (٥١) مليون دولار كما قدرت قيمة الصادرات من الماشية (٨٠) مليون دولار[٤]، وبلغت المبيعات الزراعية سنة ١٩٧٤، ما مجموعه (٩٦) مليون راند إذ يؤلف الجزء الاكبر منها ما يأتي[٥]:

	بالمليون راند
صوف	١.٨
خروف الكراكول	٢٧.٦

---

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها (٣٨)، ٢٠ ايلول – ٢٠ كانون الاول ١٩٨٣ و٢٦ حزيران ١٩٨٤، الملحق رقم (٤٧)، الوثيقة (A/٣٨/٤٧)، نيويورك، ١٩٨٤، ص ص٤٠-٤١.

[١] L.H. Gann and Peter Duignan, op.cit., p.١٧٩.

[٢] Ibid, p.١٧٩.

[٣] South Africa, Opfficial Year book, ١٩٧٦, (Johannesburg, ١٩٧٨), p.٣٦٩.

[٤] Ibid, p.٣٦٩.

[٥] South Africa, Opfficial Year book, ١٩٧٨, (Johannesburg, ١٩٧٦), p.٣٦٩.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٣)، المصدر السابق، ص٢٩.

[٢] South Africa, Opfficial Year book, ١٩٧٦, op. Cit., p.٣٦٩.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص٣٦.

[٤] المصدر نفسه، ص٣٦.

[٥] المصدر نفسه، ص٣٦.

لحم بقر	٥٣.٢
البان طازجة	٢.١
خدمات زراعية	١.٠

وفي ضوء ما تقدم يمكن استنتاج الآتي: ان الثقل الاقتصادي العالمي المتمثل بالاحتكارات الرأسمالية كان قد استوطن الاقتصاد الناميبي في ضوء الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا، وفي ظل عوامل الجذب الاستثماري ونسب الارباح العالية تحقق التحالف الاستراتيجي بين حكومة الاقلية البيضاء ودول الغرب الصناعي المدفوعة بتاثير كبريات شركاتها ومصالحها الاقتصادية في جنوب افريقيا، وقد انعكس ذلك على المستقبل السياسي لاقليم ناميبيا بوساطة العامل الاقتصادي الذي ساعد على اطالة امد الاحتلال وابقاء الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا في ناميبيا لأطول زمن ممكن.

جدول رقم (٥)[١]

يبين حصيلة الاسماك المَصِيدة في المياه العميقة

للسنوات ١٩٧٢-١٩٧٧ بالاطنان المترية

السنة	البلشار	الانشوفة	سمك التن	السمك ذو العين الحمراء/ سمك الاسقمري	المجموع
١٩٧٢	٣٦٣٧٠٦	١٤٤٥٥٨	١٦٠١٦	٥٦٤	٥٢٤٨٤٤
١٩٧٣	٣٩٥٩٨٩	٣٠١٧٤٦	٦٨٩٥	٢٣٤٥	٧٠٦٩٧٥
١٩٧٤	٥٥٦٨١٢	٢٥٤٦٠٧	٢٥١١٥	٩٤٢	٨٣٧٤٧٦
١٩٧٥	٥٤٥٤٢٥	١٩٤٣٦٧	٨٩٠٩	١٠٥٢٤	٧٥٩٢٢٥
١٩٧٦	٤٤٧٣٠٠	٩٤١٢٢	١٩٥٧٢	١١٥٣٥	٥٧٢٥٢٩
١٩٧٧	١٩٤٢٧٥	١٢٤٥٢٦	٨٢٥١٣	١٠٠٨	٤٠٢٣٢٢

المبحث الثالث

المماطلة والتسويف في تطبيق القرارات الدولية

مما لاشك فيه ان قرار الامم المتحدة المرقم ٢١٤٥ الخاص بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا كان بمثابة انعطافة مهمة في تاريخ المشكلة الناميبية ليس لانه حسم الجدل الحاصل حول علاقة جنوب افريقيا بالاقليم، بل لانه شكل منطلقاً لقرارات جديدة وخطوات عمل قامت بها الامم المتحدة واجهزتها المختصة.

ففي ١٩ آيار ١٩٦٧، أصدرت الجمعية العامة القرار المرقم (٢٢٤٨) الذي قضى بتشكيل مجلس الامم المتحدة لجنوب غرب افريقيا[١]، وقد اسندت له السلطات الوظائف الاتية[٢]:

---

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٣)، المصدر السابق، ص٢٠.

[١] تم انتخاب اعضاء المجلس في جلسة الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٥٢٤ والمعقودة في (١٣) حزيران ١٩٦٧، وقد ضم كلاً من (اندونيسيا، باكستان، تركيا، مصر، زامبيا، شيلي، غيانا، كولومبيا، نيجيريا، الهند، يوغسلافيا)، للمزيد من التفاصيل ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية الخامسة، ٢١ نيسان – ١٣ حزيران ١٩٦٧، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٦٦٥٧)، نيويورك، ١٩٧٠، ص٥.

١. ادارة جنوب غرب افريقيا حتى نيلها الاستقلال مع مشاركة سكان الاقليم الى اقصى حد ممكن.
٢. اصدار القوانين والمراسيم والانظمة الادارية اللازمة لادارة الاقليم حتى انشاء جمعية تشريعية اثر انتخابات تجري على أساسه اقتراع الراشدين العام.
٣. القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة بالتشاور مع شعب الاقليم لانشاء جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور تجري على اساسهُ انتخابات لانشاء جمعية تشريعية وحكومة مسؤولة.
٤. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحفظ النظام العام في الاقليم.
٥. نقل جميع السلطات الى شعب الاقليم عند اعلان الاستقلال.

وكان من المفروض ان يكون مقر المجلس في ناميبيا ليتسنى له الاشراف المباشر على ادارة الاقليم والوقوف على الحقائق المرتبطة بعلاقة جنوب افريقيا به، الا ان موقف جنوب افريقيا الرافض للفكرة اصلاً حال دون ذلك، فقد رفضت سفر اعضاء المجلس الى ناميبيا ومنعتهم من دخول الاقليم وعدت ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية[١]، مما دفع الجمعية العامة الى اسناد المهام التنفيذية والادارية اللازمة الى مفوض سمي بـ(مفوض الامم المتحدة لجنوب غرب افريقيا)[٢]. كما رفضت حكومة جنوب افريقيا قرار الجمعية المرقم ٢٣٧٢ في (١٢) حزيران ١٩٦٨ الذي قضى بتغيير اسم الاقليم من اقليم جنوب غرب افريقيا الى اقليم ناميبيا وكذلك مجلس الامم المتحدة لجنوب غرب افريقيا الى (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)[٣].

وكالعادة فقد وصفت حكومة جنوب افريقيا هذا القرار بعدم الشرعية وعدته تشويهاً متعمداً للحقائق التأريخية، لذلك لم يحظَ القرار بالقبول واعلنت رفضها وعدم الالتزام به[٤]. وشهد عقد السبعينيات اهتماماً دولياً متزايداً بالمشكلة الناميبية، فقد ايدت الجمعية العامة شعب ناميبيا في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال، ودعت في قرارها المرقم ١٩٧٨ في (٩) كانون الاول ١٩٧٠ حكومة جنوب افريقيا الى معاملة الثوار الناميبيين أسرى حرب وعلى وفق اتفاقية جنيف[٥]، وفي العام نفسه اصدرت –الامم المتحدة- القرار المرقم (٢٦٧٩) والذي تضمن انشاء صندوق شامل باسم (صندوق الامم المتحدة لناميبيا)[٦]، وفي (٨) تشرين الاول ١٩٧٢ قام ممثل الامين العام للامم المتحدة السويسري (الفريد مارتن أيشر) بزيارة الى جنوب افريقيا استمرت من (٨) تشرين الاول الى (٣) تشرين الثاني اكد خلالها عزم الامم المتحدة على تسوية المشكلة الناميبية وطلب من المسؤولين في حكومة جنوب افريقيا اتخاذ موقف واضح لا لبس فيه ازاء كل ماله صلة بقرارات الامم المتحدة الرامية الى انهاء الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا ومنح الاقليم الاستقلال وحق تقرير المصير[١].

وقد كتب ايشر عقب انتهاء زيارته تقريراً مفصلاً عن المباحثات التي اجراها هناك، ولعل اهم ما ورد فيه هو تأكيده عدم مصداقية حكومة جنوب افريقيا في تغيير سياستها الرامية الى التمسك بالاقليم قائلاً **"انه لم يكن واثقاً من نوايا حكومة جنوب افريقيا بصدد التعاون مع الامم المتحدة لوضع حلول موضوعية وجادة لانهاء المشكلة الناميبية"**[٢]، وذكر ايضاً **"ان رئيس حكومة جنوب افريقيا اعرب عن قناعته بان المرحلة الحالية ليست مناسبة للدخول في بحث مفصل لهذه المسألة، وانه يمكن تحقيق نتائج افضل حالما يتم خلق الظروف اللازمة ويكون قد اصبح لدى السكان خبرة ادارية وسياسية اكبر"**[٣].

وخلص مبعوث الامين العام الى القول ان حكومة جنوب افريقيا لم تقدم التوضيح التام والصريح لموقفها من مبدأ تقرير المصير وخيار استقلال ناميبيا وفي ظل حالة الخداع والمراوغة التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا يصبح من غير الممكن الحصول على اية فرصة للتقدم نحو التسوية السلمية للمشكلة الناميبية[٤].

---

[٢] المصدر نفسه، ص٣.
[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الدورة (٣١)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٣١/٢٤)، نيويورك، ١٩٧٦، ص٣.
[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية الخامسة، المصدر السابق، ص٣.
[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٢)، ٢٤ نيسان -١٢ حزيران و ٢٣ ايلول ١٩٦٨، الملحق رقم (١٦)، الوثيقة (A/٦٧/٦/Add.١)، نيويورك، ١٩٧٠، ص٢.
[٤] المصدر نفسه، ص٤.
[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٥)، ١٥ ايلول – ١٧ كانون الاول ١٩٧٠، الملحق رقم (٢٨)، الوثيقة (A/٨٠٢٨)، نيويورك ، ١٩٧٢، ص ص٢٢٧-٢٢٩.
[٦] المصدر نفسه، ص٢٢٩.
[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة للمدة من ١٦ حزيران ١٩٧٢-١٥ حزيران ١٩٧٣، الدورة (٢٨)، ١٨ايلول- ١٨ كانون الاول ١٩٧٣، الملحق رقم (١) الوثيقة (A/٩٠٠١)، نيويورك، ١٩٧٥، ص٤٠.
[٢] المصدر نفسه، ص٤٠.
[٣] المصدر نفسه، ص٤٠.
[٤] المصدر نفسه، ص٤٠.

ومع ذلك ناقشت الجمعية العامة المشكلة الناميبية في دورتها الثامنة والعشرين في (١٢) كانون الاول ١٩٧٣ واتخذت القرار (٣١١١) الذي استهجنت فيه عناد حكومة جنوب افريقيا ودعتها الى سحب ادارتها وجميع قواتها العسكرية من الاقليم والالتزام بقرارات الامم المتحدة والكف عن ممارسة اعمال القمع والارهاب بحق الشعب الناميبي[٥].

ومع تبدل الاوضاع السياسية في منطقة الجنوب الافريقي بإثر الانقلاب الذي اطاح بنظام الحكم الدكتاتوري في البرتغال في نيسان ١٩٧٤ وقيام حكومة وطنية جديدة اعلنت عزمها التعجيل بمنح المستعمرات البرتغالية في افريقيا الاستقلال الكامل[١]. اخذت الضغوط الدولية تتزايد على حكومة جنوب افريقيا لفك علاقتها الاستعمارية مع اقليم ناميبيا[٢]، وفي ظل تلك الخلفية المتسمة بتبدل الاوضاع حاولت جنوب افريقيا ان تضفي مظهراً من الشرعية على سياسة (البانتوستانات) المتبعة في ناميبيا بوساطة الدعوة الى عقد ما كان يسمى بالمؤتمر التأسيسي الخاص بمستقبل ناميبيا[٣].

ففي (١٢) ايلول ١٩٧٤، اعلن رئيس وزراء جنوب افريقيا جون فورستر امام البرلمان **"انه ليس بوسع الامم المتحدة او حكومة جنوب افريقيا ان تقرر مستقبل مختلف شعوب العالم" واضاف "انه سيمضي في التماسه حلاً لمسألة ناميبيا على اساس المناطق المنفصلة"**[٤].

ويفهم من ذلك ان حكومة جنوب افريقيا كانت تسعى الى ابعاد الامم المتحدة من خلال اجراء تسوية داخلية منفردة تستند على مبدأ تقسيم ناميبيا، وهذا ما أعلن عنه صراحة (ج.ديفيت) المفوض العام للشعوب المحلية لجنوب غرب افريقيا عندما دعا في (١٣) تشرين الاول ١٩٧٤، الى اقامة دولتين مستقلتين احدهما للافارقة السود والثانية للاوربيين البيض[٥].

لقد اثارت تلك التصريحات مخاوف المجتمع الدولي لما تضمنته من ابعاد خطيرة على مستقبل الاقليم، كما ان رئيس الوزراء (فورستر) نفسه لم يخفِ قلقه وغضبه نتيجة ذلك مما دفعه الى تعنيف ديفيت ومطالبته بان **"يتوقف عن الادلاء ببيانات وتكهنات سابقة لأوانها"**[١]

وهكذا بدا واضحاً ان حكومة جنوب افريقيا كانت تمارس مناورة سياسية متعمدة الهدف منها تضليل الرأي العام العالمي في ضوء تبني مشاريع للتسوية المزيفة التي يراد منها تكريس الاحتلال بطرق واساليب ملتوية[٢].

وهذا ما تصدت له الجمعية العامة عندما قررت منع اشتراك جنوب افريقيا في دورتها الثلاثين المنعقدة في (٣٠) ايلول ١٩٧٤، وإحالة المشكلة الناميبية الى مجلس الامن بموجب القرار (٣٢٠٧) مع الطلب بضرورة ان يستعرض المجلس العلاقة العامة لجنوب افريقيا بالامم المتحدة[٣]. ومع ذلك لم يثن هذا القرار ولا غيره من القرارات السابقة عزم جنوب افريقيا على تنفيذ مشاريع منفردة بخصوص المستقبل السياسي للاقليم دون موافقة الامم المتحدة ومشاركتها وذلك بهدف احكام سيطرتها الاستعمارية ولمنع تنفيذ خطة الامم المتحدة الرامية الى انتقال السلطة الى ناميبيا بانتخابات حرة بإشراف المنظمة الدولية.

ففي الاول من ايلول ١٩٧٥ تم عقد المؤتمر الدستوري المتعدد الاعراق الذي عرف باسم (مؤتمر تيرنهال) وكان الغرض منه اقامة حكومة شكلية تعمل على رعاية مصالح المجموعات السكانية انطلاقاً من سياسة البانتوستانات وبما يسمح بالغاء الهوية الوطنية الناميبية وتعميق الولاء القبلي[٤].

---

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٨)، الملحق رقم (٣٠)، الوثيقة (A/٩٠٣٠)، المصدر السابق، ص٢٧٠.

[١] محسن عوض، انكولا من الثورة الى الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٥٦.

[٢] المصدر نفسه، ص١٥٦.

[٣] Peter H. Katjavivi, A History of Resistance in Namibia,UNESCO Press, London, ١٩٨٨, p.٩٥.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص٤.

[٥] المصدر نفسه، ص٥.

[١] المصدر نفسه، ص٥.

[٢] ابراهيم نصر الدين، حركة التحرر الوطني لجنوب افريقيا، ص١٥١.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، ص٣.

[٤] مؤتمر تيرنهال: تجمع قبلي يضم مجموعة من الاحزاب والقوى السياسية الموالية لجنوب افريقيا.
للمزيد من التفاصيل ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية التاسعة، ٢٤ نيسان-١٣ ايار ١٩٧٨، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/S-٩/١٣)، نيويورك، ١٩٧٨، ص٥.

وقد تأكد ذلك بوضوح في اعلان النوايا التي اصدرها المؤتمر في جلسته الافتتاحية، فقد دعا كل المشتركين في المؤتمر وهم من القوى السياسية المتحالفة مع حكومة جنوب افريقيا الى الدفاع عن حالة الامر الواقع في ناميبيا[١]. والعمل على شجب أية محاولة ترمي الى استعمال القوة او أي تدخل للاطاحة بالنظام القائم، كما أنَّ الاعلان لم يتضمن اية اشارة صريحة الى كل ما يتعلق ببناء الدولة الناميبية ولكنه اعرب عن توقعه بان تحصل ناميبيا على الاستقلال في اتحاد فيدرالي مؤلف من دول اثنية[٢].

والحقيقة ان مشروع (تيرنهال) كان ينطوي على افكار ومبادئ تصب في صميم سياسة الابارتهيد وما يعنيه ذلك من استمرار سيادة الاقلية البيضاء سياسياً واقتصادياً، لذلك لم يحض المشروع إلاّ بتأييد دعاته ومن الطبيعي عند ذلك ان يكون مصيره الفشل[٣]. وفي ضوء ذلك ومن باب المداخلة التاريخية نطرح التساؤل الاتي: كيف يمكن ان نقوّم خبرة الامم المتحدة في تعاملها مع حكومة جنوب افريقيا حتى تلك اللحظة؟. مما لاشك فيه ان الجمعية العامة للامم المتحدة كانت قد اولت المشكلة الناميبية اهتماماً خاصاً واصدرت بصددها سلسلة من القرارات الدولية، الا انها لم تفلح في تحقيق اهدافها، ولعل من اسباب ذلك ان تلك القرارات لم تتضمن قوة الالزام في التنفيذ وبما يسمح بفرض عقوبات رادعة ضد جنوب افريقيا، وعليه جاءت تلك القرارات معبرة عن حالة الشجب والتنديد فقط، واستمرت الجمعية العامة تتعامل مع العناد واساليب المراوغة التي مارستها جنوب افريقيا على وفق تلك الشاكلة[٤]، الى ان نضجت الظروف الاقليمية والعالمية ولاسيما في النصف الثاني من عقد السبعينيات التي فرضت على مجلس الامن التدخل لايجاد مخرج حقيقي للمشكلة الناميبية في ضوء اطار موضوعي لتسوية دولية بإشراف الامم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر ان مجلس الامن لم يبدأ اهتمامه بالمشكلة الناميبية الا في سنة ١٩٦٨، عندما اصدر قراره المرقم (٢٤٦) في (١٤) اذار من السنة نفسها الذي دعا فيه حكومة جنوب افريقيا الى ضرورة تنفيذ قرار الامم المتحدة (٢١٤٥) الخاص بانهاء انتدابها على ناميبيا[١]. ثم عاد فاصدر القرار (٢٦٤) في (٢٠) اذار سنة ١٩٦٩، الذي اكد فيه المسؤولية المباشرة للامم المتحدة في ادارة الاقليم حتى ينال استقلاله[٢]. وفي (٣٠) كانون الثاني سنة ١٩٧٠ اصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٧٦) الذي اشار فيه الى قراراته السابقة واكد حق الشعب الناميبي في تقرير مصيره ورسم مستقبله السياسي وطلب ايضاً من جميع الدول التي لها مصالح في ناميبيا انهاء علاقاتها مع جنوب افريقيا حتى يتقرر مصير الاقليم[٣].

وعندما رفضت حكومة جنوب افريقيا الامتثال لقرارات مجلس الامن ونتيجة لعدم تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه الاقليم ، طلب مجلس الامن لاول مرة في تاريخه من محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً عن الاثار القانونية المترتبة على الدول نتيجة استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وذلك في قراره (٢٨٤) في (٢٩) تموز ١٩٧٠[٤]، وبعد الاطلاع على الحيثيات المرتبطة بالموضوع، اصدرت محكمة العدل الدولية قرارها في ضوء فتوى صدرت في (٢١) حزيران وقد تضمَّن النقاط الاتية[٥]:

١. إنَّ الوجود الاداري والسياسي والعسكري لجنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي، فان حكومة جنوب افريقيا ملزمة بسحب ادارتها من الاقليم وانهاء احتلالها له.
٢. ان الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة بالاعتراف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وهذا يتطلب ايقاف كل اشكال التعامل مع جنوب افريقيا فيما يتعلق باقليم ناميبيا حتى يتقرر مصيره.

---

[١] محسن عوض، المصدر السابق، ص١٥٦.
[٢] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، السنة الرابعة عشرة، القاهرة، تشرين الاول ١٩٧٨، ص١٤٣.
[٣] U.N. Namibia, Aunigue un Responsibility, op. Cit., p.٢٤.
[٤] قارن على سبيل المثال: القرارات التي اصدرتها الجمعية العامة في دورتها (٣٤) سنة ١٩٧٩، مع القرارات التي اتخذتها في دورتها (٣١) سنة ١٩٧٦، في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٥)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٣٥/٢٤)، نيويورك، ١٩٨٠، ص٥ ومابعدها.
[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في ١٦ تموز ١٩٦٧-١٥ تموز ١٩٦٨، الدورة (٢٣)، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/٧٢٠٢)، نيويورك، ١٩٧١، ص١٨٩.
[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في ١٦ تموز ١٩٦٨-١٥ تموز ١٩٦٩، الدورة (٢٤)، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/٧٦٠٢)، نيويورك، ١٩٧٢، ص١٧٨.
[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في ١٦ تموز ١٩٦٩-١٥ تموز ١٩٧٠، الدورة (٢٥)، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/٨٠٠٢)، نيويورك، ١٩٧٣، ص ص١١٩-١٢١.
[٤] ينظر نص القرار في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في ١٦ تموز ١٩٧١-١٥ حزيران ١٩٧٢، الدورة (٢٧)، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/٨٧٠٢)، نيويورك، ١٩٧٥، ص ص٨٤-٨٥.
[٥] الاثار القانونية المترتبة على الدول نتيجة وجود جنوب افريقيا في ناميبيا رغم قرار مجلس الامن (٢٧٦)، فتوى محكمة العدل الدولية، تقارير المحكمة، ١٩٧١، ص١٦.

٣. تسري احكام الفقرة (٢) على الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات الصادرة عنها ازاء جنوب افريقيا والمتعلقة بناميبيا.

ولم تجد فتوى محكمة العدل الدولية اذاناً صاغية لدى حكومة جنوب افريقيا، فقد رفضتها جملةً وتفصيلاً مما دفع مجلس الامن الى اصدار مجموعة اخرى من القرارات ضد جنوب افريقيا، منها القرار رقم (٣٠٩) في (٤) نيسان ١٩٧٢، الذي تضمن دعوة كل الاطراف المعنية الى مواصلة الحوار من اجل تهيئة الظروف اللازمة لضمان تحقيق استقلال ناميبيا[١].

وفي (١٧) كانون الثاني ١٩٧٤، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار رقم (٣٦٦) الذي طلب فيه من حكومة جنوب افريقيا سحب ادارتها غير الشرعية من الاقليم والاعلان رسمياً عن اعترافها بقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء مستقبل الدولة الناميبية وضمان سلامتها الاقليمية[٢].

ويعد القرار رقم (٣٨٥) الذي اتخذه مجلس الامن في (٣٠) كانون الثاني ١٩٧٦، النواة الاولى لخطة التسوية الدولية، فقد اكد حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره بوساطة اجراء انتخابات حرة بإشراف الامم المتحدة وطالب القرار ايضاً بالافراج عن السجناء السياسيين الناميبيين وانهاء كافة القوانين والسياسات العنصرية والعرقية في الاقليم[٣]. بيد ان اصرار حكومة جنوب افريقيا على المضي في منهجها الرامي الى فرض التسوية الداخلية على وفق أحكام سياستها العنصرية التي تهدف الى تكريس الاحتلال ومحاولة دمج الاقليم بدولتها دونما أي اعتبار للارادة الدولية، دفع مجلس الامن مرة اخرى الى اتخاذ قرار جديد برقم (٤١٨) في (٤) كانون الثاني ١٩٧٧، اذ فرض بموجبه حظراً اجبارياً على بيع الاسلحة الى جنوب افريقيا، ودعا مجلس الامن جميع الدول المعنية الى التقيد باحكام هذا القرار والتوقف عن تزويد جنوب افريقيا بالاسلحة والمعدات العسكرية لما يشكله ذلك من خطر وتهديد للامن والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي[١].

والحقيقة ان هذا القرار مع اهميته من حيث المبدأ، الا انه لم يثنِ حكومة جنوب افريقيا ويوقف عنادها واستخفافها بارادة المجتمع الدولي والسبب يعود الى ان قرارات المقاطعة الاقتصادية لم تكن فعالة ومؤثرة ضد دولة مثل جنوب افريقيا ترتبط بعلاقات متداخلة اقتصادياً واستراتيجياً مع الدول الاعضاء في مجلس الامن[٢].

والدليل على ذلك ان رئيس حكومة جنوب افريقيا جون فورستر لم يتردد في مدة وجيزة من اصدار ذلك القرار من دعوة القوى السياسية والجماعات المحلية المتحالفة معه الى مناقشة مستقبل الاقليم الدستوري في ظل تسوية داخلية منفردة[٣]، فكان مؤتمر تيرنهال الذي عقد في اذار ١٩٧٧، تحدياً اخراً لهيبة الامم المتحدة وللقرارات الدولية[٤].

ومن الجدير بالذكر ان فورستر كان يريد من مؤتمر تيرنهال ان يؤسس لحكومة شكلية مؤقتة يقودها ائتلاف من الاحزاب السياسية والجماعات القبلية الموالية والمرتبطة بجنوب افريقيا[٥].

وفي ظل هذه الخلفية قامت الدول الغربية الخمس الكبرى (بريطانيا، فرنسا، كندا، المانيا الغربية، الولايات المتحدة الامريكية) بتشكيل ما يسمى بـ(جماعة الاتصال الغربية)[١]، وقدمت تلك الدول مقترحات خاصة الى مجلس الامن لتسوية المشكلة الناميبية تضمنت ما يأتي[٢]:

١. الافراج عن المعتقلين السياسيين الناميبيين لدى جنوب افريقيا مقابل قيام منظمة سوابو بالافراج عن المنشقين عليها في سجون زامبيا وانكولا.
٢. تعيين ممثل خاص للامم المتحدة يترأس قواتٍ للطوارئ في ناميبيا.
٣. وقف اطلاق النار وتخفيض قوات جنوب افريقيا من أثني عشر الف جندي الى الف وخمسمئة جندي مقابل قيام منظمة سوابو بوقف عملياتها الفدائية.

---

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٧)،المصدر السابق ،ص ص٨٨-٩١.
[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، ، الدورة (٣٠)،المصدر السابق، ص ص٩٥-٩٦.
[٣] ينظر نص القرار في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة،الدورة (٣١)،المصدر السابق،ص ص ٨٠-٨٣.
[١] U. N. Namibia, Aunique un Responsibility , op . cit., p.٢٤.
[٢] عصام عبد الحسين تومان، المصدر السابق، ص١٠٨.
[٣] لطفي جعفر فرج، حركة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا، ص٢٨.
[٤] المصدر نفسه، ص٢٨.
[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية التاسعة، المصدر السابق، ص٥.
[١] U. N. To be born anation, The Liberation struggle for Namibia Department of in formation and publicity, Swapo of Namibia, London, ١٩٨٣, p.١٣٨.
[٢] Namibia, unigue un Rosponsibility, op. Cit., p.٢٦.

٤. اجراء انتخابات ديمقراطية لتشكيل جمعية تأسيسية للاقليم بإشراف الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا في اواخر كانون الاول ١٩٧٨.

وبعد تدارس تلك المقترحات من قبل مجلس الامن اصدر قراره المرقم (٤٣١) في (١٧) تموز ١٩٧٨، وقد تضمن وضع خطة دولية لتسوية المشكلة الناميبية في ضوء المقترحات الغربية وتعيين (مارتي اهيستاري)[٣] ممثلاً خاصاً للامم المتحدة لناميبيا لكفالة الاستقلال المبكر عن طريق اجراء انتخابات حرة بإشراف الامم المتحدة ومراقبتها ودعوة الاطراف المعنية (جنوب افريقيا ومنظمة سوابو) الى بذل قصارى جهدها لتحقيق استقلال ناميبيا في موعد لايتجاوز (٢٣) من تشرين الثاني ١٩٧٨[٤] . وفي العام نفسه اصدر مجلس الامن القرار (٤٣٢) اكد فيه ضرورة الحفاظ على السلامة الاقليمية والوحدة الوطنية لناميبيا عن طريق اعادة خليج والفس الى اقليمه[٥]، وكان رد الفعل من جانب حكومة جنوب افريقيا على هذا القرار سلبياً فقد اعلن رئيس وزرائها فورستر في (٣١) تموز ١٩٧٨، ان حكومته ترفض اعادة خليج والفس الى ناميبيا متذرعاً بان هذا الموضوع هو شأن داخلي[١]. ولكن الضغط الذي مارسته مجموعة الاتصال الغربية استطاع ان يغير بعض الشيء في الموقف المتشدد والمتعنت لجنوب افريقيا وذلك عندما اعلنت قبولها للمقترحات التي قدمتها الدول الغربية بشأن التسوية الدولية للمشكلة الناميبية[٢] وهذا بدوره يشير الى حقيقة هي ان تلك الدول قادرة –اذا ما ارادت- على ان تلزم حكومة جنوب افريقيا بتنفيذ القرارات الدولية بحكم علاقاتها السياسية والاقتصادية الوطيدة معها[٣].

بإثر ذلك اصدر مجلس الامن قراره المرقم (٤٣٥)[٤] في (٢٩) ايلول ١٩٧٨ ليضع الصيغة النهائية لخطة التسوية الدولية مؤكداً انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من الاقليم وكفل السلطة الى الشعب الناميبي عن طريق اجراء انتخابات حرة بإشراف الامم المتحدة وسيطرتها[٥]، وقرر المجلس ايضاً انشاء مجموعة الامم المتحدة للمساعدة الانتقالية (United Nations Transition Assist and Group) (UNTAG) وذلك لمساعدة الممثل الخاص على تولي المهمة الموكلة اليه بموجب قرار مجلس الامن ٤٣١[٦].

ومما يثير الاستغراب حقاً ان حكومة جنوب افريقيا سرعان ما عدلت عن موقفها المؤيد للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك عندما اعلنت عدم التزامها بالنصوص الواردة فيه، وبالرغم من ان ذلك القرار هو من بنات افكار الدول الغربية دائمة العضوية من مجلس الامن، فان الاخيرة لم تحاول ان تتخذ أي اجراء حاسم ضدها[١]، لذلك وصلت المحادثات حول الخطة الغربية الى طريق مسدود، فقد عمدت حكومة جنوب افريقيا الى عرقلة التسوية الدولية املاً في تهيئة ظروف دولية واقليمية ومحلية تسمح لها بفرض

---

[٣] وهو فنلندي الجنسية، قام بزيارة الاقليم للمدة من ٦-٢٢ آب ١٩٧٨، وقدم تقريراً الى الامين العام تضمن تقويماً للاوضاع العامة هناك تمهيداً لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم (٤٣١)، للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستغلال الصعب، ص١٠٠.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن، ١٦ حزيران ١٩٧٨-١٥ حزيران ١٩٧٩، الدورة (٣٤)، الملحق رقم (٢)، الوثيقة (A/٣٤/٢)، نيويورك، ١٩٧٩، ص٣٤.

[٥] المصدر نفسه، ص٣٧.

[١] المصدر نفسه، ص٣٥.

[٢] Spicer, Michael, Namibia-elusive in dependence, in the world today, (England: propper and company LTD), October ١٩٨٠, p.٤١١.

[٣] Ibid, p.٤١١.

[٤] تكمن اهمية هذا القرار في شموليته التي استوعبت كل النصوص الموضوعية الواردة في قراري مجلس الامن ٤٣١ و٤٣٢، لذا عد المحور الأساس الذي استندت على قاعدته كل جهود التسوية الاقليمية والدولية حتى تحقق الاستقلال الكامل للاقليم. للاطلاع على النص الكامل للقرار ينظر الملحق رقم (٣).

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٤)، المصدر السابق، ص٣٧.

[٦] المصدر نفسه، ص٣٧.

[١] بحسب اعتقادنا فان المقترحات التي طرحتها الدول الغربية الخمس الكبرى التي شرع بموجبها القرار ٤٣٥ لم يكن مردها الحقيقي النوايا الصادقة لانهاء المشكلة الناميبية وانما جاءت نتيجة تسارع الاحداث في منطقة الجنوب الافريقي خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات والتي اتسمت بطابع العنف الثوري المتصاعد من قبل الافارقة ضد جنوب افريقيا ومرتكزاتها السياسية والامنية، وتطور من هذا النوع فرض على الدول الغربية التحرك لاحتواء التداعيات الناجمة ربما يسمح بتحقيق الاهداف الاتية:

أ. اعادة الثقة بمصداقية الامم المتحدة ومجلس الامن.

ب. امتصاص زخم النقمة الافريقية والاسيوية ضد حكومة جنوب افريقيا.

ج. الايحاء بدور ملموس ومحاولة ضبط الاحداث في نطاق التوجهات الغربية والامريكية.

د. عدم اتاحة الفرصة امام الاتحاد السوفييتي للاستفادة من الوضع في افريقيا الجنوبية.

للمزيد من التفاصيل ينظر: عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص١٩٥.

شروطها التي تتركز على محاولة ابعاد منظمة سوابو عن الحكم باي شكل من الاشكال[٢]، وتماشياً مع مشاريع التسوية الداخلية المنفردة قامت حكومة جنوب افريقيا باجراء انتخابات غير شرعية في (٤) كانون الاول ١٩٧٨، انتهت لصالح ائتلاف تيرنهال الديمقراطي، مما شكل ذلك تحدياً سافراً للامم المتحدة ولسلطة مجلس الامن بصفة خاصة، لذلك عدت نتائج الانتخابات لاغية وغير قانونية[٣].

وقد ترتب على ذلك انقطاع المساعي الدبلوماسية التي بدأتها الدول الغربية الخمس وتجدد الصدام العسكري بين منظمة سوابو وقوات جنوب افريقيا، كما شهدت السنوات اللاحقة عدة عمليات عسكرية استهدفت قواعد منظمة سوابو في انكولا وبالمقابل صعد ثوار سوابو نضالهم وكفاحهم لتبدأ مرحلة جديدة وحاسمة من الصراع العنيف في ناميبيا[٤]

الفصل الثاني

منظمة سوابو ودورها في

قيادة الحركة الوطنية الناميبية

لعبت منظمة سوابو دوراً بارزاً في قيادة النضال التحرري الناميبي ونجحت دون غيرها من التنظيمات السياسية في أن تكون المعبّر الشرعي عن طموحات الشعب الناميبي وآماله في الحرية والأستقلال.

لقد كان البرنامج السياسي الطموح والرؤية الواقعية للصراع مع المحتل الأجنبي من أهم ما يميز منظمة سوابو، ففي الوقت الذي تبنت فيه الكفاح المسلح للتعبير عن منطلقاتها واهدافها الرامية الى انهاء الوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا، فإنها في الوقت نفسه اتخذت من العمل الدبلوماسي مدخلاً مهماً لإضفاء الشرعية على نشاطاتها العسكرية وضمان الدعم والمساندة الداخلية والاقليمية والدولية.

فعلى الصعيد الداخلي حظيت المنظمة بتأييد شعبي واسع فقد تعاظم عدد اعضائها ومؤيديها كما حققت حضوراً ملحوظاً على المستوى الاقليمي في ضوء علاقاتها الراسخة مع الدول الافريقية المستقلة والمساندة التي حصلت عليها من قبل منظمة الوحدة الافريقية ، كما ان انفتاحها على المستوى العالمي كان من المؤشرات المهمة على نجاح تلك المنظمة ولاسيما بعد ان انتزعت الاعتراف الدولي بها المتمثل بالأمم المتحدة التي عدتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي.

المبحث الاول

---

[٢] Spicer, Michael, op. Cit., p.٤١١.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٤)، المصدر السابق، ص ص٣٩-٤٠.

[٤] Africa South of Sahara, ١٩٨٠-١٩٨١, op. Cit., p.٧٢٢.

التنظيمات السياسية والأستحقاقات

القيادية لمنظمة سوابو

مما لاشك فيه ان اية حركة وطنية لايمكن ان تولد من فراغ، وإنما هي انعكاس لمجموعة من التفاعلات الوطنية والمأساة الانسانية الناجمة عن الاحتلال الاجنبي، والحركة الوطنية الناميبية شأنها في ذلك شأن غيرها، ففي الوقت الذي بدأت فيه بشكل عفوي وتميَّز بطابعها القبلي، فإنها في الوقت نفسه لم يكن لها برنامج سياسي واضح ولا قيادة منظمة قادرة على ادارة شؤونها السياسية والدبلوماسية والعسكرية[١]، بالاضافة الى فقدانها القدرة والقابلية على التحرك القتالي سواء أكان دفاعيّاً أم هجوميّاً وهذا ما أدى بها الى ان تنتهي بصورة سريعة تحت وطأة ضربات المحتل[٢].

ونتيجة لممارسات التسلط الاجنبي على الشعب الناميبي وبما رافقها من سياسات عنصرية كالاضطهاد والقمع الوحشي لأبناء الشعب الناميبي تبلورت لدى بعض ابنائه فكرة انشاء تنظيمات واحزاب سياسية بشكل سري تستند على قاعدة التكاتف والتلاحم بين فصائل الشعب من اجل التخلص من الهيمنة المفروضة عليهم بالقوة ولاسيما بعد ما شعروا بحالة اليأس والاحباط نتيجة عدم قدرة الامم المتحدة على ايجاد مخرج حقيقي لحل مشكلتهم واعادة حقوقهم المسلوبة[٣]، وبعد فشل المباحثات بين المنظمات الدولية المختلفة وحكومة جنوب افريقيا، بسبب تعنت الاخيرة واصرارها على فرض سيطرتها على اقليم ناميبيا، أعلنت صراحةً على ألسنةِ مسؤوليها انذاك ولمرات عدة بأنها (لن تتخلى عن الاقليم مهما كان الثمن باهضاً)[٤].

ان البداية الحقيقية لتشكيل التنظيمات والاحزاب السياسية تعود الى سنة ١٩٥٢ عندما قام الطلبة الدارسون في مدينة الكاب بجنوب افريقيا بتشكيل منظمة باسم (منظمة طلبة جنوب غرب افريقيا)، وقد اتسعت قاعدة تلك المنظمة فضمت بين صفوفها فئات من غير الطلبة فأعيد تشكيلها تحت اسم (الرابطة التقدمية لجنوب غرب افريقيا) سوابا (SWAPA) وذلك سنة ١٩٥٥[١].

وفي سنة ١٩٥٨ ظهرت مجموعة اخرى من التكتلات والتنظيمات السياسية وكانت تتسم بخصائص عشائرية (قبلية) بحتة. ويمكن ان نجمل تلك التنظيمات على النحو الآتي[٢]:

١. (المؤتمر الافريقي) الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم (منظمة شعب اوفامبو) ثم بـ(منظمة جنوب غرب افريقيا) سوابو (South West Africa People's Organisation) (SWAPO) الذي اسسته قبيلة الأوفامبو.
٢. (الاتحاد الوطني لجنوب غرب افريقيا) سوانو (South West Africa National United Frond) (SWANU) الذي اسسته قبيلة الهيريرو.
٣. (منظمة جنوب غرب افريقيا الوطنية المتحدة للاستقلال) سوانيو (South West Africa United National Independence Organisation) (SWAUNO) الذي اسسته قبيلة ناما.
٤. (الاتحاد الديمقراطي لجنوب افريقيا) سوادو (South West Africa Coloured Teacher's Association) (SWADU) الذي اسسته قبيلة دامارا.
٥. (منظمة ملوني جنوب غرب افريقيا) سواكو (South West Africa Broadcasting Corporatint) (SWACO) الذي تم تأسيسه من قبل ملوني جنوب غرب افريقيا الذين كانوا يعيشون في جنوب افريقيا.
٦. (جمعية الريهوبوث التي غالباً ما يشار اليها باسم (الباسترسراد) (Bastersrad) التي اسستها قبيلة الريهوبوث (Rehopoth) ، وكانت جميع تلك القبائل تمتاز بمعارضتها لنظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا.

---

[١] عبد الرزاق مطلك الفهد، تأريخ العالم الثالث، ص٢٢٣.
[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٣.
[٣] جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٣٨.
[٤] عصام عبد الحسين، المصدر السابق، ص٣٤؛ لطفي جعفر فرج، منظمة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا، ص١٣.
[١] عصام عبد الحسين، المصدر السابق، ص٣٤.
[٢] Richard Gibson, African Liberation Movement, Contemporary Struggle Against Minority Rule, Oxford University Press, London, ١٩٧٢, pp.١١٩-١٢٠;
وكذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://dosfan.Lib.Uic.edu/ERC/bgnotes/af/namibia٩٥٠٤. html, op. cit., pp.٦-٧.

لقد كانت منظمتا سوانو وسوابو من اكثر التنظيمات الوطنية فاعلية في اقليم ناميبيا، ولذلك جرت محاولة للوحدة بينهما في تشرين الاول ١٩٦٤، وذلك بناءً على النداء الذي وجهته منظمة الوحدة الافريقية من أجل إقامة جبهات مشتركة ومتماسكة في المناطق المستعمرة من القارة، الا ان هذه الوحدة لم يحالفها الحظ للظهور الى النور بسبب الخلاف الذي دب بين المنظمتين[١].

أسست منظمة سوانو في نهاية سنة ١٩٥٨، وكانت قواعدها في البداية تتكون من قبيلة الهيريرو واصبح (كوزونكوين Kozonkwize) زعيماً لها[٢]، وامتازت منظمة سوانو بعدة خصائص من اهمها انها اتبعت في كفاحها الاسلوب السياسي والدبلوماسي، وذلك عن طريق تقديم الشكاوي والالتماسات الى هيأة الامم المتحدة من اجل اقناع حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن الاقليم، وكذلك اتبعت اسلوب الحوار والتفاوض والتزام الطرق السلمية وعدم ايمانها باستخدام العنف المسلح ضد المستعمر وعملت منذ البداية على وفق مبدأ "الحل السلمي هو الافضل دائماً"[٣]، وغالباً ما كانت توصف بالضعف وعدم القدرة على تقديم برنامج سياسي واضح يرتقي الى مستوى التحدي الذي كانت تعيشه ناميبيا في ظل الاحتلال غير الشرعي لجنوب افريقيا[١].

لذلك هي لم تنجح في بناء قاعدة شعبية واسعة من المؤيدين والانصار على المستوى الداخلي كما انها لم تحظَ بدعم الدول الافريقية المستقلة ومساندتها وكذلك منظمة الوحدة الافريقية على المستوى الاقليمي، وعدت علاقاتها المتطورة مع دول المعسكر الاشتراكي وبصفة خاصة الصين الشعبية بمثابة مؤشر على الوقوع في فلك الشيوعية مما جعلها موضع نقد بالنسبة للدول الرأسمالية التي ناصبتها العداء وهذا يعني خسارة اخرى على المستوى العالمي[٢].

لقد انحصرت اهداف منظمة سوانو في توحيد شعب جنوب غرب افريقيا في جبهة وطنية واحدة والكفاح السلمي من اجل تطبيق حق تقرير المصير لأقليم ناميبيا وذلك في ضوء الدعوة الى تفعيل وتعزيز دور (الجامعة الافريقية)[٣].

وبالتدريج اخذت منظمة سوانو بالانكفاء، وتراجع دورها إذ اصبحت تأتي بالمرتبة الثانية بعد منظمة سوابو[١]. ولم يتواصل في ميادين الكفاح الوطني وعلى الصعيدين السياسي والعسكري سوى دور منظمة سوابو التي استطاعت ان تثبت وجودها

---

[١] اذ يتلخص الخلاف بين المنظمتين عندما وجهت منظمة سوانو الاتهام الى منظمة سوابو بانها على اتصال مع الولايات المتحدة الامريكية، مقابل اتهام الاخيرة الاولى بانها على علاقة مع الصين الشعبية، كما وجهت منظمة سوابو النقد المباشر لمنظمة سوانو على انها تنادي بالحل السلمي من خلال الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى سواء أكانت منظمات حكومية أم غير حكومية في حين ان منظمة سوابو ترى ان الكفاح المسلح هو الخيار الوحيد لتحقيق استقلال ناميبيا، ولا تعدو ان تكون جهود التنظيم الدولي إلا جهوداً اضافية. للمزيد من التفاصيل ينظر:
ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، دار المستقبل العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٤٢؛ جاريريتو ندوكوزو نجوبزي، دراسة في تاريخ النضال الوطني في جنوب غرب افريقيا، مجلة الرابطة الافريقية، العدد (٢٦)، القاهرة، ايار ١٩٦٤، ص٢٠.

[٢] عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، ص ص١٠٧-١٠٨.

[٣] عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطابع جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٥، ص٤٢٢؛ وكذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
- http://www.namibewb.com.
وعلى العنوان الاتي:
Swapo:Amarxist-Linist organisation Death in the Desert: The Namibia Tragedy Chapter, pp.١-٢.

[١] عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص٢٢٨.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٢٨.

[٣] لقد راودت فكرة اتحاد الشعوب الافريقية الكثير من المفكرين الاوائل السود وقد كان اول مظهر عملي لها في رأينا هي (الجامعة الافريقية Pan-Africanism) وظهرت ايضاً فكرة اتحاد الشعوب الافريقية في وقت معاصر للجامعة الافريقية في النشاط الفكري لجماعة الوجود الافريقي Presene-Africaine، وهي تمثل نشاط الافريقيين الناطقين باللغة الفرنسية.
الدكتور (ديبوا) هو احد زعماء الزنوج الامريكيين الذين ظهروا في اوائل القرن التاسع عشر واول من نادى بفكرة الجامعة الافريقية، وتقوم فكرة الجامعة على اساس تضامن الجنس الزنجي في العالم اجمع للوقوف ضد التفرقة العنصرية ومنحهم حق المساواة والفرص المتساوية مع غيرهم من الاجناس وقد انعقد المؤتمر الاول للجامعة الافريقية في لندن سنة ١٩٠٠ لتقريب العلاقة بين جميع الشعوب المنحدرة من اصل افريقي ثم انعقد مؤتمر للجامعة سنة ١٩١٩ تحت شعار افريقيا للافريقيين وتوالى بعد ذلك انعقاد مؤتمرات الجامعة الافريقية التي توقفت في الحرب العالمية الثانية وعادت للانعقاد بعدها مباشرةً سنة ١٩٤٥.
للمزيد من التفاصيل عن الجامعة الافريقية ينظر:
عبد الملك عودة، المصدر السابق، ص٢٣ وص٢٩٠ ومابعدها؛ وكذلك ينظر:
- Peter. H., Katjavivi, op.cit., P.٤٣.

الشعبي الفاعل في ناميبيا وتؤكد قدرتها على قيادة الشعب الناميبي وعلى مواصلة كفاحها المسلح ضد السيطرة الاجنبية وذلك بوساطة الدعم والمساعدة اللذَين كانت تتلقاهما المنظمة على المستوى الشعبي والاقليمي والعالمي[٢].

وهكذا انفردت منظمة سوابو في قيادة النضال التحرري واستطاعت ان تحشد التأييد الشعبي لصالح برنامجها السياسي[٣]، ولاسيما بعد ان نجحت في استقطاب القوى الوطنية بحيث اصبحت تحضى بتأييد داخلي واسع النطاق والدليل على ذلك ان اغلب القوى الوطنية قد انضوت تحت لوائها بما في ذلك اعضاء من منظمة سوانو[٤].

وفي هذا السياق كان قادة المنظمة يعمدون الى خلق نوع من الحراك الشعبي والوطني المؤيد للمنظمة بوساطة احياء المناسبات والحماس وكل ما يؤدي الى المزيد من الالتفاف الجماهيري لها.

فعلى سبيل المثال اتخذت المنظمة من ذكرى مقتل الناشطة الناميبية (موكوندا)[٥] مناسبة لتأجيج المشاعر الوطنية بطريق القاء الخطب وعقد الندوات لرص الصفوف وزرع بذور الثورة والتمرد ضد قوى الاحتلال الاجنبي، وعد ذلك اليوم في ناميبيا يوماً تأريخياً تخليداً وتكريماً لتلك المرأة ومن سقطن معها ظلماً برصاص قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا[١].

لقد بلغت القاعدة الشعبية لمنظمة سوابو حداً لم تخفِ فيه قطاعات واسعة من الناميبيين اعجابهم بمصداقية برنامجها السياسي على الرغم من أنه كان فاقداً لأي مضمون اقتصادي او اجتماعي، بل ركز فقط على الجانب السياسي المتمثل بانتزاع حق تقرير المصير وإنهاء الوجود الاستعماري المتمثل بجنوب افريقيا، وهذا ما أكده ممثل منظمة سوابو عندما اعلن سنة ١٩٦٢، امام (اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار)[٢]: (أن الاهداف الرئيسية لسوابو هي تأسيس حكومة ديمقراطية وان منظمة سوابو تنادي بالاستقلال السياسي التام في ظل حكومة مؤقتة)[٣].

وفي سنة ١٩٦٦ اصدرت منظمة سوابو برنامجاً اوضحت فيه اهداف الكفاح المسلح التي هي تمهيد لحصول الاقليم على الاستقلال وتمثلت تلك الاهداف بـ[٤]:

١. الغاء انتداب جنوب افريقيا على الاقليم.
٢. اطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين.
٣. اجراء انتخابات بإشراف دولي.

---

[١] لقد حظيت منظمة سوابو على اعتراف منظمة الوحدة الافريقية في سنة ١٩٧٢ باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الناميبي، اما منظمة سوانو فلم تحظَ بمثل هذا الاعتراف من منظمة الوحدة الافريقية، بسبب أن نشاط المنظمة كان محدداً وتثار حولها الشكوك بدعوى انها كانت تقوم بأعمال لشق صفوف الوحدة الوطنية في ناميبيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة خارجية العراق، دراسة الاوضاع العامة لمناطق النزاع وعدم الاستقرار في افريقيا السوداء، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٣.

[٢] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٢٨.

[٣] جاك ووديس، المصدر السابق، ص٤٣٩؛ محمد فايق، ناميبيا- المحددات الاقليمية والعالمية للمواجهة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٣.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.hart ford-hwp.com/erchives/٣٧/٠٠٧.html

وعلى العنوان الاتي: - The Role of the Womenin Namibia, p.٥.

[٥] في العاشر من شهر كانون الاول ١٩٥٩ قادت النساء الناميبيات بزعامة منظمة سوانو تظاهرة سلمية ضد سياسة مصادرة الارض القسرية من قبل حكومة الاقلية البيضاء العنصرية في اتحاد جنوب افريقيا في مدينة وندهوك وبعد ان فتحت قوات الاحتلال النار على المتظاهرات سقطت الناشطة الناميبية (موكوندا) برصاص المحتل الاجنبي واصبحت اول امراة ناميبية قتلت بوحشية نيران قوات اتحاد جنوب افريقيا وقتلت معها (١٢) امراة وجرحت (٥٤) اخريات.

- Ibid, pp.٥-٦.

[١] Ibid, p.٦.

[٢] انشئت اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة المرقم (١٦٥٤) والمؤرخ في (٢٧) تشرين الثاني ١٩٦١ وطلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بشأن التقدم والتنفيذ واعلام الجمعية العامة عن ذلك، وكانت تضم اعضاء اصليين عينهم رئيس الجمعية العامة ويمثلون الدول الآتية: (الاتحاد السوفيتي واثيوبيا واستراليا والاوروغواي وايطاليا وبولندا وتنزانيا وتونس وسوريا وفينيزويلا وكمبوديا ومالي ومدغشقر وبريطانيا وايرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الامريكية ويوغسلافيا). للمزيد من التفاصيل عن اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ينظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٨)، المصدر السابق، ص١٣٣.

[٣] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٢٨.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٨.

وهكذا حصرت منظمة سوابو اهدافها في اقامة حكومة ديمقراطية حرة تستند الى ارادة الشعب ودعمه والى التعاون مع الافريقيين لتخليص القارة من كل اشكال السيطرة الاجنبية، وتحقيق الاستقلال الحقيقي الكامل لناميبيا[١]، مع العمل في الوقت نفسه على توحيد جميع فئات الشعب الناميبي في اطار دولة موحدة يتساوى فيها الجميع بغض النظر عن العرق والدين وازالة جميع قوانين التمييز العنصري ومعارضة المستوطنات القبلية (البانتوستانات)[٢]، والغاء نظام العقود وتصاريح المرور وغيرها من القوانين العنصرية[٣]، وكذلك اعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التي تدعم وتحفظ الاستقلال الافريقي الحقيقي الذي يطمح له الشعب وابقاء الاتصال وتبادل وجهات النظر والمعلومات مع المنظمات التحررية الاخرى في القارة[٤].

واصدرت منظمة سوابو في (٢٦) ايلول ١٩٧٤ بياناً ردت فيه على ما جاء في اقتراح الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا بزعامة جون فورستر رئيس حكومة جنوب افريقيا انذاك بخصوص اجراء محادثات متعددة العناصر بين الشعب الناميبي بشأن المستقبل الدستوري للاقليم وجاء في البيان: (ان منظمة سوابو بناميبيا تود ان توضح بصورة قاطعة ان اعلان الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا عن عقد ما يسمى بمحادثات متعددة العناصر بشأن مستقبل ناميبيا الدستوري في هذا الوقت، هو مناورة سياسية متعمدة ومرسومة بطريقة جيدة ومحكمة ترمي الى تضليل الرأي العام العالمي)[١]، وطالبت منظمة سوابو في بيان آخر صدر في (١٥) تشرين الثاني ١٩٧٤ بعقد مؤتمر دستوري يدعى اليه الجميع، بما في ذلك البيض، غير انها قالت ان هذا المؤتمر المقترح يجب ان يكون مبنياً على مبدأ صوت واحد لكل فرد، وحدد البيان الاهداف المختلفة التي تضعها منظمة سوابو نصب عينيها لأقليم ناميبيا وتضمن البيان ما يأتي[٢]:

(ينبغي على السكان البيض وجميع الشركات التجارية والصناعية واصحاب الاملاك الا يخافوا من ان يكون في قيام حكومة سوداء تهديدُ لمستقبلهم) ومضى البيان الى القول (ان البيض والسود يحتاجون الى بعضهم بعضاً في اقليم ناميبيا الحرة، وان التمييز العنصري لن يكون مسموحاً به في ناميبيا) وجاء في البيان (ان الدستور سوف يحمي جماعات الاقلية وانه سيكون لجميع المواطنين حقوق متساوية امام القانون في بلد ديمقراطي حق) كما طالب البيان حكومة جنوب افريقيا، -شرطاً لعقد المؤتمر الدستوري المقترح- بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وبتقديم تأكيد بضمان حرية التعبير عن الرأي.

واستمرت منظمة سوابو في انشطتها المحلية ففي (١٧) كانون الثاني ١٩٧٥ اصدرت بياناً الى الشعب الناميبي اوضحت فيه موقفها من المحادثات مع حكومة جنوب افريقيا حول مستقبل اقليم ناميبيا واعلنت المنظمة انها لاتعارض مثل هذه المحادثات شريطة ان تكون مفيدة ومضى البيان الى القول[٣]:

(انه ليس بوسع منظمة سوابو –مع ذلك- ان تثق في جون فورستر، ففي الوقت الذي قال فيه ان المحادثات بشأن مستقبل بلدنا يجب ان تجري، نراه يحاول ان يقضي على امكانية عقد اية محادثات حقيقية وذلك بمواصلة اضطهاد الناميبيين والعمل على نشر فكرة اقامة البانتوستانات... وعلى جنوب افريقيا ان تقبل الحقيقة التأريخية، المعترف بها بصورة شاملة في كل مكان آخر، وهي ان منظمة سوابو في ناميبيا هي الممثل الاصيل والوحيد للشعب الناميبي... هذا وان منظمة سوابو في اقليم ناميبيا مستعدة من جانبها، ان تعقد محادثات مع أي شخص سواء كان من السود او البيض او من أي لون اخر... وعلى المحتل غير الشرعي ان يظهر نواياه الحسنة).

وقد ضمنت منظمة سوابو اهدافها -في دستورها الصادر سنة ١٩٧٦- التي تمثلت في النضال بلا هوادة لتحقيق التحرير الفوري الكامل لناميبيا من الاحتلال الاجنبي واقامة حكومة ديمقراطية تستند الى ارادة ومشاركة كل ابناء الشعب الناميبي وتأكيد السيطرة الفعالة للحكومة على وسائل الانتاج والعمل على اقامة مجتمع غير استغلالي وغير قمعي ولا طبقي واخيراً التعاون مع الدول الافريقية وتعزيز وحدتها، ولأول مرة في سنة ١٩٧٦ قدمت منظمة سوابو برنامجاً سياسياً متكاملاً في ضوء رؤية مستقبلية،

---

[١] Mikhail vyshinsky, South Africa, Apartheid Colonialism Aggression, progress publishers, Moscow, ١٩٨٧.

[٢] لقد اكد زعيم منظمة سوابو (سام نكوما) في الدورة الثانية والاربعين من دورات انعقاد لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في دار السلام في تنزانيا في (٣١) اب ١٩٨٤ "ان مجموعة البانتوستانات التي تخلقها جنوب افريقيا لتوهم العالم بان السود في داخلها لهم حق تقرير المصير وحق الجنسية السوداء داخل اوطانهم في حين انها في الحقيقة تعتمد على جنوب افريقيا اعتماداً كاملاً وتخضع لسيطرتها اقتصادياً وسياسياً". للمزيد من التفاصيل ينظر:
- ياسين العيوطي، ناميبيا والصراع في جنوب افريقيا- الوفاق ام التقويض في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص١٢٢-١٢٣.

[٣] Peter. H., Katjavivi, op. Cit., p.٤٦.

[٤] Ibid, p.٤٦.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص ص٥-٦.

[٢] المصدر نفسه، ص٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٧-٨.

فقد ربطت بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي واكدت اهمية ان يجد الانسان الناميبي فرصته الحقيقية لبناء دولته في اطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وفرص الحياة الاقتصادية المتكافئة بعيداً عن كل اشكال العبودية والاستغلال الانساني[١].

وهكذا استمرت منظمة سوابو باطلاع الشعب الناميبي على مجريات الاحداث في الاقليم على كافة الاصعدة المحلية ثم انطلقت فيما بعد لاتخاذ دورٍ اوسع من المحيط الذي كانت تمارس فيه نشاطها السياسي وهو الدور الذي لعبته في ضوء انشطتها السياسية والدبلوماسية على المستوى الاقليمي والعالمي[٢].

المبحث الثاني

الدور الاقليمي والعالمي لمنظمة سوابو

واجهت منظمة سوابو منذ نشوئها مهمتين رئيستين: الاولى هي سعي المنظمة الى توحيد صفوف الشعب الناميبي في إطار منظمة ثورية سياسية متماسكة واحدة قادرة على مواجهة شراسة النظام العنصري في جنوب افريقيا، والثانية هي تعبئة الرأي العام الاقليمي والعالمي سياسياً ودبلوماسياً واعلامياً واقتصادياً وعسكرياً ضد ذلك الاحتلال[١]. وتجسيداً لهذا النشاط اكد سام نكوما رئيس المنظمة "اننا لا نقاتل من اجل حكم الاغلبية بل نقاتل بغية تولي زمام السلطة في ناميبيا لمصلحة الشعب في محاولة لتعزيز الوحدة الوطنية والسيادة لناميبيا الموحدة"[٢].

وشهدت بداية النصف الاول من الستينيات تحركات واحداث مهمة على الساحة الاقليمية تزامنت مع نشأة منظمة سوابو ومن اهم تلك الاحداث صدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة سنة ١٩٦٠[٣]، وحصول بعض الدول الافريقية على استقلالها كالجزائر التي حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٣ وتخلصها من الاستعمار الفرنسي[٤]، وكذلك تم الاعلان عن تشكيل منظمة الوحدة الافريقية في السنة نفسها[٥] وكان لتلك الاحداث الأثر البالغ في تشجيع منظمة سوابو ودفعها لمواصلة عملها النضالي ضد المحتل الاجنبي، اذ أسهم الجزائريون بالتدريب العسكري لمقاتلي منظمة سوابو على اراضيهم واعدادهم للقتال العسكري، زيادةً على ارسالها عدداً من عناصرها الى مصر لتلقيهم التدريبات العسكرية هناك[١] وقد حصلت منظمة سوابو على دعم منظمة الوحدة الافريقية ومساندتها على المستويين الاقليمي والعالمي[٢].

ولم تقف منظمة سوابو عند هذا الحد في اطار تحركها الاقليمي، بل حققت انجازات مهمة جداً على المستوى السياسي والدبلوماسي، إذ كثفت في هذا الاطار نشاطاتها السياسية والدبلوماسية وتمثلت تلك النشاطات بحضورها الفاعل في جميع المؤتمرات والمحافل الاقليمية التي كانت تنظمها وتديرها منظمة الوحدة الافريقية لتستمع بوساطتها الى صوت الشعب الناميبي المضطهد من قبل النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا[٣].

ومن اجل تطبيق مبدأ تصفية الاستعمار تم تكوين لجنة التحرير (Liberation comittee) التي ترجع فكرة إنشائها إلى رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعين في مؤتمر القمة الافريقي

---

[١] للمزيد من التفاصيل ينظر:
- ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب ، ص ص٣٧-٣٨.

[٢] John Dugard, The South west Africa, Namibia Dispute, University of California, U. S. A., ١٩٧٣, P.٢١٧.

[١] U. N. To Be born antion, op. Cit., pp.٢-٤;

وكذلك ينظر:
ب-س لويد، المصدر السابق، ص ص٢٢٨-٢٢٩.

[٢] الامم المتحدة، مجلة الوقائع، العدد (٧)، السنة الرابعة، ١٩٨٣، ص٦٤.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٥)، المصدر السابق، ص١٨٧.

[٤] احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٤٨.

[٥] Chime chimetu, integration and politice Among African states Uppsaia, The Scandinavian institute of African studies, ١٩٧٧, pp.١٧٤-١٧٨.

[١] جريدة الاهرام، العدد (٣٧٦٠١)، ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٩.

[٢] احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٤٨.

[٣] لطفي جعفر فرج، منظمة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا، ص ص٣٦-٣٧.

الأول في أديس أبابا سنة ١٩٦٣ وقد شكلت اللجنة بقرار من المؤتمر بهدف تنظيم عمل مباشر لتحرير الدول الافريقية واستقلالها، ونوقشت في ذلك المؤتمر العديد من الافكار المطروحة لعل من ابرزها فكرة تمويل اللجنة عن طريق رأس مال خاص[٤].

ومنذ البداية اظهرت تلك اللجنة اهتماماً واضحاً بمنظمة سوابو، وكما ابدت اعترافها بهذه المنظمة وكان من بين صلاحيات تلك اللجنة ما يأتي:

١. تقديم المعونات لحركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل الاستقلال في الاقاليم الافريقية غير المستقلة[٥]، ولكي يتم تنسيق المساعدات على أسس سليمة تقوم اللجنة بدراسة وضع الحركات التحررية من حيث طبيعة الكفاح الذي تمارسه، ومن جهة اخرى تراعي اللجنة في وضعها ميزانية الحركات التحررية، وان مساعداتها يجب ان تذهب الى الكفاح الفعلي فقط[١].
٢. تنسيق عمل حركات التحرر، اذ تقوم بالتوفيق بين حركات التحرير وتسوية ما قد يقع بينها من خلافات وحثها على تكوين جبهات مشتركة ضد قوى الاحتلال الاجنبي[٢].
٣. تحديد نسب حصص الدول الأعضاء وإدارة الصندوق الخاص بالمبالغ المدفوعة من قبل تلك الدول وإيداعها في حساب خاص بها[٣].
٤. تقوم اللجنة بدور إعلامي بوصفها مسؤولة عن الاتصالات السياسية المختلفة على المستوى الافريقي والعالمي لإحاطة الرأي العام بالمعلومات الضرورية عن الكفاح الوطني ودورها في ذلك[٤].

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت عمل تلك اللجنة التي من اهمها افتقارها الى الكفاءات الادارية والسياسية والفنية للعاملين فيها، اضافة الى مشكلة التمويل المالي المخصص لها من قبل اعضاء منظمة الوحدة الافريقية واثرها البالغ على انشطة اللجنة بسبب الازمات المالية التي لاحقتها، اذ اصبحت تهدد انشطتها بلا هوادة خاصةً مع غياب الجزاءات لمن لا يدفع نصيبه من الاعضاء في الوقت المحدد لهم، الا انها استطاعت ان تحقق نجاحاً ملموساً في تصفية الاستعمار في القارة الافريقية، والدليل على ذلك حصول اربعة عشر اقليماً على استقلالها قبل نهاية عام ١٩٧٥ منها موزمبيق وانكولا وغيرهما[٥]. اضافة الى ذلك اعترفت لجنة التحرير بمنظمة سوابو منذ تكوينها سنة ١٩٦٣ وعدتها الممثل الحقيقي والوحيد لشعب اقليم ناميبيا، ومنحتها صفة مراقب في جميع لقاءات القمة بمنظمة الوحدة الافريقية[١].

وفي الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في بورت لويس (تنزانيا) للمدة من (٢٤) حزيران – (٣) تموز ١٩٧٦، اتخذ المجلس الوزاري قرارات عديدة مهمة تخص الساحة السياسية الافريقية وبالذات فيما يتعلق بالمشكلة الناميبية واكد المجلس ان منظمة سوابو هي الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الناميبي[٢].

كذلك تم عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في الخرطوم عاصمة (السودان) للمدة من (١٨-٢٢) تموز ١٩٧٨، الذي وافق فيه المشتركون على قرار يؤيد استقلال ناميبيا واعتبار منظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد لشعبها، مع استمرار زيادة المساعدات المالية والمادية لها والوقوف الى جانبها سياسياً وعسكرياً دائماً[٣].

---

[٤] هي جناح الكفاح المسلح لمنظمة الوحدة الافريقية، ولقد تفرعت تلك اللجنة عن المنظمة عام ١٩٦٣ بغرض ضرب الاستعمار واجلائه عن بقايا مواقعه وجيوبه في القارة الافريقية، وتمثل لجنة التحرير علاقة هامة على طريق الكفاح الافريقي الذي شق له مجرى مع بداية القرن العشرين للتخلص من نير الاستعمار، وان ظهور اللجنة هو محصلة للافكار والاتجاهات التي طرحها الرؤساء الافريقيون في مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٣. للمزيد عن تحرير افريقيا ينظر:
Felix chuks okoye, International law and the new African states, sweet and Maxwell , London, ١٩٧٢, p.١٦٠

[٥] امين اسبر، مسيرة الوحدة الافريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٨٠.

[١] محمود حسن فرغل، منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨) ، القاهرة، ١٩٦٩، ص١١٦.

[٢] بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية، ص٢٤٠.

[٣] محمود حسن فرغل، المصدر السابق، ص١١٦.

[٤] نوار عبد الوهاب القيسي، حقوق الانسان-دراسة في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٢٦.

[٥] محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٦٩.

[١] س. إ. أوكسي، الاستعمار الجديد – الامن القومي ومسألة ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٥، ص١٣١.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣١)، من ١٦ حزيران ١٩٧٥- ١٥ حزيران ١٩٧٦، الملحق رقم (٣٩)، الوثيقة (A/٣١/٣٩)، ص٢٨.

[٣] سلوى محمد لبيب، مؤتمر القمة الافريقي في الخرطوم، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، القاهرة، ١٩٧٨، ص١١٩.

وقد اكدت لجنة تحرير افريقيا في دورتها العادية التاسعة والثلاثين في أورشا في تنزانيا للمدة من (٧-١١) حزيران ١٩٨٢ تأييدها الكامل للكفاح المسلح الذي تخوضه منظمة سوابو وجناحها العسكري (جيش التحرير لشعب ناميبيا) (بلان) (The Peoples Liberation Army of Namibia) (PLAN) ضد قوات جنوب افريقيا، زيادةً على مساندتها للموقف الذي اتخذته (دول خط المواجهة)[٤] بتأييدها منظمة سوابو وذلك من خلال اجتماعات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية التي تم عقدها في كلٍ من لوساكا (عاصمة زامبيا) سنة ١٩٨٢ وفي موبوتو (عاصمة موزمبيق) من السنة نفسها[٥].

وهكذا استمرت منظمة سوابو في تحقيق الانجازات المهمة ليس فقط على المستوى الاقليمي، بل على المستوى العالمي وخاصة تلك الانجازات التي تحققت من الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن، فقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم ٣١١١ (د-٢٨) في (١٢) كانون الاول ١٩٧٣ الذي تم بموجبه الاعتراف بمنظمة سوابو ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الناميبي وايدت الجهود التي بذلتها تلك المنظمة للدفاع عن وحدة الاقليم وضمان استقلاله، وبذلك تعزز نضال الشعب الناميبي دولياً، وطالبت الجمعية العامة في القرار نفسه جنوب افريقيا بان تسحب ادارتها وجميع قواتها العسكرية من الاقليم ليتمكن الشعب من نيل حريته واستقلاله، وأعلنت أسفها لتعنت النظام العنصري في جنوب افريقيا لرفضه الالتزام بقرارات الامم المتحدة ولقيامه باعمال القمع الوحشية ضد الشعب الناميبي ومنظمة تحريره (سوابو)[١].

كما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة مجموعة أخرى من القرارات التي أكدت إبراز دور منظمة سوابو في قيادة النضال التحرري الناميبي ومسؤوليتها في بناء مستقبل ناميبيا السياسي ومن تلك القرارات ما يأتي[٢]:

١. القرار المرقم ١٤٦/٣١ في (٢٠) كانون الاول ١٩٧٦، بشأن الحالة الناجمة في إقليم ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم الذي اكدت بموجبه اعترافها بان حركة التحرير الوطني لأقليم ناميبيا (سوابو) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي، وكذلك ايدت فيه الكفاح المسلح للشعب بقيادة منظمة سوابو في سبيل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال، مع استمرار الجمعية العامة في تكفلها بنفقات منظمة سوابو بالتنسيق مع (مجلس الامم المتحدة لناميبيا) وادانت الجمعية العامة في قرارها هذا جنوب افريقيا لتنظيمها المحادثات الدستورية الرامية إلى تكريس سياسة الفصل العنصري ووعدت ان أي محادثات بشأن استقلال اقليم ناميبيا يجب ان تتم بين منظمة سوابو وممثلي حكومة جنوب افريقيا، وكذلك ادانت الجمعية العامة جنوب افريقيا لتماديها في رفضها لقرارات مجلس الامن ولاسيما القرار رقم (٣٨٥) ١٩٧٦ كما نوهنا به.
٢. القرار المرقم ٣١/ ١٤٩ في (٢٠) كانون الاول ١٩٧٦، بشأن التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن اقليم ناميبيا، وطلبت الجمعية العامة في ذلك القرار من جميع الوكالات المتخصصة وغيرها من اجهزة منظمة الامم المتحدة ان تعد -كلاً في مجال اختصاصها وبالتباحث مع (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)- برنامجاً لمساعدة شعب ناميبيا وحركة تحريره منظمة سوابو.
٣. القرار المرقم ٣١/ ١٥٠ في (٢٠) كانون الاول ١٩٧٦، بشأن نشر المعلومات عن اقليم ناميبيا، إذ طلبت الجمعية العامة في قرارها هذا من مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان يرسل بعثة الى الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لمناقشة مسألة نشر المعلومات وتقديم المساعدة الى الناميبيين وقررت الجمعية العامة للامم المتحدة ايضاً تسمية الاسبوع الذي يبدأ بيوم (٢٧) تشرين الاول اسبوعاً للتضامن مع شعب اقليم ناميبيا وحركة تحريره منظمة سوابو.
٤. القرار المرقم (١٥٢/٣١ في (٢٠) كانون الاول ١٩٧٦، بشأن منح منظمة سوابو مركز المراقب، إذ جاء في هذا القرار انه اعترافٌ من الجمعية العامة للامم المتحدة بالمرحلة الحاسمة التي وصلها كفاح الشعب الناميبي، وبالمطالب الاضافية والمهام الدقيقة الملقاة على عاتق حركة تحريره منظمة سوابو فانها تدعو هذه المنظمة الى الاشتراك في دورات الجمعية

---

[٤] هي (زامبيا، بتسوانا، تنزانيا، موزنبيق، انكولا، زمبابوي).
[٥] كريمة عبد الرحيم حسن، المسؤولية الدولية تجاه ناميبيا (في النصف الاول من عقد الثمانينيات) ، سلسلة الدراسات الافريقية، بغداد، ١٩٨٥، ص ص١٨-١٩.
[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٨)، ١٨ ايلول -١٨ كانون الاول ١٩٧٣، المجلد الاول، الملحق رقم (٣٠)، الوثيقة (A/٩٠٣٠)، نيويورك ، ١٩٧٥، ص ص٢٧٠-٢٧٥.
ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.un.org/document/ga/res/٤٣/a٤٣ro٢٦.htm

وعلى العنوان الاتي:

Question of Namibia , P.٢.

[٢] للاطلاع على نصوص تلك القرارات ينظر:
- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣١)، المصدر السابق، ص ص٣٠٩-٣٢٥.

العامة وفي اعمالها بصفة مراقب وتدعوها ايضاً الى الاشتراك في دورات جميع المؤتمرات الدولية وأعمالها التي تعقد برعاية الجمعية العامة وهيئات الامم المتحدة الاخرى.

٥. القرار المرقم ١٥٤/٣١ في (٢٠) كانون الاول ١٩٧٦، بشأن برنامج بناء الدولة الناميبية، اذ طلبت الجمعية العامة في هذا القرار من (مجلس الامم المتحدة لناميبيا) –بِعَدِّه السلطة القائمة في إدارة الاقليم- ان يضع بالتشاور مع منظمة سوابو- المبادئ والاسس التوجيهية ويرسم السياسات لمثل هذا البرنامج الذي سيعرف باسم (برنامج بناء الدولة الناميبية) وان يدير وينسق عملية تنفيذ البرنامج.

كما عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الاستثنائية التاسعة بشأن الاوضاع السياسية والعسكرية المتوترة في اقليم ناميبيا، للمدة من (٢٤) نيسان –(٣) مايس ١٩٧٨، ووافقت فيها الجمعية العامة على القرار (دأ-٢/٩) الذي تضمن إعلاناً خاصّاً باقليم ناميبيا وبرنامج عمل لضمان تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا وقد قام بأعدادهما (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)، وورد في هذا القرار انه من الضروري ان يكون التوصل الى اية تسوية سلمية مقروناً بموافقة منظمة سوابو وفي اطار قرارات الامم المتحدة، وكررت الجمعية العامة تأييدها المطلق للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو ضد قوات جنوب افريقيا، وحث مجلس الامن على اتخاذ قرارات فورية رادعة ضد جنوب افريقيا بما في ذلك العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة[١].

ونظرت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين سنة ١٩٨١ بشأن المشكلة الناميبية للمدة من (٢-٦) اذار ١٩٨١ واتخذت مجموعة من القرارات المهمة منها:

القرار المرقم (٣٥/ ٢٢٧و) بشأن (برنامج بناء الدولة الناميبية) اذ طلبت الجمعية العامة من (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)، ان يواصل – بالتشاور مع منظمة سوابو- التوجيه والتنسيق فيما يتعلق بتخطيط برنامج بناء الدولة الناميبية وتنفيذه[١].

واحيطت الجمعية العامة للامم المتحدة علماً بقرار مجلس الامن رقم ٥٣٠ (١٩٨٣) في دورتها التاسعة والثلاثين الذي رفض بموجبه اصرار حكومة جنوب افريقيا على ربط استقلال اقليم ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة عنه بِعّده أمراً لا يتفق مع قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)، واصدرت الجمعية العامة بشأن اقليم ناميبيا خمسة قرارات (٣٩/٥٠ الف –هاء ١٩٨٤)[٢] اوضحت بموجبها عجز مجلس الامن عن النهوض الفعال بمسؤولياته لأدامة السلم والامن الدوليين في ناميبيا وانهاء المشكلة الناميبية بسبب معارضة الاعضاء الغربيين الدائمين العضوية، وكذلك ادانت ورفضت المؤتمر المتعدد الاطراف بوصفه الحلقة الاخيرة في سلسلة من الحيل السياسية التي حاولت جنوب افريقيا بوساطتها فرض تسوية استعمارية جديدة في اقليم ناميبيا، وقررت الجمعية العامة انه يجب ان يعمل (مجلس الامم المتحدة لناميبيا) بالتشاور مع قادة منظمة سوابو وارسال بعثات الى مقر تلك المنظمة وذلك من اجل استعراض تقدم سير العملية السياسية والعسكرية في الاقليم في سبيل تحقيق تحريره[٣].

كما اعربت الجمعية العامة للامم المتحدة عن قلقها نتيجة عدم اتخاذ مجلس الامن تدابير فعالة ضد جنوب افريقيا في جلسته التي عقدت في (١٥) تشرين الثاني ١٩٨٥ بسبب (الفيتو) الذي استعملته كل من (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا) بهذا الصدد، وقررت الجمعية العامة في دورتها تلك ان تعقد دورة استثنائية بشأن المشكلة الناميبية[١]، قبل انعقاد دورتها الحادية والاربعين على ان يحدد موعدها الامين العام بالتشاور مع (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)[٢].

---

[١] U. N. Namibia, Unique UN Responsibility, New York, ١٩٨٠, pp.٢٤-٢٥.

[١] للمزيد من التفاصيل عن نصوص تلك القرارات ينظر:
الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٥)، ١٦ ايلول -١٧ كانون الاول ١٩٨٠، و١٥ و١٦ كانون الثاني ١٩٨١، و٢-٦ اذار و١١ مايس ١٩٨١، الملحق رقم (٤٨) الوثيقة (A/٣٥/٤٨)، نيويورك ، ١٩٨٢، ص ص٥٧-٧١.

[٢] للمزيد من التفاصيل عن نصوص تلك القرارات ينظر:
الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٩)، ١٨ ايلول -١٨ كانون الاول ١٩٨٤ و٩-١٤ نيسان ١٩٨٥، الملحق رقم ٥١ (A/٣٩/٥١)، نيويورك ١٩٨٥، ص ص٤٠-٥٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٤٠-٥٦.

[١] نظراً لقلق الجمعية العامة على الحالة الخطيرة التي تعصف باقليم ناميبيا، بسبب مواصلة نظام جنوب افريقيا احتلاله غير الشرعي للاقليم، قررت بموجب قرارها المرقم (٤٠/ ٩٧ واو) في (١٣) كانون الاول ١٩٨٥، ان تعقد دورة استثنائية بشأن اقليم ناميبيا فعقدت هذه الدورة للمدة من (١٧-٢٠) ايلول ١٩٨٦، واتخذت القرار المرقم (دإ-١/١٤) في (٢٠) ايلول ١٩٨٦ الذي ادانت فيه الجمعية العامة نظام جنوب افريقيا وذلك لتماديه في رفض الامتثال لقرارات الامم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ومجلس الامن ورفضت جميع المخططات الدستورية التي يحاول فيها النظام العنصري ادامة احتلاله غير الشرعي للاقليم، وطلبت الجمعية العامة في قرارها هذا من (مجلس الامم المتحدة لناميبيا) باتخاذ

وخلاصة القول ان منظمة سوابو استطاعت ان تحقق منجزات كبيرة داخل اقليم ناميبيا وخارجه لدرجة انها استقطبت اهتمام الرأي العام، الذي كان ينظر الى مشكلتها بجدية، مما دفع الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن بالذات الى اتخاذ قرارات بشأن المشكلة الناميبية، وكانت جميع تلك القرارات تدعو الى الالزام في منح شعب ناميبيا حق تقرير المصير، وبفضل ذلك اصبح لمنظمة سوابو كلمة مسموعة ويحسب لها حساب في عملية صياغة أي قرار يتعلق بإقليم ناميبيا، خصوصاً في اطار مقر الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن اللذين اعترفا بمشروعية منظمة سوابو وابداء تأييدهما المطلق للمنظمة بوصفها الممثل الحقيقي والوحيد لشعب اقليم ناميبيا، كما اوصيا بتقديم كل المساعدات المعنوية والمادية اللازمة لاستمرارها في الكفاح المسلح ضد المحتل الاجنبي.

المبحث الثالث

الكفاح المسلح والعمليات

العسكرية لمنظمة سوابو

لقد تبنت منظمة سوابو اسلوب الكفاح المسلح ضد قوات جنوب افريقيا العنصرية، وكان لذلك الكفاح صدىً مؤثرُ في نفوس الشعب الناميبي بعد ان يئس من جدوى المفاوضات السلمية لحل المشكلة الناميبية التي اصبحت اكثر تعقيداً في عقد الستينيات من القرن العشرين، وادركوا ان لا خيار امامهم سوى اتخاذ اسلوب الكفاح المسلح، وقد جاء قرار منظمة سوابو بتبنيها هذا الاسلوب ضد قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا في (٢٦) اب سنة ١٩٦٦، ترجمةً لمطلب جماهيري ناميبي لا غبار عليه[١].

لقد أثرت مجموعة من التطورات المهمة على الساحة الداخلية والاقليمية ودفعت باتجاه بلورة القناعة المطلقة لدى منظمة سوابو بضرورة تبني اسلوب الكفاح المسلح وتصعيد العمليات العسكرية لانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الناميبي منها قيام حكومة جنوب افريقيا بتنفيذ خطة (لجنة اودندال) ابتداءً من سنة ١٩٦٤[٢]، ومنذ ذلك التاريخ اخذت حكومة جنوب افريقيا تنوي تقسيم المنطقة المخصصة للافريقيين – التي كانت مساحتها تبلغ ٣٠% من مساحة الاقليم الكلية- على عشرة بانتوستانات تحصل كل واحدةٍ منها على الحكم ثم الاستقلال[١]، وشهدت تلك الحقبة التاريخية من جانب ثان تزايد الكفاح والنضال العسكري المسلح في

تدابير فعالة لاقامة ادارة تابعة له في ناميبيا، وجددت مساندتها لمنظمة سوابو، وايدت شرعية الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الناميبي، وطلبت الى مجلس الامن ان يعقد لاتخاذ اجراءات سريعة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال الاقليم التي ايدها مجلس الامن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨)، تنفيذاً فورياً دون قيد او شرط.
للمزيد من التفاصيل عن نص قرار الدورة الاستثنائية (دإ-١/١٤) ينظر:
U. N. Objective, Justice, Vol XVIII, No. ١-٢ December, ١٩٨٦, pp.٦-٨.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٤٠)، ١٧ ايلول – ١٨ كانون الاول ١٩٨٥، ٢٨ نيسان–٩ مايس و٢٠ حزيران ١٩٨٦، الملحق رقم ٥٣ (A/٤٠/٥٣)، نيويوك ١٩٨٦، ص ص ٦٣-٨٢.

[١] لطفي جعفر فرج، منظمة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا، ص٣٢؛ ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://home.wanadoo.nl/rhodesia/swatf.html
وعلى العنوان الاتي:
Military chronicle of South west Africa (١٩١٥-١٩٨٨), p.٤.

[٢] لقد شكلت جنوب افريقيا هذه اللجنة سنة ١٩٦٢ لتحديد المظاهر الجغرافية والاقتصادية والسياسية لسياسة الابارتهيد في اقليم ناميبيا وجعلت هدفها الظاهر لتحسين الاحوال المادية والمعنوية والتقدم الاجتماعي للسكان وخصوصاً لغير البيض منهم وانتهت لجنة اودندال الى وضع تقريرها في كانون الثاني ١٩٦٤ وضمنته ثلاث توصيات رئيسة بشأن الاقليم: الاولى خاصة بتقسيمه على اساس المجموعات المختلفة جنسياً والثانية ترمي الى جعل التكوين السياسي والاداري للاقليم اوثق ارتباطاً بجنوب افريقيا اما الثالثة فتضع ثلاث خطط خمسية للتنمية في الاقليم، واستناداً الى تلك اللجنة تم تقسيم الاقليم على قسمين متميزين قسم جنوبي يزخر بالثروات المعدنية ويسيطر عليه البيض وقسم شمالي فقير اقتصادياً يسكنه الافارقة السود. للمزيد من التفاصيل عن اللجنة ينظر:
- U. N. Atrust Betrayed, Namibia, op. Cit., pp.٢٢-٢٣;
محسن عوض، المصدر السابق، ص١٥٤.

[١] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب ، ص٢٩.

المستعمرات البرتغالية، اذ قامت انكولا بالخطوة الاولى بسلسلة من الانتفاضات المسلحة سنة ١٩٦١، ثم تلتها موزمبيق عندما حملت جبهة التحرير الموزمبيقية (فريليمو) (Frelimo) السلاح بوجه المستعمرين البرتغاليين سنة ١٩٦٤[٢]، اضافة الى ذلك اعلان الاستقلال الاحادي الجانب سنة ١٩٦٥ من قبل نظام آيان سميث رئيس وزراء روديسيا الجنوبية (زمبابوي) آنذاك مما ادى الى قيام اتحاد زمبابوي الافريقي الوطني سنة ١٩٦٦ بحمل السلاح[٣]، ومن جانب اخر اصدرت محكمة العدل الدولية سنة ١٩٦٦ قراراً برفض دعوى كل من اثيوبيا وليبريا ضد جمهورية جنوب افريقيا بسبب انتهاكها مبادئ وقوانين الانتداب[٤]، زيادةً على شعور منظمة سوابو بعجز الجمعية العامة للامم المتحدة عن تغيير سياسة النظام العنصري في جنوب افريقيا مما عمق من تحرر الشعب الناميبي من الوهم الذي يخيم عليه، بل وأوصل زعماء منظمة سوابو الى قناعة تامة بأن الاعتماد على التحرك بوساطة الامم المتحدة لتحرير ناميبيا يعني ترك المشكلة الناميبية مركونة على الرفوف الى ان تحين الصدفة[١].

وفي (١٨) تموز ١٩٦٦ فشلت محكمة العدل الدولية في استصدار قرار ضد حكومة جنوب افريقيا مما زاد من تصميم الشعب الناميبي في المضي قدماً بالكفاح المسلح الذي كان قد بدأه فعلاً، ففي اليوم نفسه صدر بيان من مركز القيادة الرئيسة لمنظمة سوابو في دار السلام في تنزانيا جاء فيه (ان رفض المحكمة الذي لايمكن تبريره سيحرر الناميبيين من الاوهام التي –ربما- علقوها على الامم المتحدة بوصفها المنقذ لهم من ورطتهم.. اننا لا نملك أي بديل سوى رفع السلاح من اجل حريتنا)[٢]، وازاء ذلك انحصرت جهود المنظمة الدولية في تلك الحقبة في مجموعة من القرارات دون تفعيلها لانهاء المشكلة الناميبية، وان من اهم اسباب فشلها يعود الى اهتمامها في محاولاتها المتعددة من اجل التوصل الى حل ترضاه حكومة جنوب افريقيا وهي الدولة صاحبة المصلحة في الاقليم[٣].

ووجدت منظمة سوابو انه لا خيار بديلاً امامها للوصول الى تحقيق الاستقلال بدون استعمالها اسلوب الكفاح المسلح فاعلنت في نهاية سنة ١٩٦٦ (أنها ستلجأ الى حمل السلاح من اجل تحرير ناميبيا من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي وتخليص اراضيه من مخطط البانتوستانات وانقاذ مصادر البلاد الطبيعية ووقف استغلال العمال)[٤].

لقد جاء قرار منظمة سوابو بحمل السلاح نتيجة وصولها الى قناعة تامة ألا وهي ان الشعب الناميبي هو المسؤول الوحيد عن تحرير وطنه[٥]، وقد شددت منظمة سوابو منذ بداية نشأتها على اهمية الكفاح المسلح واتخذته اسلوباً للتحرير[١]، ففي قرارات المؤتمر الاول لمنظمة سوابو الذي عقد في مدينة وندهوك سنة ١٩٦١، أعلن المؤتمر ضرورة البدء في التوعية السياسية والتدريب العسكري جنباً الى جنب مع النشاط السياسي الخارجي الذي يقوم به قادة منظمة سوابو في خارج الاقليم[٢].

وقد لعب الجناح العسكري لمنظمة سوابو والمتمثل (بجيش التحرير الشعبي لناميبيا) دوراً مهماً على صعيد المواجهة العسكرية ضد قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا وكان قياديو ذلك الجناح يتحركون سراً في حالة تنفيذهم العمليات العسكرية

---

[٢] سيرد تناول ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث.

[٣] شكل اتحاد زمبابوي سنة ١٩٦١ تحت اسم (أتحاد الشعوب الافريقية لزمبابوي The Zimbabwe African Peoples Union) (زابو ZAPU) بزعامة جوشيا نكومو، ثم في سنة ١٩٦٣ حين تكون حزب (الاتحاد الافريقي الوطني لزمبابوي The Zimbabwe African National Union) (زانو ZANU) بزعامة بابا ينتجي سيتهول من بعض المنشقين عن حزب زابو وقامت حكومة ايان سميث باعتقال زعيمي حزب الاتحاد. للمزيد من التفاصيل عن اتحاد الشعوب الافريقية لزمبابوي ينظر: احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٦٤.

[٤] لقد بدأ التحرك الافريقي لمواجهة تلك المشكلة قبل نشأة منظمة الوحدة الافريقية، اذ قامت كل من اثيوبيا وليبريا سنة ١٩٦٠ باقامة دعوى امام محكمة العدل الدولية وطلبوا في تلك الدعوى تحديد سلطات كل من هيأة الامم المتحدة وحكومة جنوب افريقيا في ناميبيا وبعد مضي ستة سنوات على طلب الدعوى اصدرت المحكمة قرارها في (١٨) تموز ١٩٦٦ وأوضحت فيه انه هو من اختصاص الجمعية العامة للامم المتحدة وحَدها فقط للنظر في المشاكل الدولية وحلها. لمزيد من التفاصيل عن الشكوى ينظر:
- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٢)، المصدر السابق، ص١٥٩؛ محمد عبد المولى، حركات التحرير الافريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، (د.ت)، ص١٣٨؛ احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٤٨.

[١] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٦٤.

[٢] U. N. To Be born a nation, op.cit., p.١٧.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://home.wanadoo.nl/rhodesia/swatf.html, op.cit., p.٤.

[٤] U. N. Namibia, op.cit., p.٥ .

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الدورة (٤١)، الملحق رقم (٢٤)، الوثيقة (A/٤١/٢٤)، نيويورك ، ١٩٨٩، ص٥٧.

[١] الامم المتحدة ، مجلة الوقائع، العدد (٣)، السنة الرابعة، ١٩٨٣، ص٤٧.

[٢] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٢٨.

ضد تلك القوات المعادية[٣]، ونظراً لعدم امكانية المنظمة من تدريب مقاتليها على اراضي الاقليم فانها عمدت الى ارسال عناصرها وبشكل سري الى خارج ناميبيا فقامت بارسال اول مجموعة من مقاتليها الى مصر سنة ١٩٦٢، لتدريبهم على اسلوب حرب العصابات[٤]، وقد تبنت سوابو هذا الاسلوب لكونه يتلائم مع قدراتها القتالية، بسبب غلبة الطابع الصحراوي على إقليم ناميبيا مقابل امتلاك جنوب افريقيا جيشاً قويّاً مجهزاً باحدث الاسلحة ويسنده اقتصاد قوي[٥]، زيادةً على ذلك ان هذا الاسلوب يساعد على استنزاف قدرات قوات جنوب افريقيا من غير المخاطرة بتحمل خسائر جسيمة بالارواح البشرية والمعدات العسكرية[٦]، وهكذا قامت قوات (جيش التحرير الشعبي لناميبيا) بشن عملياتها العسكرية ضد قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا، وكانت اول عملية عسكرية قام بها الجناح العسكري لمنظمة سوابو في يوم (٢٦) اب ١٩٦٦[١]، عندما قامت الوحدات المقاتلة بالتغلغل في اعماق مناطق البيض الزراعية حول كروتفونتاين (Grootfontein) محدثة الاضطرابات وسط المستوطنين البيض[٢]، وقد تم تركيز العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها منظمة سوابو في بداية عملياتها في منطقة كابريفي التي تمتد شمال شرقي الاقليم[٣]، ومنطقة اوفامبولاند التي كانت تعد منفى للافارقة المناوئين لسلطة النظام العنصري في جنوب افريقيا[٤]، وفي اليوم نفسه قامت شرطة النظام العنصري في جنوب افريقيا بتوجيه ضربة مفاجئة لمعسكر منظمة سوابو وصدر اعلان عن الشرطة حول نتائج الضربة المفاجئة ورد فيه قتل عنصرين من افراد منظمة سوابو واسر تسعة اخرين[٥]، بينما اعلنت منظمة سوابو انه تم قتل خمسة عشر شرطياً من القوات المهاجمة في اثناء الاشتباكات التي وقعت بين الطرفين، ولم تقف قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا عند هذا الحد، بل استمرت في مواصلتها ضرب افراد منظمة سوابو، فسارعت بشن هجوم اخر واسع النطاق مستخدمة في هجومها الكلاب البوليسية وطائرات الهيلوكوبتر للبحث عن افراد منظمة سوابو[٦].

لقد اقتصرت العمليات العسكرية لجيش تحرير منظمة سوابو في بداية كفاحه على اعمال مقاومة محددة كنصب كمائن لدوريات جيش وشرطة قوات جنوب أفريقيا، والقيام بزرع الالغام واغتيال بعض المتواطئين مع حكومة جنوب افريقيا الذين يعملون ضد ابناء شعب ناميبيا[٧].

وفي نهاية سنة ١٩٦٦ عُزِّزت قوات منظمة سوابو بثلاث مجاميع قتالية عبرت من خلال الحدود الشمالية للاقليم وكانت تلك المجاميع نشطة وفعالة تعمل في منطقة الاوفامبو[١]، وتصاعدت حدة القتال بين مقاتلي منظمة سوابو وقوات جنوب افريقيا في شهر اذار ١٩٦٧، إذ قامت دورية من قوات شرطة جنوب افريقيا بنصب كمين في الجهة الغربية من نهر الكابريفي واسفرت تلك العملية المدبرة عن قتل جميع مقاتلي الدورية التابعين لمنظمة سوابو، وفي شهر ايار من السنة نفسها قتل رئيس هيأة جيش تحرير منظمة سوابو (توبياس هانيكو) (Tobias Hanyeko) على يد قوات جنوب افريقيا وذكر ان قتله جاء عن طريق المصادفة قرب نهر الزامبيزي، وكان ذلك الحدث قد اصاب منظمة سوابو بالاحباط الشديد وخيبة الامل واعدَّتها انتكاسة لها[٢].

وفي شهر نيسان ١٩٦٨ قامت قوات شرطة جنوب افريقيا باتخاذ اجراءات امنية مشددة في اقليم ناميبيا، اذ قامت قوات الشرطة بسحب الافراد المنشقين من منطقة الاوفامبو وضمهم الى جانبها فعزَّز هذا الاجراء الامني من موقفها الداخلي في الاقليم،

---

[٣] كان يترأس الجناح العسكري هيرمان جاتويفو (Herman Jatoivo) في حين كان يترأس الجناح السياسي والدبلوماسي سام نكوما. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، ص ص١٠٨-١٠٩.

[٤] جريدة الاهرام، المصدر السابق.

[٥] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٢٩.

[٦] محمود حسن فرغل، المصدر السابق، ص١١١.

[١] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص٢٩.

[٢] U. N. To Be born anation, op. Cit., p.١٧٧.

[٣] احمد نجم الدين فليحة، دراسة عامة واقليمية لاقطارها غير العربية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٥٣٧.

[٤] Africa South of the Sahara (١٩٨٠-١٩٨١), op.cit., p.٧١٨.

[٥] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
- http://home.wanadoo.nl/rhodesia/swatf.html, op.cit., p.٤.

[٦] عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، ص ص١٠٨-١٠٩.

[٧] محمد فايق، المصدر السابق، ص١١٠.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
- http://home.wandoo.nl/rhodesia/swatf.html , op. cit., p.٤.

[٢] Ibid, P.٤.

وفي السنة نفسها قامت حكومة جنوب افريقيا بتوجيه تهمة التحريض ضد قواتها الى حوالي عشرين قائداً عسكرياً من قادة منظمة سوابو، وكان ضمن المتهمين (هيرمان جاتويفو) قائد جيش منظمة سوابو، وقد اصدرت المحكمة العسكرية هناك حكماً عليهم جميعاً بالسجن مدى الحياة[٣] ان تلك الاجراءات الامنية التي قامت بها شرطة جنوب افريقيا لم تثنِ عزيمة مقاتلي منظمة سوابو عن مواصلة كفاحهم ضد قوات الاحتلال من اجل تلبية طموحات الشعب الناميبي واعادة حقوقه في الاستقلال[٤].

وفي تشرين الاول ١٩٦٨ جددت مجموعتان قتاليتان كبيرتان تابعتان لمنظمة سوابو نشاطاتهما في منطقة الاوفامبو وتم القبض على ستة وخمسين مقاتلاً من تلك المجموعتين في غضون اسبوع من وصولهم الى تلك المنطقة، وفي نهاية تلك الاحداث التي جرت في الاوفامبو اعاد جيش التحرير لمنظمة سوابو حساباته في اتباع الاسلوب الاصح في القتال فقرر اتباع اسلوب القتال بالمجاميع الصغيرة مستقبلاً في مواجهة قوات العدو[١].

وبالمقابل كانت قوات جنوب افريقيا تشدد من اجراءاتها الامنية في منطقة الاوفامبو وقد نجحت في القاء القبض على (هيرمان جاتويفو)[٢]، وتم نفيه الى احدى الجزر الافريقية، وتسلم (سام نكوما) – بعد ذلك- قيادة (جيش التحرير الشعبي لناميبيا)[٣]، كما تقدمت حكومة جنوب افريقيا بطلب الى الدول الغربية وخاصة تلك التي كانت ترتبط معها بمصالح مشتركة لتزويدها باسلحة ومعدات عسكرية على عجل لملاحقة مقاتلي منظمة سوابو، وتم ايضاً استقدام اعداد كبيرة من المرتزقة من الدول المجاورة لجنوب افريقيا واستخدامهم في مطاردة ثوار منظمة سوابو[٤].

لقد صعدت قوات جنوب افريقيا اعمالها العسكرية ضد ابناء الشعب الناميبي وثوار منظمة سوابو فأدى ذلك التصعيد الى قيام العمال الناميبيين باضراب شامل سنة ١٩٧١ في مجمعاتهم السكنية قرب العاصمة وندهوك وامتد الاضراب الى مناطق اخرى من الاقليم فعطَّل الكثير من المصانع والمناجم، وحقق العمال بذلك الاضراب بعض مطالبهم منها رفع الاجور عن الوقت الاضافي واعطاء الحق للعامل بالتعاقد مع رب العمل السابق او مع غيره ولم يعد انهاء العقود جريمة كما كان مثبتاً سابقاً[٥].

وفي (١٣) كانون الاول ١٩٧٢ حدث الاضراب الاكبر في تاريخ ناميبيا وكان لذلك الاضراب العمالي صداه الواسع الذي هز جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية في الاقليم، وامتد ذلك الاضراب فشمل العاصمة وندهوك وميناء لودرتيز وغيرهما من مدن الاقليم الرئيسة التي كانت تتركز فيها الكثافة العمالية، وفور انتهاء الاضراب باشرت سلطات النظام العنصري في جنوب افريقيا باعتقال المضربين وتسفيرهم الى بانتوستانات خاصة بهم في شمال اقليم ناميبيا[١]، وكان الهدف الرئيس من الاضراب الاكبر هو الغاء الاتحاد المحلي لعمال ناميبيا ونظام عقد العمل وضمان الحرية.. ورفع الاجور[٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه اعمال المقاومة لمقاتلي منظمة سوابو متواصلة قام العمال الناميبيين بسلسلة من الاضرابات في سنتي (١٩٧٣-١٩٧٤) تضامناً مع ثوار منظمة سوابو متصدين بذلك للسياسات العنصرية التي كانت تمارسها سلطات حكومة جنوب افريقيا بحقهم، وخاصة عمال المناجم مطالبين برفع اجورهم وتحسين ظروف معيشتهم[٣]، وكان لجميع تلك الاضرابات العمالية اهداف سياسية واقتصادية تصب في سياق دعم مقاتلي منظمة سوابو في ساحة العمليات العسكرية.

---

[٣] Ibid, pp٤-٥.

[٤] عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، ص١١٠.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://home.wandoo.nl/rhodesia/swatf.html , op. cit., p.٥.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.namibiweb.com , op. cit., pp.٢-٣.

[٣] عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص٢٣١.

[٤] ويلفرد بورشيت ودريرك روبوك، المرتزقة في افريقيا، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص١٥٦-١٥٧.

[٥] رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص٢٢٩؛ ب.س. لويد، المصدر السابق، ص ص٣٣٦-٣٣٧؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص٢٣٢.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://www.Klausdierks.com/chronology/١١٣-htm

وعلى العنوان الاتي:

- Return to Toble of contents, p.٢.

[٢] Ibid, pp.٢-٣.

[٣] عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، ص١١١.

ونشب في (٢٣) نيسان ١٩٧٥ شغب في ضاحية كاتوتورا في وندهوك وهي ضاحية كان سكانها من السود، وذلك عندما داهم رجال الشرطة منزلاً بحجة البحث عن مقاتلي منظمة سوابو[٤]، وقد اطلق رجال الشرطة النار في اثناء عملية المداهمة فأسفر عن مقتل شخص واحد واصابة اشخاص آخرين بجراح خطيرة، واعقب ذلك قيام سلطات الامن اعتقال ٢٩٥ شخصاً واتهامهم بارتكاب اعمال عنف علنية[٥]، فأدى الى اندلاع مواجهات بين سكان الضاحية والشرطة المحلية، وبأثر ذلك اعلن قائد الشرطة في المنطقة (البريجاديرلو) (انه امر مئات من رجال الشرطة الخاصة أن يقفوا على استعداد لمواجهة أي نوع من التمرد ذي الدافع السياسي) وقال ايضاً (ان قوة هائلة من رجال الشرطة جاهزة لمعالجة اية حالة طارئة، وباستطاعتي ان اوكد للبيض حزمي على تطبيق القانون والمحافظة على النظام)[١].

ومنذ بداية سنة ١٩٧٥ كانت جنوب افريقيا تعد العدة للقيام بهجوم مضاد يستهدف ايقاف مسيرة القوى التحررية في المنطقة، كما قامت ببناء قوة عسكرية ضخمة بمضاعفة نفقاتها العسكرية ثلاث مرات وشكلت قوات مناهضة للثورة في المنطقة باستعمال المرتزقة أساساً[٢]، وذلك بعد ان شعرت بجدية الخطر الذي كان يهدد سلطتها وهيبتها في المنطقة، واستهدفت الاعمال العسكرية لجنوب افريقيا دول خط المواجهة وأرهاب اللاجئين من اقليم ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا الذين كانوا يعيشون في البلدان المجاورة وتكبيدهم ثمناً باهضاً لتضامنهم مع حركات الكفاح من اجل التحرر الوطني في جنوب افريقيا واقليم ناميبيا[٣].

وتصاعدت العمليات العسكرية بين مقاتلي منظمة سوابو وبين قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا، اذ بدأ الصراع العسكري يأخذ منعطفاً خطيراً على الساحة الاقليمية فبات يهدد الامن والسلام في عموم منطقة الجنوب الافريقي[٤]. ففي سنة ١٩٧٦ كثف المحاربون التابعون لـ(جيش التحرير الشعبي لناميبيا) الجناح العسكري لمنظمة سوابو من العمليات العسكرية واحرزوا انتصارات عديدة ضد قوات جنوب افريقيا العنصرية في اقليم ناميبيا، وقد اسفرت تلك العمليات عن وقوع خسائر جسيمة في الارواح بين قوات الاحتلال العنصرية وتدمير منشأت ومعدات عسكرية تابعة لها[٥].

وفي (٢٣) شباط ١٩٧٦ اتخذت منظمة سوابو اسلوباً جديداً في القتال في ساحة العمليات العسكرية وهو اسلوب (شد الاحزمة)، وذلك عن طريق وضع معسكراتهم بالقرب من معسكرات الحلفاء (انكولاوكوبا) وكان من هدفهم اتخاذ هذا الاسلوب منع قوات جنوب افريقيا من مهاجمتها، وعلى الفور اكتشفت المنظمة ان هذا الاسلوب لا يجدي نفعاً ليعود بفائدته الى المنظمة، لانه يعطي فرصة المبادرة بيد قوات جنوب افريقيا فيجعلهم في موقف رد الفعل دائماً[١].

لقد كان من نتائج ازدياد العمليات العسكرية لثوار منظمة سوابو ان ازداد النظام العنصري في جنوب افريقيا في اتخاذ أجراءات اكثر وحشية ضد الوطنيين بالاضافة الى اتخاذ اقليم ناميبيا نقطة ارتكاز لمهاجمة الدول الافريقية المجاورة[٢]، وقد ادى ذلك الى انعقاد مؤتمر عالمي في موبوتو عاصمة موزمبيق للمدة من (١٦-٢١) ايار سنة ١٩٧٧[٣] واعلن المؤتمر مطالبته المجتمع الدولي باسره وفي مقدمتهم هيأة الامم المتحدة ومجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية بمساعدة شعبي زمبابوي وناميبيا ونصرتهما وذلك باتخاذ برنامج عمل فعال لتحرير زمبابوي وناميبيا[٤]. وقد قام مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه التاسع والعشرين الذي عقد في ليبرفيل (جابون) للمدة من (٢٣) حزيران الى (٣) تموز ١٩٧٧ بالترحيب بقرارات مؤتمر موبوتو عَدِّها

---

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، المصدر السابق، ص١٨.
[٥] المصدر نفسه، ص١٨.
[١] المصدر نفسه، ص١٨.
[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٦٥؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، (٢٢) اب ١٩٨٥، الوثيقة (A/AC. ١٣١/١٨٠) ، ص١٧.
[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٦٥.
[٤] ابراهيم احمد نصر الدين، خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٧)، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٠.
[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص ص١٠٦-١٠٧.
[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.en.wikipedia.org/wiki/History of Naminia, op.cit., p.٢.
[٢] حلمي شعراوي، اتفاقيات السلام وتطورات النضال في الجنوب الافريقي في (افريقيا) كتاب غير دوري يعنى بالقضايا الافريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٧٧.
[٣] احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٥٩.
[٤] للاطلاع على النص المطبوع لأعلان مؤتمر موبوتو ينظر:
الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الثانية والثلاثون، ملحق تموز وآب وايلول ١٩٧٧، الوثيقة (S/١٢٣٤٤/Rev.١).

مساهمة مهمة في تقدم الكفاح الوطني مطالباً جميع الدول بالعمل على تطبيق اعلان موبوتو وبرنامجه داعياً هيأة الامم المتحدة للعمل على تطبيقه ايضاً مع اجهزتها كافة[٥].

وفي سنة ١٩٧٨ شنت قوات جنوب افريقيا هجمات عسكرية موسعة ضد أنكولا في الجانب الموازي للجزء الشمالي لاقليم ناميبيا بحجة مطاردة ثوار منظمة سوابو الذين كانوا يتخذون منها قواعد لشن هجماتهم ضد قوات جنوب افريقيا[١].

وقد نجحت تلك القوات في احتلال اجزاء من انكولا بوصفها الدولة التي كان ينطلق منها مقاتلو منظمة سوابو، وفي الوقت نفسه تقدمت حكومة جنوب افريقيا بمقترحات الى الامين العام للامم المتحدة لإنهاء الاشتباك العسكري بينهما، وقد انطوت تلك المقترحات على وقف فوري لإطلاق النار بين جميع الاطراف المتصارعة وانسحاب قواتهما الى الحدود الدولية وتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥، وقد اعلنت حكومة انكولا ومنظمة سوابو موافقتهما على تلك المقترحات[٢]، ومع ذلك فان العمليات العسكرية لم تتوقف بسبب عدم جدية حكومة جنوب افريقيا في تنفيذ المقترحات التي طرحتها، مما دفع منظمة سوابو الى تصعيد هجماتها الكفاحية ضد قوات جنوب افريقيا[٣]، ففي سنة ١٩٧٩ نفذت منظمة سوابو عمليات عسكرية ناجحة بلغت اكثر من مئة هجوم مباشر واكثر من خمسين هجوماً داعماً ضد القوات المسلحة لجنوب افريقيا واهدافها الاستراتيجية موقعة بها خسائر فادحة في الارواح والمعدات العسكرية[٤]، بإثر ذلك تم فرض حالة الطوارئ على جزء كبير من اقليم ناميبيا، وشرع نظام الاحتلال في عملية نقل ضخمة لمعدات القتال الى داخل الاقليم، وارسلت وحدات اضافية من الشرطة العسكرية الى المكان الاقرب على الحدود الانكولية الواقعة في الجزء الشمالي من البلاد، وحاولت جنوب افريقيا بوساطة زيادة انشطتها العسكرية ابادة (جيش التحرير الشعبي لناميبيا)، بالاضافة الى اتباعها وسائل وخطط اخرى منها اصدار العفو العام المزعوم، والذي اعلنته في شهر كانون الاول ١٩٧٩[١].

بيد ان ذلك لم يثنِ منظمة سوابو، فقد واصلت هجماتها القتالية ضد قوات جنوب افريقيا ففي شهر شباط ١٩٨٠ قام ثوار سوابو بتدمير قاعدة عسكرية تابعة لقوات جنوب افريقيا في مقاطعة (أينهانا) من أقليم ناميبيا وتمكنوا من قتل العديد من العسكريين واسقاط اربع طائرات عسكرية، ولم تتوقف العمليات العسكرية لثوار منظمة سوابو عند ذلك الحد، بل استمروا في هجماتهم على القواعد العسكرية لحكومة جنوب افريقيا في مختلف الجبهات، ومعها واصلت حكومة جنوب افريقيا التفتيش لملاحقة مقاتلي منظمة سوابو مستعملة بذلك ابشع وسائل القتل والتعذيب[٢]، وقد ورد بيان اصدرته منظمة سوابو بهذا الخصوص في شباط ١٩٨٠ جاء فيه (ان اكثر من (١٠٠٠) من جنود العدو، الى جانب المرتزقة الاجانب، لقوا مصرعهم في واحدة من اشد مراحل القتال في الحرب التي بدأت منذ ١٣ عاماً)[٣].

وتحدث سام نكوما في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في مدينة فريتاون في جمهورية سيراليون للمدة من (١٨-٢٨ حزيران ١٩٨٠) ، والدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر رؤوساء دول منظمة الوحدة الافريقية وحكوماتها من (١-٤ تموز ١٩٨٠) الذي عقد في فريتاون ايضاً، واوضح (ان الحالة في اقليم ناميبيا قد اصبحت اكثر تعقيداً وتوتراً نتيجةً لتكثيف العمليات العسكرية التي تخوضها منظمة سوابو وتوسيعها بعد ان وجهت ضربات عنيفة جداً وبالفعل فقد استطاعت منظمة سوابو احراز انتصارات مهمة فاصابت اهدافها بالشلل التام كمحطة رواكانا الكهرومائية، والهجوم الذي شنته على مطار أوندا نغوالجوي في (٤) أيار من السنة نفسها إذ دمرت عدة طائرات حربية ومعدات عسكرية للعدو، والهجوم الذي شنته على قوات جنوب افريقيا في (٧) حزيران ١٩٨٠، إذ تم القضاء على سريتين لقوات جنوب افريقيا وعلى (١٢) طائرة من نوع ميراج و(٣) طائرات هليكوبتر)[١]، ونتيجة لتلك الانتصارات لجأت قوات جنوب افريقيا التي ضعفت معنوياتها الى شن اعتداءات مسلحة علنية لا مسوّغ لها على بلدين مجاورين هما انكولا وزامبيا[٢].

---

[٥] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٧٧.
[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.almassar.com/news٢٥.html, op. Cit., p.١.
[٢] جريدة الاهرام، العدد (٢٥٥١٧)، آذار ١٩٨٤.
[٣] احمد نبيل جوهر، المصدر السابق، ص٢٦١.
[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٥)، المصدر السابق، ص٨٤.
[١] المصدر نفسه، ص٨٤.
[٢] عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص٢٣٣.
[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٥)، المصدر السابق، ص٨٤.
[١] المصدر نفسه، ص٣٠.
[٢] المصدر نفسه، ص٣١.

ومنذ سنة ١٩٨٠ وسع النظام العنصري في جنوب افريقيا هجماته العسكرية ضد منظمة سوابو ودول خط المواجهة[٣]، وظهرت في تلك المدة فكرة ربط استقلال ناميبيا مقابل انسحاب القوات الكوبية من انكولا، وبدأت مفاوضات بين حكومة انكولا وبين حركة (الاتحاد القومي للاستقلال التام لانكولا المضادة للثورة)[٤]، وكان ذلك بمثابة مناورة مقصودة من قبل جنوب افريقيا ومؤيديها الامبرياليين لايقاف عملية انتقال ناميبيا الى مرحلة الاستقلال[٥].

وشنت جنوب افريقيا العنصرية في شهر اب ١٩٨١ هجوماً واسع النطاق على انكولا واحتلت شريطاً مهماً في جنوبها وتمركزت قواتها فيه، وحاولت استثمار ذلك سياسياً بوساطة محاولة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انكولا، فأدى بالمحصلة الى عرقلة جهود كوبا وانكولا الرامية الى ايجاد مخرج سياسي للصراع الدائر في ناميبيا[٦].

وفي اواسط شهر اذار ١٩٨٢ اغارت قوات جنوب افريقيا على انكولا وزعمت القوات العنصرية انها قتلت اكثر من (٢٠٠) مقاتل من مقاتلي منظمة سوابو، ولكن منظمة سوابو نفت من جانبها تلك المزاعم نفياً قاطعاً ووصفتها بانها محاولة واضحة لتغطية ما كان في الواقع هجوماً وحشياً على مركز عبور اللاجئين قتل فيه مئات من الناميبيين الشباب الذين فروا من الاقليم هرباً من التجنيد الاجباري، وفي اثناء هذا الهجوم قتل كثير من المدنيين الانكوليين ايضاً[١].

وفي بلاغ صحفي مؤرخ في (١٧) اذار ١٩٨٢، أدان رئيس مجلس الامن انذاك بقوة العملية العسكرية الكبيرة التي قامت بها جنوب افريقيا بالهجوم ضد اللاجئيين الناميبيين في انكولا واستعمالها اقليم ناميبيا قاعدة انطلاق لهذا الغرض، ولم يكن الهجوم انتهاكاً تاماً لميثاق الامم المتحدة وخرقاً اثيماً للاعراف الدولية ، فحسب بل شكل ايضاً انتهاكاً صارخاً لقراري مجلس الامن ٣٨٥ و٤٣٥[٢].

لقد وظَّفت جنوب افريقيا قدرتها العسكرية المتفوقة في الضرب السريع والتدمير لضرب مخيمات اللاجئين في المناطق المتاخمة لأقليم ناميبيا بحجة مهاجمة قواعد منظمة سوابو وكان الهدف من تلك الغارات ارهاب دول خط المواجهة حتى تمتنع عن تقديم اية مساعدة لمنظمة سوابو[٣]، كما قامت بشن هجوم عسكري جديد على مقاتلي منظمة سوابو في السنة نفسها، وعد ذلك الهجوم دليلاً أخرَ على عدم رغبة حكومة جنوب افريقيا في انهاء احتلالها القهري غير المشروع لاقليم ناميبيا، وقد ردت منظمة سوابو على تلك الاعمال الحربية الجديدة بسلسلة من العمليات الناجحة ضد قوات النظام العنصري في جنوب افريقيا وذلك في اب ١٩٨٢ عندما اسقطت وحدات تابعة لجيش التحرير الشعبي لناميبيا سبع طائرات عمودية وست طائرات نفاثة من طراز ميراج تابعة لجنوب افريقيا[٤]، وقد فشلت المحاولات التي بذلتها حكومة جنوب افريقيا للقضاء على جيش التحرير الشعبي وايقاف اعمال منظمة سوابو الناجحة في الميدان العسكري فشلاً واضحاً[١].

لقد كشفت حكومة جنوب افريقيا عن عملية تسلل عسكرية ضخمة جديدة قامت بها داخل الاراضي الانكولية للمدة من (١-٢٠) تشرين الثاني ١٩٨٢، ودمرت فيها اخر مقر للقيادة العامة لمنظمة سوابو[٢].

وقد حاولت جنوب افريقيا بموجب عملياتها العسكرية المكثفة ضد منظمة سوابو الى تدويل الحرب، ولعل قيامها بشن هجمات مسلحة على دول خط المواجهة ما هو الا دليل واضح على مدى نواياها الرامية الى شد الاطراف الدولية الموالية لها، ولاسيما الدول الغربية لذلك فهي لم تتوان عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المواجهة والعمل على دعم جماعات موالية لها

---

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٦٥؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص١٧.

[٤] سوف يرد تفصيل ذلك في الفصل الثالث.

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص١٧.

[٦] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.alwatan voice.com.

وعلى العنوان الاتي: من صفحات الاممية الكوبية في القارة الافريقية، اعداد المهندس نور الدين عواد، ج١، سيادة انكولا واستقلالها، ص ص١-٢.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٦٧.

[٢] المصدر نفسه، ص٦٧.

[٣] المصدر نفسه، ص٧٥.

[٤] المصدر نفسه، ص١٠٧.

[١] المصدر نفسه، ص١٠٧.

[٢] نشاط المنظمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، السنة الثامنة عشرة، المجلد (١٨)، العدد (٦٨)، القاهرة، نيسان ١٩٨٢، ص٢٣٢.

ومنشقة في داخل تلك الدول فكان يؤشر على مدى الفشل الذي حظيت به وعدم قدرتها على حسم الصراع العسكري مع سوابو وانهاء عملياتها المسلحة ضد قواتها العسكرية[٣].

واثبتت المنجزات العسكرية التي حققها (جيش التحرير الشعبي لناميبيا) أن آلة النظام العنصري في جنوب افريقيا العسكرية المتطورة التي تم تعزيزها عن طريق تواطؤ بعض الدول الغربية واسرائيل مع جنوب افريقيا العنصرية، ليست منيعة امام صمود الشعب الناميبي واصراره على تحقيق الحرية والاستقلال في اقليم ناميبيا الموحدة[٤].

وتواصلت المعارك بين منظمة سوابو وحركات التحرر الاقليمية من جهة وقوات جنوب افريقيا من جهة اخرى الى ان اعلن الامين العام للامم المتحدة أنذاك سنة ١٩٨٧ حلَّ القضايا الرئيسة كافة بما في ذلك مسألة اعتماد النظام الانتخابي الذي سيطبق في اقليم ناميبيا، باستثناء مسألة ربط الاستقلال بانسحاب القوات الكوبية من انكولا، وهو الامر الذي تمت معالجته في مفاوضات ثلاثية بين انكولا وكوبا وجنوب افريقيا في مقر الامم المتحدة في الايام الاخيرة من سنة ١٩٨٨[١]، اذ التزمت جنوب افريقيا بتسهيل استقلال اقليم ناميبيا وتسهيل اجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت الذي وقعت فيه كوبا وانكولا على اتفاق يقضي بانسحاب القوات الكوبية من انكولا في ضوء زوال استعمار جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا[٢].

وهكذا اصبحت منظمة سوابو بفضل كفاحها البطولي وصمود الشعب الناميبي في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال المعبر الحقيقي عن تطلعات الشعب الناميبي نحو التحرر والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية للبلاد، وكان للعمليات العسكرية التي قام بها مقاتلو منظمة سوابو في صفوف (جيش التحرير الشعبي لناميبيا) ضد قوات الاحتلال دور أساس في إجبار النظام العنصري على التراجع عن سياسته العنصرية وتوفير الاجواء الملائمة على الصعيد الدولي لتحقيق استقلال ناميبيا وسنتابع تلك الاحداث والتطورات على الساحتين الاقليمية والدولية في الفصل اللاحق بالتفصيل.

الفصل الثالث

اثر العوامل الاقليمية والدولية

في تطور المشكلة الناميبية

كانت جنوب افريقيا إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين تنطلق من كونها المرتكز الأساس للنظام الاستعماري في منطقة الجنوب الافريقي والضامن لمصالحه في المنطقة على اساس استقرارها الذاتي وكون حدودها محصنة من الخارج من قبل المستعمرات البرتغالية والنظام العنصري في روديسيا ضد حركة التحرر السوداء الزاحفة من الشمال.

ومثلت لحظة استقلال موزمبيق وانكولا عام ١٩٧٥ انهياراً لنظام استعماري تقليدي متخلف هو الاستعمار البرتغالي وانبعاثاً لنظام امبريالي اقليمي توسعي هو جنوب افريقيا وكانت لحظة الولادة هذه قد اثارت صراعاً حاداً خاصة على ارض انكولا ادى الى توثيق تعاونها مع دول المعسكر الاشتراكي وخاصة كوبا فأشعل ذلك فتيل الصراع الدولي وعمق رغبة القوى الامبريالية

---

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٧)، المصدر السابق، ص٩٤.
[٤] المصدر نفسه، ص١٠٧.
[١] سيرد شرح بالتفصيل في الفصل الثالث.
[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.amin.org/views/uncat/٢٠٠٤/jan/jan١١٢.html
وعلى العنوان الاتي:
بعد عقد ونيف على الاتفاق: تجارب تحررية معاصرة، بقلم داود تلحمي، (١١) كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٥.

الخارجية في السيطرة سريعاً على المنطقة متجاهلة حقوق الشعوب السوداء وحرياتها في تقرير مصيرها بما في ذلك زمبابوي واقليم ناميبيا.

المبحث الاول

العوامل الاقليمية

اولاً: استقلال المستعمرات البرتغالية

١. استقلال موزمبيق

حصلت موزمبيق على استقلالها في ٢٥ حزيران ١٩٧٥، وعقب ذلك التاريخ تعرضت البلاد لاضطرابات داخلية ناتجة عن وجود قوى معارضة لحركة فريليمو (The front for the Liberation of Mozamibique) (FRELIMO)[١]، وهي حالة ليست غريبة على احد وفي مختلف العصور التاريخية شأنها شأن اية دولة قد حصلت على استقلالها وخلاصها من الهيمنة الاجنبية، وعلى الفور وجهت اتهامات لحركة فريليمو من قبل الاحزاب والحركات السياسية الموزمبيقية المناوئة لها بانتمائاتها الشيوعية لكونها كانت تستند في سياساتها على النظرية الماركسية اللينينية[٢].

---

[١] وقد تشكلت من مجموعة من الحركات والتنظيمات السياسية منها:
أ. (حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق) (U.D.E.N.A.M.O) اتخذ مدينة سالسبوري مقراً له منذ سنة ١٩٦٠.
ب. (حزب الاتحاد الافريقي لموزمبيق المستقلة (U.N.A.M.I) اتخذ من مدينة ملاوي مقراً له وذلك منذ سنة ١٩٦١.
ج. (حزب اتحاد موزمبيق الوطني الافريقي) (M.A.N.U) اتخذ من مدينة مومباسا في كينيا مقراً له منذ سنة ١٩٦١.
وان جميع هذه الاحزاب قد اجتمعت في دار السلام بـ(تنزانيا) سنة ١٩٦١ عندما حصلت على استقلالها، وكان زعيم الحركة انذاك (أدوارد موندلين) وهو مثقف امريكي الجنسية ولد سنة ١٩٢٠ وقد لقى مصرعه بإثر حادثة اغتيال تعرض لها في دار السلام سنة ١٩٦٩، وخلفه في زعامة الحركة سوماروموسيس مايكل في سنة ١٩٧٠. للمزيد من التفاصيل ينظر المواقع الاتية على الانترنيت:

http://en.wikipedia.org

وعلى العنوان الاتي:

- History of Mazambique, p.٢;
http://www.jhhs.nhusd.k١٢-ca.us/classes/social- science/Mozambique/mozambique.html

وعلى العنوان الاتي: Mozambique History,p.٣.

[٢] ينظر المواقع الاتية على الانترنيت:

http://www.history of nations. Net/ africa/Mozambique.html

وعلى العنوان الاتي: -ABrief Modern history of Mozambique, p.١.

ومن المعروف ان وقوع أي صراع مسلح بين القوى والاحزاب السياسية في أي بلد قد حصل على استقلاله للتو سيؤدي الى تدخل قوى اجنبية أي رجوع الاحتلال بصيغة جديدة محاولاً بوساطة تلك الصيغة بث سمومه في جسد تلك الدولة التي حصلت على استقلالها، اذ يقوم بتكوين حركات موالية له داعماً لها بكل ما تحتاجه من دعم سياسي وعسكري للعمل ضد حركات التحرر الوطنية المدعومة من الشعب المكافح لنيل حقوقه المشروعة[١].

وعانت المستعمرة البرتغالية موزمبيق لسنوات طويلة من هذه المشكلة وبخاصَّةٍ عندما نشأت الخلافات السياسية مع موعد اعلان استقلالها ثم انتهت باندلاع حرب اهلية مزقت البلاد وسمحت بعودة المحتل الاجنبي في ضوء دعمه لقوى محلية موالية له متمثلة بحركة رينامو (Mozambican National Resistace) (RENAMO)[٢] وكانت هذه الحركة قد حصلت على دعم مادي وعسكري من النظام العنصري في جنوب افريقيا وكذلك من روديسيا العنصرية وحلفائهم الغربيين وخاصةً الولايات المتحدة الامريكية[٣].

واتسع – تدريجياً- نطاق الحرب الاهلية ليأخذ شكل حرب دولية على ارض موزمبيق فأدى الى خلق تداعيات معقدة وخطيرة واصبح مستقبل موزمبيق ومشاكلها مرهوناً بمدى التفاعلات الدولية التي اضحت مظهراً من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي[٤].

إن تفكك قوى الاستعمار البرتغالي في موزمبيق كان بمثابة ضربة قاصمة للنظام العنصري في جنوب افريقيا، ففي الوقت الذي كانت فيه موزمبيق تمثل قواعد مهمة لقوات النظام العنصري في جنوب افريقيا تنطلق منها لقمع حركات التحرر الوطنية الافريقية ومنها حركة التحرر الموزمبيقية (فريليمو)، تحولت عقب انسحاب القوات البرتغالية منها الى قواعد معادية اتخذها ثوار (منظمة سوابو) الناميبية ومقاتلو (حزب المؤتمر الوطني الافريقي)[١]، قواعد لشن هجمات متكررة لضرب اهداف حيوية في ناميبيا او داخل جنوب افريقيا نفسها[٢].

وعندما شعرت حكومة جنوب افريقيا بمدى الخطورة التي اضحت تهدد نظامها العنصري المبني على سياسة القمع والتمييز العنصري بين ابناء البلد الواحد، مارست سياسة جديدة ضد موزمبيق وهي ما تعرف بـ(سياسة الاقلاق)[٣]، وقد انطوت تلك السياسة على خلق الصعوبات المستمرة امام (الحكم الثوري في موزمبيق) واشعاره بانه لايمكن له ان يستمر على أنه نظام ثوري ما لم يحقق السلام مع جمهورية جنوب افريقيا اولاً، يتخلّى عن دعمه للحركات الوطنية في منطقة الجنوب الافريقي ثانياً، وخصوصاً بعد ان جرى تعاون وتنسيق بين حركة (فريليمو) و(منظمة سوابو) في الدفاع المشترك عن بلديهم ضد الحكومة العنصرية[٤].

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

- http://en.wikipedia.org

وعلى العنوان الاتي:

- Mozambica civil war.

[٢] Eduudro Monllane, The struggle for Mozambique, London, ١٩٧٠, p.١٠٥.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.history of nations.net/africa/mozambique/html, op.cit., p.١.

[٤] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٨٣.

[١] وهو الحزب الذي قاد النضال الوطني التحرري ضد حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وتعود بدايات تأسيسه الى سنة ١٨٨٣ عندما تشكلت رابطة التعليم الاهلي، وقد تطورت تلك الرابطة مع ظهور اتحاد جنوب افريقيا سنة ١٩١٠ لتأخذ شكل تنظيم سياسي واسع باسم (المؤتمر الوطني الاهلي لجنوب افريقيا) (The south African native national congress) وذلك في سنة ١٩١٢ ثم تحول اسمها فيما بعد الى (حزب المؤتمر الوطني الافريقي) للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Richard Gisbon, op. Cit., P.٤٠.

[٢] حلمي شعراوي ، المصدر السابق، ص١٨٣.

[٣] وهي سياسة اتخذها النظام العنصري في جنوب افريقيا بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في الضغط على جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) من اجل تخليصها مما يرتبط بها من مفاهيم الثورة الماركسية وتوجهها نحو المعسكر الاشتراكي وتلقيها الدعم والمساندة منه في سبيل مواصلة عملها ضد الحركات الموزمبيقية المناوئة لها في البلاد. للمزيد من التفاصيل ينظر: حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٨٧.

[٤] المصدر نفسه، ص ص١٨٧-١٨٨.

٢. أستقلال انكولا

بعد ان حدث الانقلاب العسكري ضد الحكم الدكتاتوري في البرتغال سنة ١٩٧٤ دارت المفاوضات بين الحركة الوطنية الانكولية والحكم الجديد في البرتغال وانتهت بتوقيع اتفاق في الخامس عشر من تموز ١٩٧٥، افضى الى تشكيل حكومة ثلاثية انتقالية في انكولا ضمت ممثلين عن تلك الحركات الرئيسية الانكولية الثلاث[١]، وقد حدد موعد اعلان الاستقلال النهائي لانكولا في الحادي عشر من تشرين الثاني سنة ١٩٧٥، ولكن الخلافات ما لبثت ان دَبَّتْ بين اطراف الحكومة الانتقالية، انتهت بتفكيك هذه الحكومة إذ صارت في البلاد مع موعد الاستقلال حكومتان الاولى اقامتها حركة مبلا باسم (الجمهورية الشعبية لانكولا) ومقرها العاصمة (لواندا)، بينما اقامت حركتا (يونيتا وفنلا) حكومة ثانية اطلق عليها (الحكومة الديمقراطية الشعبية) ومقرها (هومبو) (Haumbo)[٢].

ونتيجة لهذا الانقسام الداخلي نشبت حرب اهلية طاحنة بين الطرفين شعارها (البقاء للاقوى) وبطبيعة الحال فان هذه الحرب تركت الباب مفتوحاً امام القوى الاجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية لانكولا[١].

فالدعم الامريكي للحركتين المعارضتين لـ(مبلا) كان مبعثه خوف الولايات المتحدة الامريكية على مصالحها في كل من انكولا وجنوب افريقيا، بل وفي الجنوب الافريقي برمته فسمته بـ(الخطر السوفيتي)، وان (يونيتا وفنلا) هما القوتان الرئيستان القادرتان على ان تقاتلا نيابةً عن الولايات المتحدة لدرء الاخطار الناجمة عن التوسع في النفوذ الشيوعي في المنطقة[٢].

ولم يقتصر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الانكولية على السوفيت والامريكان وانما كانت هناك تدخلات اخرى من قبل جمهورية جنوب افريقيا إذ لعبت دوراً مهماً في الحرب الاهلية الانكولية بوساطة دعمها ومساندتها لحركتي (يونيتا وفنلا)، وهو امر طبيعي لان الحركة الشعبية لتحرير انكولا (مبلا) التي حظيت بتأييد شعبي واسع كانت قد اعلنت منذ البداية وقوفها الى جانب منظمة سوابو[٣].

---

[١] في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين تم تشكيل التنظيمات السياسية السرية في داخل انكولا والعلنية في المنفى لاستقطاب العناصر الوطنية الانكولية المستعدة للنضال التحرري ومن ابرز هذه التنظيمات ما يلي:

١. الحركة الشعبية لتحرير انكولا (مبلا) (MPLA) (The popular movement for liberation Angola) وكان يرأسها (اغستينونيتو) (Agostinho Neyo) وكانت من اقوى الحركات التحررية الانكولية واكثرها شعبية ، اعتنقت الاشتراكية العالمية وقد حظيت بدعم الاتحاد السوفيتي وكوبا وتعاونهما.

٢. جبهة التحرير الوطني الانكولي (فنلا) (FNLA) (The Angola National Liberotion front) وكان يرأسها (هولدن روبرتو) (Holden Roberto) وكانت تتلقى الدعم والمساعدة من الولايات المتحدة وفرنسا وزائير.

٣. الاتحاد الوطني لاستقلال كل انكولا (يونيتا) (UNITA) (The National Union for Total Independonce of Angola) وكانت برئاسة (جوناس سافمبي) (Jonas Savimbi)، وكانت تحصل على دعم اصحاب المصالح البرتغاليين ومساندتهم وجمهورية الصين الشعبية وجنوب افريقيا العنصرية.

للمزيد من التفاصيل ينظر:

- A. M. Khazanov, Agostinho Neto, progress publisher, Moscow, ١٩٨٦, p.١٩٢;

وكذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

http://www.country.data.com/cyi-bin/guery/r-٦٧٧.html.

وعلى العنوان الاتي:

- Agostin Neto (١٩٧٥-١٩٧٦), p.٣.

[٢] اماني محمود فهمي، تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٣)، القاهرة، تموز ١٩٨٨، ص١٧٩؛ علي ابي مزروعي ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقية، ترجمة شاكر نصيف لطيف، جـ٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص٤٠-٤١.

[٢] اماني محمود فهمي، تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٣)، القاهرة، تموز ١٩٨٨، ص١٧٩؛ علي ابي مزروعي ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقية، ترجمة شاكر نصيف لطيف، جـ٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص٤٠-٤١.

[١] يوسف روكز، افريقيا السوداء سياسة وحضارة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ص٦٥-٦٧.

[٢] L. H. Gann and Peter Duignan, op. cit., p.٢٧٤.

[٣] ينظر الموقع التالي على الانترنيت:

ونظراً لأهمية مصالح جنوب افريقيا في هذا الاقليم، ولان حركة مبلا ذات ميول تقدمية واشتراكية، اضافة الى انها حظيت بتأييد ودعم من قبل المعسكر الاشتراكي، فقد شكلت تلك الحركة خطراً وتهديداً لأمن الكيان السياسي لحكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا، لذلك فان تلك الحكومة لم تكتف بتقديم المساعدات العسكرية والمالية لحركتي يونيتا وفنلا، بل عملت -تحت ضغط الدول الغربية وتأثيرها وبخاصةٍ الولايات المتحدة الامريكية- على التدخل العسكري المباشر بوساطة قواتها النظامية في انكولا، ولاسيما بعد تصاعد الحرب على نطاق واسع في (١٩) تموز سنة ١٩٧٥ وبعد ان استطاعت حركة مبلا فرض سيطرتها الكاملة على مسرح العمليات العسكرية ونجاحها في طرد قوات فنلا من لواندا ومعظم وسط انكولا[١].

وكان التدخل العسكري لقوات جنوب افريقيا يهدف الى اعادة التوازن العسكري لصالح القوى المتحالفة مع المعسكر الغربي ولتضييق الخناق على حركة مبلا وصد انكولا عن طريق الاستقلال والاحتفاظ بها بوصفها منطقة عازلة بينها وبين سائر افريقيا، اضافة الى ذلك إنَّ استقلال انكولا بقيادة مبلا ادى الى تعزيز موقف منظمة سوابو التي دأبت هي الاخرى على التعاون معها بوساطة قواعد في شرق انكولا، علماً بأن حركة مبلا كانت قد اعلنت دعمها ومساندتها للنضال الناميبي بقيادة سوابو، وقد ضمنت ذلك في وثائقها الرسمية وعدته واحدة من اهم مهامها الرئيسة ليس مسألة مبدأ فقط وانما هي ضرورة لأمنها في المستقبل ايضاً[٢].

ولابد من الاشارة الى الدعم غير المحدود الذي تلقته منظمة سوابو من الحكومة الفتية في انكولا (مبلا)، اذ اصبح الجزء الجنوبي من انكولا ملاذاً آمناً لتدريب مقاتلي منظمة سوابو، وذلك بعد ان اعلنت الحكومة الجديدة في انكولا صراحة تضامنها مع الشعب الناميبي وتعاونها مع منظمة سوابو وتأييدها لقرارات الامم المتحدة الرامية الى تحرير ناميبيا من قبضة جنوب افريقيا[١].

ولم يقف تعاون الحكومة الجديدة في انكولا مع منظمة سوابو، عند هذا الحد، بل سمحت لمقاتلي جيش التحرير الشعبي لناميبيا (بلان) باستعمال قواعدها في حالتي الدفاع والهجوم على حدٍ سواء ضد قوات جنوب افريقيا ، ولكن المساعدة التي كانت تتلقاها حركة يونيتا المعارضة لحركة مبلا من قبل النظام العنصري في جنوب افريقيا قد اعادت لها قوتها ونشاطها، وادى هذا الدعم الى استمرار امد الحرب الاهلية التي نشبت في انكولا وإطالتها (١٩٧٥-١٩٧٦)، عن طريق مضاعفة الهجمات الرئيسة (للسادف) (SADF)[٢] (Southern African Development coordination conference) ضد مقاتلي منظمة سوابو في شمال ناميبيا وثوار حركة مبلا في جنوب انكولا[٣].

ولعبت الولايات المتحدة الامريكية دوراً رئيساً في تقديمها العون والمساعدة للحركات المناهضة للشيوعية منذ اندلاع الحرب الاهلية في انكولا، ففي شهر كانون الاول سنة ١٩٧٥ الغت القيود التي فرضها الكونغرس الامريكي على التمويل السري للثورة الانكولية المضادة (فنلا ويونيتا)، كما اعلنت في الوقت نفسه عن اهمية الأداء الذي يقوم به نظام جنوب افريقيا في الدفاع عن

-http://www.angolaeg.net/Arbc/DOCS/ history ١-arb.cfm, op.cit., p.٣.

وكذلك ينظر:

محمد عوض ، انكولا من الثورة الى الاستقلال – الجمعية الافريقية بالقاهرة ١٩٧٩، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٠، ص٢٢٢.

[١] في مقابلة صحفية اجراها رئيس تحرير نيوزويك مع فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا انذاك، اعترف الاخير بان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد طلبت من حكومته القيام بعمليات عسكرية في انكولا لدعم حركتي يونيتا وفنلا واشار الى التنسيق المشترك بين حكومته ووكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A) المنتدبة من قبل الحكومة الامريكية لأدارة الصراع العسكري وتمويله ضد الحركة الشعبية لتحرير انكولا (مبلا).

ولأهمية ما ورد في تلك المقابلة، نرى من المفيد ان نوجز الحوار الاتي:

س: هل صَحَّ ان تنفيذكم للعمليات العسكرية في انكولا جاء استجابةً لدعوة وطلب من الولايات المتحدة الامريكية؟

ج: من الصعب عليَّ ان اشيع المباحثات السرية، ولكن بما انك تؤكد ذلك فلن اكذبك.

س: هل صَحَّ انكم تلقيتم ضوءاً أخضر من كينسجر (وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية انذاك) للشروع ببدء هذه العمليات العسكرية؟

ج: اذا كنت تتحمل مسؤولية ذلك، فلن اكذبك. للمزيد من التفاصيل ينظر:

- News week, May ١٧, ١٩٧٦.

[٢] محمد فايق، المصدر السابق، ص١٣٣؛ وكذلك ينظر:

- From, The Arusha conference, published by socialist International, London, ١٩٨٥.

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص١٧؛ يوسف روكز، المصدر السابق، ص٦٨.

[٢] وهي قوة دفاع جنوب افريقيا.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.csvr.org.za/papers/papwarjr.htm, op.cit., pp.٥-٦.

المصالح الغربية، لذلك عدته الحليف الاستراتيجي لمواجهة المد الشيوعي الذي اخذ يكتسح القارة السوداء[٤]، ومن هنا عملت على مضاعفة الدعم والمساندة لحركة يونيتا المتحالفة مع نظام جنوب افريقيا ضد حركة مبلا وعلى وجه التحديد منذ سنة ١٩٧٧[٥].

ومقابل ذلك ظلت الحكومة الانكولية عازمة على دعم الحركة الوطنية في ناميبيا المتمثلة بمنظمة سوابو ومدها بكل ماتحتاجه من مساندة كي تمكنها من الثبات امام التحديات والضغوطات الخارجية وكذلك رفضها أي تنازل عن الاستقلال الكامل غير المشروط لاقليم ناميبيا، وفي الوقت نفسه لم تكن انكولا راغبة في ان يقوم السوفيت والكوبيون بالقتال بدلاً عنها، كما ان السوفيت كانوا مترددين في زج انفسهم في مغامرة حرب استنزاف في منطقة الجنوب الافريقي غير معروفة النتائج[١].

لقد انعكست علاقة حركة (مبلا) بالمعسكر الاشتراكي على منظمة سوابو إذ اخذت تحتفظ هي الاخرى بعلاقات جيدة مع البلدان الاشتراكية، اذ أخذت تتلقى المساعدات العسكرية من كوريا الشمالية وفيتنام والاتحاد السوفيتي وكوبا، ويُعَدّ الاتحاد السوفيتي اكبر الممولين العسكريين لمنظمة سوابو واكثر المهتمين بها، وقد اعلنت كوبا في غضون ذلك صراحة في (٢٣) شباط ١٩٧٦ مساعدتها لمنظمة سوابو[٢].

وخلاصة القول: كان لاستقلال انكولا اثره الواضح في دعم حركات التحرر الوطنية الافريقية ضد حكومة جنوب افريقيا، ودعم حركة التحرر الوطنية في زمبابوي (زانو) ضد النظام العنصري في روديسيا الجنوبية.

ثانياً: استقلال زمبابوي

حصلت روديسيا الجنوبية (زمبابوي) على استقلالها في (١٨) نيسان ١٩٨٠، عندما منحتها الحكومة البريطانية رسمياً الاستقلال تحت رئاسة (روبرت موكابي)[٣]، وقد حصلت على اعتراف اغلب الدول بعد ان تم اعلان استقلالها وكان من بين تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية وهي اول دولةٍ فتحت سفارة لها في (سالسبوري) في يوم الاستقلال، وعقد البرلمان الزمبابوي لاول مرة في (١٣) ايار ١٩٨٠ واصبحت زمبابوي عضواً في الامم المتحدة في (٢٥) اب ١٩٨٠[١].

وكان استقلال زمبابوي في ظل حكومة ثورية تقدمية يعني خسارة النظام العنصري في جنوب افريقيا آخرَ حزام امني له من الانظمة العنصرية، وكان يعني ايضاً هدم نظرية الحدود الامنة عند نهر الزامبيزي وجعل كلاً من جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية (زمبابوي) محاصرتين من كل جانب بالدول الافريقية المستقلة كما خسرت من ذي قبل حزام موزمبيق وانكولا سنة ١٩٧٥[٢].

ومن الجدير بالذكر هنا، ان النظم الاستعمارية العنصرية في منطقة الجنوب الافريقي كانت ترى ان نهر الزامبيزي هو حد فاصل بينها وبين حركات التحرر الافريقية، وان أي خرق لهذا النهر يعني تهديداً لحدودها الامنة، لذلك عملت منذ البداية على اقامة قواعد عسكرية حوله وجندت الكثير من القوات لمطاردة الثوار ومنعهم من التسلل عبر هذا النهر الى اراضي جنوب افريقيا وروديسيا العنصرية وانكولا وموزمبيق[٣]. وفي النهاية اثبتت نظرية الحدود الامنة –التي كان يعول عليها النظام العنصري في

---

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، رقم الوثيقة (A/AC. ١٣١/ ١٨٠)، المصدر السابق، ص١٧.

[٥] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.csvr.org.za/papers/papwarjr.htm, op.cit., p.٨.

[١] محمد فايق، المصدر السابق، ص١٣٥.

[٢] لطفي جعفر فرج، منظمة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا، ص٣٣.

[٣] وهو زعيم حزب (الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي) (زانو) ومن الجدير بالذكر انه في سنة ١٩٧٤ كان هناك مجموعتان كبيرتان للقوميين الافارقة في زمبابوي وهما: (اتحاد الشعوب الافريقية لزمبابوي) (زابو) برئاسة (جوشونكومو) و(الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي) (زانو) التي انشقت من زابو سنة ١٩٦٣، وهاتان المجموعتان كانتا قد اتحدتا في تكوين (الجبهة الوطنية) ودمجت قواتهما في الاقل اسمياً، وشكل روبرت موكابي اول حكومة في زمبابوي بعد فوزه الساحق في الانتخابات التي جرت في نهاية شهر اذار ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.history of nations.net/Africa/Zimbabwe.html
وعلى العنوان الاتي:
-History of Zimbabwe, pp.٣-٥;
- حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٨٣.

[١] Ibid, p.٥.

[٢] Zaki Erages. The African States in Transition, Macmillan press, ١٩٨٧, P.٣١٦.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

جنوب افريقيا وروديسيا- فشلها امام ارادة الشعوب المقهورة وتصميمها من الاغلبية الساحقة في جنوب القارة السوداء، فتم اختراق تلك الحدود المزعومة وانهيارها بشكل سريع[٤].

وشاركت الولايات المتحدة الامريكية النظام العنصري في جنوب افريقيا الاحساس بالخسارة نفسَه، واصبح الشعور السائد لدى ادارة (كارتر) رئيس الولايات المتحدة الامريكية ينطوي على مخاوف حقيقية نتيجة تزايد النفوذ الشيوعي في الجنوب الافريقي (١٩٧٦-١٩٨٠)، الذي كان من ابرز مؤشراته التطور الواضح في علاقة كل من موزمبيق وانكولا بدول المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي وكوبا). مما شكل مصدر ازعاج وخطر حقيقي على مستقبل المصالح الامريكية في المنطقة[١]، لذلك بدأت الولايات المتحدة الامريكية مرحلة جديدة في ضغطها المستمر على حكومة جنوب افريقيا حينما عرضت فكرة المصالحة الوطنية مع حركة التحرر الوطنية في جنوب افريقيا المتمثلة في (حزب المؤتمر الوطني الافريقي) وتم ذلك في اواخر سنة ١٩٨٠[٢].

وحالما استلمت ادارة ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٨١ عملت على تفعيل دور الولايات المتحدة في منطقة الجنوب الافريقي[٣]. فقد امر الرئيس الامريكي ريغان بمراجعة شاملة للسياسة الامريكية حول جمهورية جنوب افريقيا، التي كانت تدار وتنفذ في مقر (مجلس الامن القومي) من قبل لجنة شكلت من المؤسسات التي كانت تضم ممثلين كبار من البنتاغون ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية وكان من نتائج تلك المراجعة اعداد ورقة عمل سياسية خاصة تضمنت مجموعة من الاقتراحات والخيارات البديلة للتعامل مع الحالة المتفاقمة في منطقة الجنوب الافريقي، ولعل ابرزها التأكيد على تعزيز علاقة التحالف الأستراتيجي مع حكومة جنوب افريقيا في حربها ضد حركات التحرر الافريقية الوطنية بما في ذلك دول خط المواجهة في المنطقة جميعاً، وحركة التحرر الوطنية في داخل جنوب افريقيا نفسها المتمثل بـ(حزب المؤتمر الوطني الافريقي) الذي اخذ يهدد كيان النظام العنصري في جنوب افريقيا[١].

ثالثاً: الوضع الداخلي في جنوب افريقيا

بعد ان انهار ما يسمى بـ(نظرية الحدود الامنة) التي كان يحتمي بها النظام العنصري في جنوب افريقيا والنظام العنصري في روديسيا في الدفاع عن انفسهم ومحاولة اطالة امد تسلطهم على الشعب الافريقي المقهور[٢]، زعزع الحالة السياسية داخل جمهورية جنوب افريقيا نفسها وما حدث من تغيرات واحداث مهمة على الساحة الاقليمية، منذ سنة ١٩٧٥ عندما حصلت كل من موزمبيق وانكولا على استقلاليهما[٣].

-http://www.ahram.org.eg/Archive/١٩٩٨/١٠/٨/opiN٣.HTM.

وعلى العنوان الاتي:

مجلة قضايا وآراء، العدد (٤٠٨٤٨)، السنة ١٢٣، بقلم: احمد يوسف القرعي، ٨ تشرين الاول ١٩٩٨، ص٢.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣١)، المصدر السابق، ص ص٣٢٥-٣٢٦.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.٩٨y٢b.com/atles/Zimbabwe.shtml

وعلى العنوان الاتي:

Zimbabwe of history, pp.١-٢.

[٢] Ibid, p.٢.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.trinstitute.org/ojpcr/٥-١ canway.htm

وعلى العنوان الاتي

- Seerel collaboration: U.S. and South Africa forment terrorist wars by sean Gervasi covert Action Quarterly fall ١٩٨٤, pp.١-٢.

[١] Ibid, p.٢.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.a١٣ez.net/vb/print thread.php?=١٠٧٧,

وعلى العنوان الاتي:

منتديات العز الثقافية- جنوب افريقيا- تاريخ، بقلم: أحمد سعد الدين، (١) كانون الاول ٢٠٠٥، ص٦.

[٣] لطفي جعفر فرج، حزب المؤتمر الوطني الافريقي ودوره في قيادة النضال ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد (٣٩)، السنة الخامسة عشرة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٣٥.

وجاءت احداث سويتو سنة ١٩٧٦[٤]، وما تبعها من تصاعد في نشاط الحركة الوطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي لتؤكد مدى الانهيار الامني وعدم الاستقرار السياسي، ذلك ان النظام العنصري في جنوب افريقيا اصبح يعاني اكثر من أي وقت مضى من ازمته الشرعية التي غالباً ما كان يلوح بها لاقناع الغرب بالتسليم بدوره واستمراره في خدمة المصالح الرأسمالية حتى ان اغلب الشركات الغربية والامريكية على وجه الخصوص اخذت تتساءل عقب ذلك عن مستقبل استثماراتها في جنوب افريقيا واقليم ناميبيا[١]، لاسيما بعد ان اخذ التطور الرأسمالي فيهما بالتراجع نتيجةً للاضرابات العمالية المتكررة واعمال التخريب التي طالت اغلب المنشأت الحيوية في البلاد، ومن جهةٍ اخرى فقد تعرض الراند الى ازمة حقيقية بعد انخفاضه الشديد امام الدولار الامريكي (من ١٣٠ سنتاً عام ١٩٨١ الى ٥٠ سنتاً عام ١٩٨٤)[٢]، وازداد التضخم الى ١٤% وانخفض محصول الذرة الصفراء الى النصف نتيجة الازمة التي حدثت في مزارع جنوب افريقيا في السنة نفسها[٣]، وساعد في تفاقم الازمة انخفاض سعر الذهب عام ١٩٨٤ الى نصف ما كان عليه عام ١٩٨٠ وهو الذي يشكل ٤٩% من قيمة صادرات البلاد وادى ذلك كله الى عزوف الاستثمارات الاجنبية عن الاسترسال في سيولتها نحو جنوب افريقيا نتيجةٍ انخفاض الارباح فدلّ ذلك مجمله على تعرض النظام العنصري في جنوب افريقيا الى اكبر ازمة اقتصادية منذ عام ١٩٣٠[٤]، وحدث ذلك في وقت كانت حكومة جنوب افريقيا تحتاج فيه الى زيادة ميزانية وزارة الدفاع بما يتلاءم وزيادة حجم الانفاق العسكري لتصل من (٣) مليار دولار عام ١٩٨١ الى (٣.٧٥) مليار دولار عام ١٩٨٤ أي بنسبة (٢١.٥%) من الميزانية الكلية للحكومة[٥].

في ضوء تلك الحقائق أخذ النظام العنصري في جنوب افريقيا يعالج ازمته الداخلية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية مستعملاً سياسة الاغراء (بالتعاون الاقليمي) ثم قامت بأستعمال الضغط المباشر عن طريق اثارة القلاقل وعدم الاستقرار للانظمة الوطنية القائمة لفرض السلام الذي تريده بالقوة وانكار حق الوطنيين في جنوب افريقيا واقليم ناميبيا في تقرير المصير وحق دول المنطقة في التنمية المستقلة او اختيارهم السياسة الخاصة بهم[٦].

والحقيقة ان الصراع في منطقة الجنوب الافريقي كان في بدايته صراعاً محلياً واقليمياً لكنه سرعان ما تحول الى صراع دولي وان لم يكن بصورة مباشرة الا ان تجلياته كانت واضحة بابعادها الاستراتيجية والاقتصادية، وكان كل ذلك يجري على حساب المشكلة الناميبية التي اصبحت اكثر اشكاليةً وتعقيداً.

المبحث الثاني

العوامل الدولية

اولاً: التدخل الكوبي في انكولا

---

[٤] سويتو: وهو احد احياء مدينة جوها نسبرج في جنوب افريقيا، اذ قام الافارقة السود في شهر حزيران ١٩٧٦، بتنظيم تظاهرة سلمية عبروا فيها عن رفضهم المطلق لسياسة التمييز العنصري الذي كان يمارسه النظام العنصري هناك ضد ابناء الشعب الافريقي الاسود، اضافة الى رفضهم للوضع المعاشي المتردي الذي كانوا يعانون منه، وقد تصدت قوات الامن الحكومية في جنوب افريقيا للمتظاهرين باستعمال السلاح فتسبب ذلك بسقوط عدد غير قليل من الضحايا في صفوفهم. للمزيد من التفاصيل ينظر:
- فلاديمير سمينوف، افريقيا قارة ثائرة، ترجمة بدر السيد سلمان، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (د.ت)، ص ص٧-٨.

[١] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٧٧.

[٢] Mortin, Legassick, south Africa in crisis, op. cit., p.٥٩٢.

[٣] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٧٨.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-www.anc.org.za/ancdoes/history/ann/afroamman/festo.html,op.cit.,p.٢.

[٥] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، ص٣٣٦.

[٦] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٧٨.

مع مطلع عام ١٩٧٤ بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع الدولي في منطقة الجنوب الافريقي، ولقد تميزت تلك المرحلة بسمات خاصة من حيث السلوك الاجنبي تجاه صراعات تلك المنطقة، ومن حيث درجات الاهتمام الدولي بها، كما انتهت الى تغييرات اساسية في موازين القوى[١].

فقد قامت قوات جنوب افريقيا سنة ١٩٧٥ بشن هجوم واسع النطاق ضد انكولا واحتلال اجزاء واسعة من البلد في جنوبه المتاخم لناميبيا وشماله بهدف محاصرة العاصمة الانكولية لواندا وفرض سيطرتها على النظام التقدمي هناك، وجرى ذلك الهجوم بُعَيْدَ اعلان استقلال انكولا وتخلصها من السيطرة الاستعمارية البرتغالية[٢]، بإثر ذلك طلبت انكولا من الحكومة الكوبية التدخل السريع لانقاذها من استعمار جديد محتمل قد يعيدها الى مرحلة ما قبل الاستقلال مرة اخرى، وعلى الفور بادرت كوبا بإرسال قوات عسكرية الى انكولا ودارت معارك عديدة في السنوات اللاحقة بين القوات الكوبية والانكولية من جهة وقوات جنوب افريقيا ومقاتلي حركة (يونيتا) الموالية لها من جهة اخرى، تكبدت فيها قوات نظام جنوب افريقيا خسائر جسيمة[٣].

ولابد من الاشارة الى ان التضامن الكوبي مع انكولا لم يكن وليد احداث عام ١٩٧٥، وانما هو وليد عهود سابقة تمتد الى ابعد من ذلك، فمن الممكن ان نعيده الى بدايات نضال التحرير الوطني ضد الاستعمار البرتغالي الذي شرعت به "الحركة الشعبية لتحرير انكولا" (مبلا) واتخذ أبعاداً اعمق مع انتصار الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٧٥، عندما وجدت الدولة الفتية نفسها مهددةً تهديداً حقيقياً من قبل قوى خارجية تتمثل بعنصري جنوب افريقيا والقوى الاستعمارية[١].

لقد تمكنت القوات الانكولية-الكوبية في ضوء عمل مشترك من افشال اول محاولة لجنوب افريقيا كانت ترمي الى تصفية الحكومة الثورية في انكولا وذلك في (٢٧) اذار ١٩٧٦، عندما نجحت في طرد قوات جنوب افريقيا من اراضيها واعادة الحدود الانكولية الى سابق عهدها، وقد عد ذلك اليوم يوماً تاريخياً عند الشعب الانكولي[٢].

وبتلك العملية العسكرية تم درء خطر حقيقي ليس فقط عن الشعب الانكولي بل عن المنطقة بأكملها إذْ إن فقدان استقلال انكولا يترتب عليه بلاشك تقدم القوى الاكثر رجعية في المنطقة[٣]، مما يشكل ضربة قاصمة للتطلعات السلمية للبلدان المستقلة في جنوب القارة الافريقية على وجه التحديد وفي القارة عموماً، وعليه تكون المساعدة الكوبية للشعب الانكولي قد شكلت تدخلاً مهماً في كفاح شعوب افريقيا ضد الاستعمار والحكومات العنصرية[٤].

وفي اعقاب تلك الاحداث اتفقت حكومتا كوبا وانكولا طوعاً وسيادياً وفي اكثر من مناسبة على جداول زمنية متنوعة من اجل تقليص اعداد الجيش الكوبي في انكولا، وعقد اول اتفاق بهذا الصدد في (٢٣) نيسان ١٩٧٦ أي بعد شهر واحد من طرد العنصريين وحلفائهم من الاراضي الانكولية، الا ان تنفيذ تلك الجداول او مجرد الشروع بها لم يكن ممكناً مع اصرار النظام العنصري في جنوب افريقيا على اعتداءاته العسكرية على انكولا، زيادةً على استمرار التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية[١].

ففي أب سنة ١٩٨١ شنت جنوب افريقيا العنصرية هجوماً واسع النطاق وكانت نتيجة ذلك الهجوم احتلالها شريطاً في الجزء الجنوبي من انكولا واتخذت فيه مواقع لقواتها وحاولت استثمار ذلك سياسيا في ضوء محاولة (ربط المشكلة الناميبية بمشكلة

---

[١] مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي، كوبا.. والقرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، السنة الرابعة عشرة، القاهرة، تشرين الاول ١٩٧٨، ص٣١.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.Al.massar.com/Index Ar.htm,op.cit.,p.٢.

[٣] Ibid, pp.٢-٣.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles &id=١٢٤٦

وعلى العنوان الاتي:

- Donia-Alwatan Gaza-Palestine,info @ alwatanvoice.com
- www.alwatanvioce.com,p.٣

[٢] A. M. Khazanov, op. cit., p.٢٤٣.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.angolaeg.net/Arbc/Docs/history ١-arb.cfm

وعلى العنوان الاتي:

- Angolaeg of history, p.٣.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles &id=١٢٤٦, op. cit., p.٤.

[١] يوسف روكز، المصدر السابق، ص٦٨.

تواجد القوات الكوبية في انكولا)[٢]، فأدى بالمحصلة الى عرقلة جهود كوبا وانكولا الرامية الى ايجاد مخرج سياسي للصراع في جنوب غرب افريقيا[٣].

ونتيجةً لتلك السياسة الرامية الى عرقلة الجهود الدولية لحل المشكلة الناميبية التي كانت من ورائها جنوب افريقيا العنصرية والولايات المتحدة الامريكية اجتمع مجلس الامن للمدة من (٢٣) ايار الى (١) حزيران ١٩٨٣ ومن (٢٠-٢٨) تشرين الاول ١٩٨٣، واعتمد قرارين هما القرار ٥٣٢ المؤرخ في (٣١) ايار ١٩٨٣ والقرار ٥٣٩ المؤرخ في (٢٩) تشرين الاول ١٩٨٣ اللذين طالب فيهما جنوب افريقيا بان تلتزم التزاماً قاطعاً باستعدادها للامتثال لقرار مجلس الامن ٤٣٥[٤]، كما رفض مجلس الامن اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة لا صلة لها بالموضوع، بوصفها لا تتفق وقراره ٤٣٥ والقرارات الاخرى الصادرة عن (مجلس الامم المتحدة لناميبيا)[١].

وقد رفضت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قراريها ٣٨/ ٣٦ الف وباء المؤرخين في (١) كانون الاول ١٩٨٣ المحاولات المستمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا لايجاد شيء من الربط او الموازاة بين استقلال ناميبيا وأية قضايا غريبة عنه، وخاصة سحب القوات الكوبية من انكولا، كما اكدت من جديد ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ هو الاساس الوحيد لاية تسوية لمشكلة ناميبيا وطلبت تنفيذ ذلك القرار فوراً دون شرط او تغيير او تعديل او دون ادخال مسائل ربط او موازاة او مبادلة غريبة عنه ولا صلة له بها[٢].

وفي اذار سنة ١٩٨٤ صدر بيان مشترك في اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس الانكولي (جوزيه ادواردو دوس سانتوس)[٣] لكوبا في هافانا،وحدد فيها الرئيسان الانكولي والكوبي أربعة شروط لانسحاب القوات الكوبية من انكولا وهي[٤]:

١. انسحاب كل قوات جنوب افريقيا من جنوب انكولا.
٢. تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ الخاص باستقلال اقليم ناميبيا.
٣. ايقاف جنوب افريقيا لكافة عملياتها العدوانية ضد انكولا وناميبيا.
٤. ايقاف جنوب افريقيا لكافة مساعداتها التي تقدمها لحركة يونيتا (الانكولية).

ورأت كوبا من جهتها ان العلاقة الوحيدة الممكنة بين قرار مجلس الامن ٤٣٥ وانسحاب القوات الكوبية من انكولا، تتمثل في ضمان الامن اللازم لسيادة انكولا الذي يتطلب انسحاب القوات العنصرية في جنوب افريقيا الى حدودها الرسمية (أي الانسحاب من اقليم ناميبيا) وفيما عدا ذلك سوف يكون محاولة مختلفة لعرقلة المفاوضات بين الاطراف المعنية بالمشكلة الناميبية[١]. ومما تجدر الاشارة اليه ان حكومة جنوب افريقيا كانت قد اعلنت في (٤) اذار ١٩٨٦ عن انهاء حالة الطوارئ في جنوب افريقيا وعن استعدادها لسحب قواتها من ناميبيا اعتباراً من (١) آب سنة ١٩٨٦ والعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ شريطة عقد اتفاق ملزم ومرضٍ بشأن

---

[٢] وهو مطلب جديد ظهر في اوائل عقد الثمانينيات، وكان يدعو الى حل المشكلة الناميبية في ضوء الربط بين انسحاب القوات الكوبية من انكولا مقابل انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب انكولا، مما اضفى على المشكلة تعقيدات جديدة، لان انسحاب القوات الكوبية كان مرهوناً بمدى مصداقية حكومة جنوب افريقيا في حل المشكلة الناميبية وايقاف هجماتها العسكرية وتهديداتها المستمرة للحكومة الشرعية في انكولا، وهو بحد ذاته كان موضع شك بالنسبة للكوبيين والانكوليين على حد سواء. للمزيد من التفاصيل بصدد (سياسة الربط) ينظر:
-عماد الجيار، ناميبيا.. واحتمال الحل السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٥)، القاهرة، تموز ١٩٨٦، ص٢٠٤.

[٣] ينظر الموقع الآتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles &id=١٢٤٦, op.cit.,p.٤.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص٦.

[١] المصدر نفسه، ص٦.

[٢] المصدر نفسه، ص ص٦-٧.

[٣] ولد دوس سانتوس في لواندا عام ١٩٤٢ وهرب الى زائير عام ١٩٦١ في اعقاب الاجراءات الصارمة التي فرضها البرتغاليون على حركة مبلا، ثم رحل اخيراً الى الاتحاد السوفيتي إذ تخرج هناك مهندس بترول عام ١٩٦٩ من معهد البترول والغاز في باكو بأذربيجان، واصبح دوس اول وزير خارجية لانكولا بعد الاستقلال، وكذلك وزيراً للتخطيط عام ١٩٧٨، وقد وقع اختيار اللجنة المركزية لحركة مبلا على دوس سانتوس على أنه رئيس للحزب ورئيس للدولة وذلك بعد وفاة (اغوستينو نيتو) عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.angolaeg.net/Arbc/Docs/history ١-arb.cfm, op. cit., p.٣.

[٤] عماد الجيار ، المصدر السابق، ص٢٠٥.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles &id=١٢٤٤, op.cit.,pp.٣-٤.

انسحاب القوات الكوبية من الاراضي الانكولية[٢]. وتزامن هذا الاعلان مع انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا في الخامس من اذار ١٩٨٦، وكان الاجتماع الافريقي داخل المنظمة ينطوي على قناعة مطلقة بعدم مصداقية حكومة جنوب افريقيا في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ٤٣٥، واكدت المنظمة رفضها القاطع لمطلب الربط[٣].

واكد المؤتمرون من جديد ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ يمثل الاساس الوحيد لحل مشكلة ناميبيا بالوسائل السلمية، ولهذا رفض "الربط" بين استقلال ناميبيا ومسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع، ولاسيما انسحاب القوات الكوبية من انكولا، وعدت المنظمة البيان الصادر عن حكومة جنوب افريقيا محاولة جديدة للالتفاف على مضمون قرار مجلس الامن ٤٣٥ وللتخفيف من ضغط المجتمع الدولي على النظام العنصري، وتحويل الاهتمام الدولي والرأي العام عن سياسته الرامية الى زعزعة استقرار الدول الافريقية المجاورة[١].

لذلك تواصلت المعارك على الارض وحققت القوات الكوبية-الانكولية انجازات ملموسة وحاسمة بفرض تراجع قوات جنوب افريقيا خارج الاراضي الانكولية الى ان أعلن الامين العام للامم المتحدة خافير بيريز ديكويلار، في سنة ١٩٨٧ من حل كافة القضايا الرئيسة، بما في ذلك مسألة اعتماد النظام الانتخابي الذي سيطبق في ناميبيا باستثناء مسألة ربط الاستقلال بانسحاب القوات الكوبية من انكولا[٢]، وهو الامر الذي تمت معالجته في مفاوضات ثلاثية بين انكولا وكوبا وجنوب افريقيا في مقر الامم المتحدة في اواخر سنة ١٩٨٨، إذ التزمت جنوب افريقيا بتسهيل استقلال ناميبيا عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت الذي وقعت فيه كوبا وانكولا على اتفاق يقضي بانسحاب القوات الكوبية من انكولا مقابل انهاء الاستعمار الجنوب افريقي لناميبيا[٣].

وفي ضوء ذلك اصدرت كوبا اوامرها بسحب قواتها العسكرية التي وصل تعدادها الى (١٥٠.٠٠٠) جندي من انكولا[٤]، بعد ان توصلت مع النظام العنصري في جنوب افريقيا الى اتفاق يقضي بانهاء المعارك التي كانت ناشبةً على الاراضي الانكولية، والمباشرة بانسحاب القوات لكلا الطرفين –كوبا وجنوب افريقيا-من انكولا واقليم ناميبيا، وقد تمت عملية انسحاب القوات الكوبية من انكولا على وفق الجدول الزمني المحدد لها[٥].

ثانياً: الموقف السوفيتي والصيني من الحرب الاهلية في انكولا

الموقف السوفيتي

مما لاشك فيه ان الموقف السوفيتي من الحرب الاهلية في انكولا كان له انعكاسات واضحة على مجريات تلك الحرب وعلى مجمل الاوضاع في الجنوب الافريقي بما في ذلك المشكلة الناميبية.

صحيح ان القوات الكوبية والانكولية استطاعت ان تفرض سيطرتها الكاملة على الموقف العسكري عندما ارغمت قوات جنوب افريقيا على الانسحاب من الاراضي الانكولية في (٢٧) اذار سنة ١٩٧٦ كما مر بنا، الا ان ذلك لا يعني نهاية الحرب الدائرة في الجنوب الافريقي بل بالعكس فقد اتخذت ابعاداً خطيرة ارتبطت بعلاقة الصراع الدولي[١]، فالتحالف الامريكي مع جنوب افريقيا

---

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير وفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الدورة العادية الثالثة والاربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في اديس ابابا في المدة من (٢٥) شباط الى (٤) اذار ١٩٨٦، الوثيقة (A/AC.١٣١/٢١٨)، ص٦.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٦-٧.

[١] المصدر نفسه، ص٦.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.Al-Massar.com/Index Ar.htm, op.cit.,p.٢.

[٣] Ibid, pp.٢-٣.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles &id=١٢٤٤, op.cit.,p.٣.

[٥] سوف يرد تفصيل ذلك في المبحث الثالث.

[١] L. H. Gann and Peter Duignau, op. cit., p.٢٧٤.

كان يعكس نوايا امريكية انطوت على فرض سلام يسمح بادخال المنطقة ضمن نطاقها الستراتيجي مما سوف يجعل الانظمة الموالية للسوفيت بما في ذلك حكومة انكولا في موضع تهديد دائم[٢].

لذلك استمر الموقف السوفيتي من تطورات تلك الحرب مكملاً وداعماً للدور الكوبي، بمعنى ان التدخل السوفيتي كان غير مباشر ولكنه كان مؤثراً بدليل ان النفوذ السوفيتي عقب ذلك اخذ بتزايد وبشكل ملحوظ.

وعلى الرغم من ان قدرة السوفيت وحلفائهم في السيطرة على ضبط الاحداث كانت محدودة بسبب عدم كفاية الوسائل اللازمة لفرض تحالف راسخ في المنطقة[٣]. وان النجاح السوفيتي كان يعتمد اساساً على مدى قدرة الاتحاد السوفيتي في تلبية احتياجات دول المنطقة من الاسلحة ومتطلبات التدريب العسكري، الا ان السلاح والتدريب العسكري وهو كل ما استطاع ان يقدمه الروس كان كافياً لفرض نوع من التوازن العسكري[١]، وفيما عدا ذلك فأن دور الاتحاد السوفيتي كان قاصراً ولاسيما فيما يتعلق بمجال التنمية الاقتصادية، لم يستطع ان يرتقي الى مستوى الغرب في التاثير على اقتصاديات الدول الافريقية بما في ذلك انكولا[٢]. فمنذ سنة ١٩٧٥ فاقت المعونات الاقتصادية التي تلقتها انكولا من الغرب مثيلتها من الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية كما رحبت انكولا بالتكنولوجيا وبرؤوس الاموال الغربية التي غزت بقوة قطاعات واسعة من الاقتصاد الانكولي[٣].

المهم ان الاتحاد السوفيتي كان اول الدول التي اعترفت بحكومة مبلا حكومة شرعية لانكولا واصبحت العلاقات بينهما فيما بعد ذات طابع مميز من حيث عمقها وتطورها، وقد اتضح ذلك عند استقبال الرئيس السوفيتي بريجنيف (L.I.Brezhnev) للرئيس الانكولي اوغستينونيتو في موسكو في تشرين الاول سنة ١٩٧٦[٤]. وبعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين القى الرئيس السوفيتي خطاباً جاء فيه (اليوم ولأول مرة يارفيق نيتو يحييكم الشعب السوفيتي واعضاء وفدكم كممثلين شرعيين لبلد مستقل حر وصديق هو انكولا وسوف نواصل تطوير علاقاتنا على قاعدة الاحترام المتبادل)[٥] وانطلاقاً من ذلك تواصل الدعم السوفيتي لحكومة مبلا، اذ بلغ عدد السوفيت المتواجدين في انكولا حوالي الف موظف مدني بالاضافة الى حوالي الف مستشار عسكري بعضهم يشغل مناصب اساسية في هيكل الدفاع الانكولي، وكانت المعونة العسكرية السوفياتية اكثر اهمية من المعونة الاقتصادية التي لم تتجاوز مليون دولار سنة ١٩٧٨[٦].

ان التدخل السوفيتي في انكولا سنة ١٩٧٥ وان كان في ضوء دعم القوات الكوبية والانكولية ومساندتها وارسال الخبراء والمدربين العسكريين ، الا انه ترك مردودات سلبية على سياسة الانفراج مع الولايات المتحدة الامريكية التي جمدت منذ سنة ١٩٧٦[١].

وبالنظر لتعقيدات صناعة السياسة السوفيتية بسبب السرية والغموض الذي غالباً ما كان يكتنف منطلقات تعاملها الخارجي، فان اسباب التدخل السوفيتي في انكولا كان له ابعاد مختلفة ، وبهذا الصدد وصف احد الباحثين الغربيين في شؤون منطقة الجنوب الافريقي وهو جيري فالنتا (Jiri Valenta) التدخل السوفيتي في انكولا بانه نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية السوفيتية وقد اورد تفسيرات مختلفة لذلك في ضوء اتجاهات ثلاثة هي[٢]:

---

[٢] Ibid, p.٢٧٤.

[٣] مركز معلومات الدفاع –واشنطن ، التوسع الجغرافي – السياسي السوفياتي، خرافة ام تهديد، دراسة استراتيجية رقم (١٣) في دراسات استراتيجية، المجلد الاول ١-٢٤، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٦.

[١] تلقت الحركة الشعبية لتحرير انكولا (مبلا) دعماً سوفيتياً لمدة تزيد عن عشر سنوات والنصر الذي تحقق سنة ١٩٧٦ كان نتيجة للنقل الجوي والبحري السوفيتي المكثف لما قيمته (٣٠٠) مليون دولار من الاسلحة والمعدات العسكرية. للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦.

[٢] هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه جنوب افريقيا الجوهر الثابت وظاهر التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠)، القاهرة، تشرين الاول، ١٩٨٧، ص١٠.

[٣] مركز معلومات الدفاع، المصدر السابق، ص٢٦.

[٤] L. I. Brezhnev, our course, peace and socialism, collection of speeches by general and secretary of (CPSU)-central committee L. I. Brezhnev (١٩٧٥-١٩٧٦), Novostis press, Agency publishing House, Moscow, ١٩٧٧, p.٢٢٢.

[٥] Ibid, P.٢٢٣.

[٦] مركز معلومات الدفاع، المصدر السابق، ص٢٧.

[١] احمد ثابت،افريقيا الشيوعية الدولية،مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٧)، آيار ١٩٨١، ص ص١٦٢-١٦٣.

[٢] Jennifer Seymour Whitaker, Africa and United states, vatel interests, New York, ١٩٧٨, pp.١٨٨-١٨٩.

الا**تجاه الاول**: يرى ان التدخل السوفيتي جاء ضمن المنافسة بين القوتين العظيمتين، وان السوفيت عمدوا الى اطالة امد الحرب الاهلية الانكولية لتحقيق مكاسب اقليمية كما ان الدور الامريكي تبلور نتيجة رد فعل للانشطة السوفيتية والكوبية في انكولا.

الاتجاه الثاني: يعتقد ان التدخل السوفيتي يدخل ضمن تنافس القوتين العظيمتين ولكنه يفسر ذلك التدخل بانه استجابة لتراجع الدور الامريكي في الحرب الاهلية- الانكولية.

الاتجاه الثالث: يرى ان التدخل السوفيتي كان يندرج اساساً ضمن السياق العام للنزاع الصيني-السوفيتي، وبهذا المعنى يشبه الكوبيين بأنهم مرتزقة الروس.

وهكذا فان الحرب الأهلية في انكولا اتخذت مناحِي جديدة سادها نوع من التنافس الدولي انتهى بكسب دبلوماسي واستراتيجي للاتحاد السوفيتي ولاسيما بعد ان أفادَ من خبرته في مصر[٣] . إذ تبلورت لديه القناعة بان علاقات التحالف مع دول العالم الثالث لايمكن ان تكون قوية وراسخة ما لم تكن مدعومة بالقوة العسكرية، ولذلك بدات الحكومة السوفيتية تتحرك على وفق استراتيجية تنطوي على مبدأ الاعتماد على الاعوان في انكولا ومحاولة مدهم بالسلاح والمال واستعمال مقاتلين حلفاء من خارج انكولا – وقد كانوا من الكوبين- لتثبيت الوضع في الداخل وتحويله لصالحها[١].

وعليه يمكن القول ان الحرب الاهلية الانكولية بما رافقها من مساعدات سوفيتية لحكومة انكولا والقوات الكوبية قد ساهم في تغيير توازن القوى في افريقيا الجنوبية لصالح حلفاء الاتحاد السوفيتي[٢]. وهذا يعني بقاء الحكومة الثورية في انكولا بمنأى عن التغيير الذي كانت تسعى اليه القوى المعادية لها (يونيتا وفنلا) المدعومة من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية، كما أن التوازن العسكري المسند بتواجد القوات الكوبية والمدعوم من الاتحاد السوفيتي اسقط الى حد كبير محاولات جنوب افريقيا في تسويف المشكلة الناميبية بوساطة وضع معالجات غير واقعية وبعيدة عن روح القرار ٤٣٥ إذ اصبحت تلك المشكلة محور الصراع القائم في جنوب القارة السوداء وعلى وجه التحديد بعد اذار سنة ١٩٧٦[٣]، وان إنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وسحب قوات جنوب افريقيا منها كان الشرط الاساس لأي تسوية دولية لمشاكل الصراع في الجنوب الافريقي.

الموقف الصيني

اما فيما يتعلق بالموقف الصيني من الحرب الاهلية الانكولية فقد اتخذت الحكومة الصينية موقفاً مغايراً لموقف الاتحاد السوفيتي، وهو في الغالب موقف مرده ان القيادة الصينية منذ عهد الثورة الثقافية في الصين (١٩٦٥-١٩٦٩) كانت قد تبنت توجهات اختلفت وتقاطعت مع التصورات السوفيتية إذ اصبحت الايديولوجية نفسها ذات اهمية هامشية فيما يتعلق بسياسة الصين الخارجية[١].

لقد انعكست اثار الخلاف الصيني-السوفيتي بشكل سلبي وخطير على حركات التحرر في العالم ، فالصينيون اقاموا علاقاتهم الخارجية على اسس سياسية ارتكزت على مبدأ معاداة السوفيت في كل مكان ومساندة اية دولة او حركة تحرر- بغض النظر عن طبيعتها واتجاهاتها- معادية للسوفيت حتى ان كانت تلك المساندة على حساب الايديولوجية الماركسية التي آمنت بها

---

[٣] ضمن المدة في اذار ١٩٦٩ الى اب ١٩٧٠ كانت حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل على اشدها، وكان الصراع محتدماً للسيطرة على اجواء السويس في تموز ١٩٧٠، وقد اظهرت القوة الجوية الاسرائيلية ليس فقط استعداداً للاشتباك مع الطيارين السوفيات بل طاقة متفوقة ايضاً، وهذا الموقف جعل السوفيت يدركون خطر التصادم مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو احد عوامل خروجهم الجماعي من مصر في تموز ١٩٧٢. للمزيد من المعلومات ينظر: جوزيف شوربا، تآكل ميزان القوى في الشرق الاوسط، دراسة ستراتيجة رقم (١٥) في دراسات استراتيجية، المصدر السابق، ص١٦.

[١] يوسف روكز، المصدر السابق، ص٦٧.

[٢] ينظر الموقع على الانترنيت:

-http://www.CSUR.org.Za/paper/papwarjr.htm

وعلى العنوان الاتي:

-War and Resistance by Janine Rauch, p.٥.

[٣] Spicer, Michael, Namibia-elsusivein dependence, in the world to day, (England: propper and company LTD), October, ١٩٨٠, p.٤١١.

[١] للمزيد من المعلومات عن الثورة الثقافية في الصين ينظر: جان دوبيه، تاريخ الثورة الثقافية في الصين (١٩٦٥-١٩٦٩)، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١.

الصين[٢]. وحتى الانفتاح الصيني على الولايات المتحدة الامريكية كان موجهاً ضد الاتحاد السوفيتي، ذلك ان الانفراج في العلاقات الصينية-الامريكية الذي توج بالزيارة التي قام بها الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون في سنة ١٩٧٢ الى الصين الذي بلغ ذروته في (١) كانون الثاني سنة ١٩٧٩ بإثر التبادل الدبلوماسي بين الدولتين كان قد احدث شرخاً كبيراً داخل المعسكر الاشتراكي[٣].

ومما زاد في تعميق الخلاف الصيني-السوفيتي التحرك الدبلوماسي الامريكي الناجح في استمالة القيادة الصينية الى جانب حركة يونيتا وفنلا وذلك في لحظة تصاعد المعارك العسكرية في انكولا وتغير ميزان القوى لصالح الحركة الشعبية لتحرير انكولا (مبلا) فقد كثفت الدبلوماسية الامريكية اتصالاتها مع بكين واوفدت رئيس المخابرات المركزية الامريكية (جورج بوش الاب) للتشاور مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الصينية بصدد الوضع في انكولا وذلك في تموز ١٩٧٥ وقد تم الاتفاق على التعاون المشترك لدعم المجموعات المناهضة لحكومة انكولا (يونيتا وفنلا)[٤] ومن البديهي ان ينعكس كل ذلك على تطور المشكلة الناميبية وخاصة بالنسبة لمنظمة سوابو التي خسرت المساندة الصينية نتيجة تحالفها مع حركة مبلا فتحولت المساعدات الصينية الى الاطراف المعادية لها والمدعومة من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية، ومع ذلك فقد تسربت اسلحة صينية الى منظمة سوابو، فالى جانب بنادق سيمينوف (Simenov) الروسية استعمل ثوار سوابو بنادق (AK-٤٧) صينية ايضاً[١].

ومن المفيد هنا الاشارة الى ان الصين احتلت المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي في تقديم الدعم والمعونات العسكرية ضمن نطاق المعسكر الاشتراكي، وبلغت المساعدات السوفيتية اربعة امثال نظيرتها الصينية الى اواخر السبعينيات من القرن الماضي[٢].

وخلاصة القول، ان الخلافات الصينية-السوفيتية كانت قد انعكست سلباً على مجريات الحرب الاهلية في انكولا وتطورات الصراع في الجنوب الافريقي، فلو كان ثمة موقف صيني-سوفيتي موحد، لاصبح من الممكن جداً حسم الصراع في الجنوب الافريقي بشكل مبكر وانهاء تداعياته المختلفة.

ثالثاً: موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب الاهلية في انكولا

تدخلت الولايات المتحدة الامريكية منذ البداية – بقوة- في مجريات الاحداث الدموية في انكولا، على الرغم من معارضة الكونغرس الامريكي ورفضه تمويل العمليات العسكرية هناك[٣]، صرفت الولايات المتحدة الامريكية مبالغ سرية الى "هولدن روبرتو" زعيم الجبهة الوطنية (فنلا) في ايار ١٩٧٥، قدرت بـ(٣٠٠.٠٠٠) الف دولار، من اجل تمويل القتال ضد قوات (مبلا)[٤]. كما وافقت في تموز ١٩٧٥ على صرف مبلغ (٢٠٠.٠٠٠) الف دولار الى (جوناس سافيمبي) زعيم حركة يونيتا[١]، وساهمت

---

[٢] ليليان كريع هاريس، رد فعل الصين على المكاسب السوفياتية الملحوظة في الشرق الاوسط، دراسة استراتيجية رقم (١٤)، في دراسات استراتيجية، المصدر السابق، ص٣.

[٣] صلاح هادي علوان، نظرة الى مركزي الاستقطاب الغربي- الصيني، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٨١، ص٨٥.

[٤] عصام عبد الحسين، المصدر السابق، ص١٧٤.

[١] لطفي جعفر فرج، منظمة سوابو ودورها في تحرير ناميبيا ، ص٣٤.

[٢] عبد الله الاشعل، الصراع الصيني-السوفيتي في اطار الحركة الشيوعية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٥، ص٢١٧.

[٣] يوسف روكز، المصدر السابق، ص٦٨.

[٤] Gerald, J. Bender, Angola Under The Portuguese, The myth and the reality, Heinemann, London, ١٩٧٨.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.moqatel.com/mokatel/data/Behoth/siasia-askria٤/war-Angula/mokatel ١_١-٣.htm

وعلى العنوان الاتي: الحرب في انكولا، ص٢٠.

المخابرات الامريكية في نقل اموال واسلحة تقدر قيمتها بـ(٢٥٠٠٠٠٠٠) مليون دولار لادامة عمليات حركتي (يونيتا وفنلا) في مواجهة حركة (مبلا) عن طريق كل من زامبيا والكونغو (كينشاسا)[٢].

وهكذا فان معارضة الكونغرس الامريكي لم تثنِ الحكومة الامريكية عن التورط في احداث انكولا، وتنفيذ برامجها الخاصة بتقديم المعونات العسكرية الى كل من حركتي (يونيتا وفنلا) الانكوليتين، بما يعنيه ذلك من تدخل امريكي غير مباشر في تلك الحرب[٣].

ومن الجدير بالذكر هنا ان الخدمة الامريكية كانت قد بدأت حملة اعلامية واسعة النطاق لاقناع الرأي العام الامريكي بضرورة التدخل في مجريات الاحداث الدائرة على الارض الانكولية[٤]، وقد جاء على لسان الرئيس الامريكي انذاك جيرالدفورد "ان الامريكيين سوف يندمون طويلاً على الخطأ الكبير الذي ارتكبه الكونغرس بفرض حظر على المساعدات الامريكية الى القوات المناهضة للحركة الشعبية في انكولا"[٥]، اما وزير خارجيته (هنري كيسنجر)، فقد اعلن في مؤتمر لحلف شمال الاطلسي في كانون الاول ١٩٧٥، "ان النشاط السوفيتي في انكولا التي تقع بكل وضوح، خارج مدى مصالح موسكو، هو تهديد خطير وحقيقي لاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين، وكذلك حلفائها في المنطقة"[٦].

وللحد من النشاط السوفيتي في المنطقة تبلورت الاستراتيجية الامريكية في التعامل مع مجريات الاحداث بكل حذر، واصبح الادراك لدى الاوساط الامريكية المعنية مبنياً على ضرورة ادارة الصراع في ضوء مفهوم الحرب بالنيابة او عن طريق الوسيط، أي بمعنى ان توزع المهام على القوى الاقليمية المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية بما يُهيّء لها القدرة على الامساك بزمام المبادرة ومواجهة اية حالة يمكن ان تهدد مصالح الغرب بلا أي تدخل سافر ومفضوح[١].

ولقد استعملت الولايات المتحدة الامريكية في الحرب الاهلية الانكولية اخطر ظاهرة في الصراع ، وهي قيامها بتسخير المرتزقة للتعبير عن سياسة التدخل غير المباشر في مقدرات الشعوب الافريقية، وذلك في ضوء ما قامت به المخابرات الامريكية على تجنيدها اعداداً هائلة منهم وارسالهم للقتال في انكولا مقابل اعطائهم حوافز ورواتب مغرية – مع مساعدة وسائل الاعلام الامريكية التي كانت تعمل على نشر دعايات الترويج لعمليات تجنيد المرتزقة[٢]. كما بدأت شحنات السلاح والمساعدات الامريكية تتدفق اليهما عن طريق الكونغو، ولاسيما بعد تفاقم الازمة الانكولية باتساع دائرة الحرب واتخاذها ابعاداً اقليمية ودولية مختلفة[٣].

انطلاقاً من ذلك اصبحت انكولا في نظر الدول الغربية قاعدة لوجود عسكري وسياسي ومذهبي (الاتحاد السوفيتي وكوبا)، الامر الذي جعلها هدفاً لمخططات الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الامريكية[٤]، وهي الدولة التي ظلت تتمتع بمصالح متنوعة بامتيازات اقتصادية كبيرة في عدد من دول منطقة الجنوب الافريقي ومنها جمهورية جنوب افريقيا وناميبيا[١].

وفي خضم تلك الاحداث المتلاحقة على الساحة الانكولية انتهجت الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها الحميمة جنوب افريقيا سياسة جديدة وهي (سياسة الربط)، واستعملتها ورقةً سياسية للضغط على دول المنطقة وحركات التحرر الوطنية فيهما، من

---

[٢] Ibid, pp.٢٠-٢١.

[٣] Helen Kitchen, U.S. Interests in Africa, New York, Praeger publishers, ١٩٨٣, p.٦٠.

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص١٧.

[٥] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.moqatel.com/mokatel/data/Behoth/siasia-askria٤/war_Angula/mokatel ١-١-٣.htm, op.cit., p.٢١.

[٦] محمد عيسى الشرقاوي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

[١] عصام عبد الحسين نومان، المصدر السابق، ص١٦٣.

[٢] ويلفرد بورشيت وديرك روبوك، المرتزقة في افريقيا، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص٤١٢؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الوثيقة (A/AC.١٣١/١٨٠)، المصدر السابق، ص ص١٨-٢٢.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.moqatel.com/mokatel/data/Behoth/siasia-askria٤/war_Angula/mokatel ١-١-٣.htm, op.cit., p.٣٧.

[٤] Robert. M. price, U.S. Foreiqn policy in sub-saharan Africa: National interest and Global strategy (Berkeley: in statute of international studies, University of California ١٩٧٨), p.٦.

[١] Ibid, p.١٧.

اجل المحافظة على مصلحتيهما المشتركة، زاعمتان حل جميع المشاكل والقضايا المتعلقة في منطقة الجنوب الافريقي ومن بينها المشكلة الناميبية[٢].

وقد عدت تلك السياسة اكثر شطحات السياسة الخارجية الامريكية في الجنوب الافريقي[٣]، لانها فرضت مبدأ الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انكولا، هذا في الوقت الذي كانت ترى فيه انكولا ضرورة التواجد الكوبي العسكري على اراضيها لردع التهديدات المستمرة من قبل قوات جنوب افريقيا وقوات يونيتا المدعومتين من الولايات المتحدة الامريكية[٤].

ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية بهذا الشكل في الحرب الاهلية الانكولية كان يتعارض مع مهمتها بوصفها وسيطاً دوليّاً في قضية النزاع على ناميبيا وساعد على اطلاق بريتوريا في تصعيد الازمات الاقليمية من غير الموافقة على حلول عملية لها[٥].

لقد اصبحت تلك السياسة مطلباً استراتيجياً في ظل ادارة رئيس الولايات المتحدة الامريكية رونالدريغان التي استمرت للمدة من (١٩٨١-١٩٨٩) ، فمنذ سنة ١٩٨١ عززت الولايات المتحدة الامريكية من تحالفاتها الاقليمية وبصفة خاصة مع نظام جنوب افريقيا وحركة يونيتا التي اتخذت من ناميبيا معقلاً ومعسكرات تدريب لها ومخازن للعتاد ومراكز للاتصالات اللاسلكية، وفي الوقت نفسه قدمت ادارة رونالدريغان دعماً سياسياً واقتصادياً اكبر الى جنوب افريقيا ضد شعوب منطقة الجنوب الافريقي مزدرية بشكل مطلق قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والرأي العام العالمي، لذلك فان الخطر على انكولا وبقية دول المواجهة الافريقية اصبح اكبر من أي وقت مضى[١].

فالصراع الاقليمي في الجنوب الافريقي اتخذ ابعاداً استراتيجية مهمة، ذلك ان وجود القوات الكوبية في انكولا كان منطلقاً للتوسع الشيوعي في منطقة الجنوب الافريقي والخوف من امكانية حدوث تغيير سياسي وعسكري في تلك المنطقة بشكل يؤدي الى اقامة نظام شيوعي[٢]، وبالنتيجة سوف تتأثر المصالح الامريكية وبناءً على ذلك حرصت الولايات المتحدة الامريكية على دعم حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ومساندتها للحد من النفوذ الشيوعي في المنطقة[٣].

وبهذا الصدد حدد لايجلبرجر وكيل وزارة الخارجية الامريكية الموقف الامريكي تجاه تطورات الاحداث في الجنوب الافريقي في (٢٣) حزيران ١٩٨٣ على وفق الاولويات الاتية[٤]:

١. وقف توسع النفوذ السوفيتي وازالة الوجود الكوبي من انكولا.
٢. اعادة بناء الاستقرار في الجنوب الافريقي.
٣. تعزيز دور جنوب افريقيا في تحقيق الامن الاقليمي.
٤. الضغط من اجل الحوار مع جنوب افريقيا وتقديم المبادرات في هذا الشأن.

وبناءً على ذلك مضت الولايات المتحدة الامريكية في توثيق علاقاتها الخاصة مع جنوب افريقيا وحاولت الانفراد بالعمل في الجنوب الافريقي وفق اولوية البدء بابعاد الكوبيين والسوفيت منها وتقوية مركز جنوب افريقيا في الاقليم وقيامها بمهمة الشريك

---

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، ص٢.
[٣] اماني محمود فهمي، العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٣)، تموز ١٩٨٨، ص١٨٥.
[٤] عماد الجيار، المصدر السابق، ص٢٠٥.
[٥] اماني محمود فهمي، المصدر السابق، ص١٨٥.
[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.namebase.org/diamond.html

وعلى العنوان الاتي:

- U.S. Aid, p.٨; http://www. third world traveler.com / US_Third world/US_SAfrica_wars.html

وعلى العنوان الاتي:

- The ١٩٨١ southern Africa policy Review, p.١٠.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٨)، المصدر السابق، ص١٥.
[٣] Helen Kitchen, op.cit., p.٦٠.
[٤] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٧٢.

الأستراتيجي[١]، وعلى هذا الاساس اتخذت الولايات المتحدة الامريكية مع جنوب افريقيا موقفاً ثابتاً لربط قضية استقلال ناميبيا او انسحاب قوات جنوب افريقيا من ارض انكولا بانسحاب الكوبيين من الاراضي الانكولية، متجاهلةً مبدأ حق تقرير المصير في ناميبيا ومبدأ سيادة انكولا في اختيار حلفائها ومع استمرار تدهور الاوضاع في جنوب انكولا واصرار حكومة جنوب افريقيا على ضرورة انسحاب القوات الكوبية من انكولا، اصدر مجلس الامن قراراً برقم ٥٣٩ في (٢٨) تشرين الاول ١٩٨٣، تضمن تحذيراً لحكومة جنوب افريقيا نتيجة استمرارها في الربط بين تسوية المشكلة الناميبية وبين انسحاب القوات الكوبية، وطلب من الامين العام للامم المتحدة مواصلة الجهود اللازمة لحل المشكلة الناميبية وفقاً للقرار (٤٣٥)[٢]. كما رفضت دول المواجهة الافريقية الفكرة الامريكية الملحة لربط استقلال ناميبيا او انسحاب قوات جنوب افريقيا من انكولا بانسحاب القوات الكوبية بِعَدِّها قضية سيادة خاصة بأنكولا[٣].

وفي مواجهة هذا الموقف الاقليمي ، قامت جنوب افريقيا بمواصلة سياساتها الاستفزازية تجاه دول المنطقة، وعادت مرة اخرى فاحتلت جنوب انكولا وهددت زمبابوي بالتدخل[٤]. وازاء تلك الخلفية، استمر الموقف الامريكي يراهن على المتغيرات الممكنة في موقف دول المواجهة الافريقية من جهة حكومة جنوب افريقيا العنصرية لتبقى الولايات المتحدة الامريكية هي العامل المساعد والرئيس في الوقت نفسه للوصول بالمنطقة الى شروط السلام الامريكي الكامل.

بيد ان مناخ الوفاق الجديد الذي خيم على المجتمع الدولي وعلى علاقات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية مع بداية وصول الرئيس السوفيتي ميخائيل غور باتشوف الى السلطة سنة ١٩٨٥ وتطبيقه لبرامج الاصلاح السياسي والاقتصادي التي لاقت تعاطفاً شديداً من المجتمع الغربي[١].

وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي عانت منها كل من القوتين العظمتين، اصبح من الصعب على موسكو ان تستمر في تأييد الحكومة الاشتراكية في انكولا ومنظمة سوابو والمؤتمر الوطني في جنوب افريقيا مادياً وعسكرياً وان تسلك واشنطن المسلك نفسه مع حكومة بريتوريا وحركة يونيتا المعارضة لحركة مبلا[٢].

وقد اسفر مناخ الوفاق عن اتفاق نهائي بين انكولا وكوبا وافقت فيه الاخيرة على سحب قواتها من الاولى في حالة انسحاب قوات بريتوريا من ناميبيا، وقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات جهوداً دوليةً مكثفة لوضع حد للحرب الاهلية في انكولا ولمشاكل الجنوب الافريقي بما في ذلك المشكلة الناميبية[٣].

المبحث الثالث

مراحل تحقيق الاستقلال لاقليم ناميبيا

شهدت بدايات النصف الثاني من عقد السبعينيات وطوال سنوات عقد الثمانينيات من القرن العشرين مراحل جديدة لتحركات سياسية ودبلوماسية قام بها المجتمع الدولي من اجل وضع آلية لتحقيق استقلال اقليم ناميبيا، ووصفت تلك التحركات بكونها شائكة ومعقدة، اذ جرت سلسلة من اللقاءات المكثفة للتفاوض بين الاطراف المعنية، وطرحت مجموعة من الاقتراحات هدفها ايجاد صيغة نهائية لحل المشكلة الناميبية، كما اكدت هذه الاقتراحات ضرورة الزام حكومة جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا وانهاء ادارتها غير الشرعية فيها طبقاً لقرار الامم المتحدة ٢١٤٥ القاضي بانهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا كما اسلفنا، وقد تم كل

---

[١] George. W. Shepherd, The united states south Africa policy: The failure of constructive Engagement, Africa Today , Vol.١٣, No.٢., ١٩٨٤, p.٢٣.

[٢] ابراهيم احمد نصر الدين، المصدر السابق، ص٤٩.

[٣] حلمي شعراوي، المصدر السابق، ص١٩٥.

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.third world traveler.com/ US_Third world/ US_S Africa_wars.html, op. cit., pp.٣-٤.

[١] اماني محمود فهمي، المصدر السابق، ص١٨٧.

[٢] المصدر نفسه، ص١٨٨.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://reference.allrefer.com/ encyclopedia/ N/ Namibia-history-the struggle- for-independence. Html.

وعلى العنوان الاتي:

- the struggle for independence, p.٢;http://www.alwatavoice.com / vol.٤, op.cit., pp.٣-٦.

ذلك في ظروف صعبة تزامنت مع تصاعد العمليات العسكرية المسلحة داخل وخارج الاقليم بين مقاتلي منظمة سوابو وقوات جنوب افريقيا، اضافة الى حدة التنافس الدولي والتدخل الخارجي في شؤون منطقة الجنوب الافريقي بكاملها.

وفي ضوء ذلك حاولت حكومة جنوب افريقيا اقامة احزاب سياسية موالية لها من اجل ادامة فرض سيطرتها الاستعمارية عليه، ولممارسة سياساتها العنصرية ولمنع تنفيذ خطة التسوية الدولية التي وضعتها الامم المتحدة التي تجسدت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ ، استعمال تلك الاحزاب لزعزعة الاستقرار في الاقليم مستقبلاً، والحقيقة ان جنوب افريقيا في سياستها تلك انما افصحت عن نواياها الاستعمارية الرافضة لأي مسعاً من شأنه ان يضع حداً للمشكلة الناميبية بما يحقق ارادة المجتمع الدولي بما في ذلك منح الاستقلال الكامل لإقليم ناميبيا، بل بالعكس فقد عمدت الى زيادة اقتسامه بطريق اقامة تلك الاحزاب، وعلى الرغم من ذلك استطاع المجتمع الدولي ان يجبر النظام العنصري في جنوب افريقيا على التنازل عن موقفه الرافض ومنح الاستقلال لناميبيا، في وقت لاحق.

وافقت منظمة سوابو وحكومة جنوب افريقيا على التعاون من اجل تحقيق تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥، ومع هذا فان الاخيرة قامت بمواجهة القرار في السنة نفسها باجراء انتخابات من طرف واحد في ناميبيا وقد قاطعتها منظمة سوابو وبعض الاحزاب السياسية الناميبية الاخرى في الاقليم بسبب عدم شرعيتها، مع محاولة جنوب افريقيا تضليل الرأي العالمي في ضوء تلك الانتخابات على اساس تظاهرها بانها اعطت للشعب الناميبي الحق في التعبير عن رأيه بحرية في الادلاء بصوته واختيار ممثليه في الاقليم، ومع ذلك فان جنوب افريقيا استمرت بادارة ناميبيا بوساطة الائتلافات المتعددة الاعراق التي انشأتها هي في الاقليم[١].

لقد ركزت المفاوضات منذ سنة ١٩٧٨ بين الاطراف المعنية على تطبيق خطة التسوية التي تبنتها الامم المتحدة بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥[٢]، مع ايجاد آلية جديدة تستطيع بوساطتها ارضاء جميع الاطراف المتصارعة بما يؤدي الى تحقيق استقلال الاقليم، الا ان تلك المفاوضات لم تسفِر عن شيء بسبب رفض حكومة جنوب افريقيا أيَّ مسعاً واقعياً من شأنه ان يضع نهاية حقيقية للمشكلة الناميبية، وازاء عدم قدرة المجتمع الدولي المتمثل بالامم المتحدة ومجلس الامن من اتخاذ قرارات رادعة ضد نظام جنوب افريقيا، استمر الاخير في تطبيق سياساته العنصرية في ضوء الائتلاف المتعدد الاعراق الذي أنشأه لادارة الاقليم ضمن نطاق مسؤوليتها المباشرة[٣].

وفي محاوله لتفعيل الاهتمام الدولي بالمشكلة الناميبية التي ظلت معلقة، قدمت مجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة طلباً الى مجلس الامن دعت فيه الى فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا، وبناءً على ذلك اجتمع مجلس الامن في (٢١-٣٠) نيسان ١٩٨١ للنظر في الطلب المقدم، الا انه فشل في اتخاذ أي اجراء بهذا الصدد بسبب الفيتو الذي استعملته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية[١].

ونتيجةً لهذا الفشل توقف مجلس الامن عن مناقشة المشكلة الناميبية إلى منتصف سنة ١٩٨٣، الا ان المفاوضات بين (منظمة سوابو وجنوب افريقيا) استمرت المباحثات حول ايجاد آلية فاعلة لحل المشكلة الناميبية وخروج جنوب افريقيا من المأزق الحقيقي الذي وقعت فيه على المستويين العالمي والاقليمي وحتى على المستوى المحلي، ففي كانون الثاني ١٩٨١ دعى مجلس الامن الاطراف المتصارعة في منطقة الجنوب الافريقي الى عقد مؤتمر في جنيف بسويسرا[٢]. وجاءت موافقة جنوب افريقيا على المشاركة في المؤتمر بهدف الإفادة من الوقت بما يسمح لها تطبيق سياستها العنصرية القمعية في ناميبيا بشكل اوسع ، واعطاء الاحزاب السياسية المحلية التي انشأتها في الاقليم اكبر قدر ممكن من المصداقية التي وعدتهم بها[٣]، وجاءت في كلمة المؤتمر

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.infoplease.com/contry/profiles/Namibia.html

وعلى العنوان الاتي:

-Namibia,pp.١-٢.

[٢] Ibid, p.٢.

[٣] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٦)، المصدر السابق، ص١٥٤.

[١] ابراهيم نصر الدين، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، ص١٢١.

[٢] عقد مؤتمر جنيف في سويسرا للمدة من (٧-١٤) كانون الثاني ١٩٨١، الذي عد فاتحة المطاف للجهود التي قامت بها الدول الغربية في اطار الامم المتحدة على مدى اربع سنوات لتحقيق تسوية سلمية في ناميبيا، وانتهى المؤتمر بالفشل، نتيجة للصعوبات الناجمة عن رفض حكومة جنوب افريقيا إذعانها لقرارات الامم المتحدة واصرارها على ان تعصف بكل جهود المجتمع الدولي الرامية الى تحقيق تسوية سلمية للمشكلة الناميبية. للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر جنيف ينظر:

- الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٦)، المصدر السابق، ص١٥٣.

[٣] ابراهيم نصر الدين، مؤتمر جنيف واستقلال ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٤)، القاهرة، ١٩٨١، ص ص١٨٤-١٨٥.

الافتتاحية التي القاها رئيس مجلس الامن على مسامع المؤتمرين قد قبلها كل من جنوب افريقيا ومنظمة سوابو منذ سنة ١٩٧٨، وانه لا داعي لمراجعتها مرة اخرى وقال "من الاجدر ان نتباحث بالامور التي لازالت عالقة بين الطرفين من اجل كسب الوقت وايجاد آلية فاعلة لانهاء الصراع هناك وتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥"[٤].

القى (سام نكوما) رئيس منظمة سوابو كلمته امام المؤتمرين وضمنها قبول منظمته قرار مجلس الامن ٤٣٥، وقال (انها على استعداد تام للتعاون مع المجموعة التابعة للامم المتحدة والمعنية بتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية وضمان تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥)، واضاف قائلاً (انه على استعداد تام في حال طلب منه المؤتمرون في جنيف الوقف الفوري للعمليات العسكرية في ناميبيا، وانهاء الصراع الدائر هناك بين مقاتلي منظمته وبين قوات جنوب افريقيا)[١].

وان نَمَّتْ تلك الكلمة على شيء فانما على الرغبة الصادقة في انهاء القتال بين الطرفين المتصارعين، وعكست ايضاً مدى الثقة الممنوحة لـ(سام نكوما) من اعضاء منظمته، بل - نجد على العكس من ذلك- اصرار حكومة النظام العنصري في جنوب افريقيا الثابت على رفضها وعدم تعاونها مع أية مبادرة سلمية شاملة من اجل احلال السلام في ناميبيا وتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥[٢].

وفي ختام المؤتمر دعى ممثلوا دول خط المواجهة وممثل دولة نيجيريا وممثل منظمة الوحدة الافريقية في سويسرا انذاك في بيان صحفي مشترك صدر في جنيف، الى فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا، بسبب عدم تعاونها مع منظمة سوابو لوقف اطلاق النار وايقاف كافة الاعمال العسكرية في المنطقة وسحب ادارتها غير الشرعية في ناميبيا[٣].

وهكذا استمر الحال الى ان عاد مجلس الامن مرة اخرى في عقد جلساته للنظر في المشكلة الناميبية بعد توقف دام زهاء سنتين، ففي يوم (٢٣) حزيران (١٩٨٣، اجتمع مجلس الامن لتدارس الاوضاع المتردية والمتفاقمة في الاقليم، نتيجةً للسياسات العنصرية التي كانت تمارسها جنوب افريقيا بهدف اتخاذ خطوات جادة في المرحلة القادمة من اجل تحقيق استقلال ناميبيا[٤]. والواقع ان التحرك الدولي من اجل تسوية المشكلة الناميبية لم يتوقف لحظة، كما لم تتوقف الجهود على مختلف المستويات من اجل التنشيط الكامل للاجراءات اللازمة لتحقيق الحل السلمي لهذه المشكلة[١].

وفي بداية النصف الاول من سنة ١٩٨٥ عزمت حكومة جنوب افريقيا على اتخاذ قرار يقضي بانشاء ما يسمى بـ(حكومة مؤقتة) في وندهوك تسير على وفق سياستها العنصرية ومخططاتها الرامية والى تضليل الرأي العام العالمي، ومما لاشك فيه ان جنوب افريقيا كانت تسعى بوساطة تلك الحكومة الى ابعاد منظمة سوابو عن أي موقع من مواقع المسؤولية الخاصة بالاقليم[٢].

وفي ضوء ذلك اصدر مجلس الامن في (٣) ايار ١٩٨٥ البيان الاتي[٣]:

"بسخط وقلق شديدين، علم اعضاء مجلس الامن بالقرار الذي اتخذ في بريتوريا بانشاء ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا المحتلة احتلالاً غير شرعي، ان هذه المناورة تتعارض مع ارادة المجتمع الدولي المعلنة وتشكل تحدياً لقرارات الامم المتحدة، ولاسيما قرارا مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) اللذان اعلنا ان اية تدابير تتخذها الادارة غير الشرعية في ناميبيا من جانب واحد، تُعَدُّ انتهاكاً لقرارات مجلس الامن ذات الصلة، ملغاة وباطلة... واكد اعضاء المجلس من جديد ان الامم المتحدة مسؤولة عن ناميبيا مسؤولية اولية ومباشرة... وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ انه يجب ان ينفذ تنفيذاً سريعاً وغير مشروط".

وبالرغم من السخط والقلق الشديدين اللذين عبر عنهما رئيس مجلس الامن أنذاك وأعضاؤه لم تتوانَ حكومة النظام العنصري في جنوب افريقيا في انشاء ما يسمى بـ(حكومة مؤقتة) في وندهوك أصرت في تنفيذ قرارها ولم تكترث لأرادة المجتمع

---

[٤] المصدر نفسه، ص١٨٥.
[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٦)، المصدر السابق، ص١٥٣.
[٢] المصدر نفسه، ص ص١٥٣-١٥٤.
[٣] المصدر نفسه، ص١٥٤.
[٤] احمد طه محمد، استقلال ناميبيا والعمل الافريقي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٣)، القاهرة، تموز ١٩٨٣، ص١١١.
[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.Al-massar.com/ Index Ar.htm, op. cit., p.٢.
[٢] Ibid, p.٢.
[٣] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الاربعون، نيويورك، ١٩٨٦، الوثيقة (S/١٧١٥١)،ص ص١٨-١٩.

الدولي وتم ذلك في (١٧) حزيران ١٩٨٥[٤]. وعقب ذلك ادان مجلس الامن النظام العنصري في جنوب افريقيا بقراره المرقم ٥٦٦ في (١٩) حزيران ١٩٨٥، الذي اعلن بموجبه ان هذا الاجراء شكل اهانة صريحة لمجلس الامن وتحدياً لقراراته، ولاسيما القرار ٣٨٥ وقرار ٤٣٥، واعلن ان هذا الاجراء غير مشروع وباطل واعلن ايضاً ان أي جهاز ينشأ نتيجة له لن ينال أي اعتراف سواء من الامم المتحدة او من اية دولة عضو فيها. وقرر المجلس كذلك ان يكلف الامين العام باستئناف الاتصال فوراً مع جنوب افريقيا بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذي سيستعمل في انتخابات الجمعية التأسيسية بإشراف الامم المتحدة[١].

وتواصلت الجهود الدولية سواء أكانت منظمات حكومية أم غير حكومية في عقد مؤتمراتها من اجل حسم المشكلة الناميبية، وكذلك زيادة ممارسة الضغط الدولي على النظام العنصري في جنوب افريقيا بوساطة مجلس الامن بهدف ارغامه على الاعتراف بحق الشعب الناميبي ومنحه حق الاستقلال، على وفق مضمون قرار مجلس الامن ٤٣٥، وفي ضوء ذلك عقد مؤتمر دولي في فيينا للمدة من (٧-١١) تموز ١٩٨٦، حيث دعى هذا المؤتمر الى الاستقلال الفوري لناميبيا، وطلب من مجلس الامن فرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا، اضافة الى ذلك دعى المؤتمر الى تطبيق فوري وغير مشروط لتعديلات التسوية السلمية الشاملة التي اقترحتها الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا التي تجسدت في قراري مجلس الامن ٣٨٥ و٤٣٥[٢].

وعقب تلك الجهود الدولية المتواصلة اكد مجلس الامن سنة ١٩٨٧ انه تم حسم المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ جميعها في قراره المرقم ٦٠١ المؤرخ في (٣٠) تشرين الاول ١٩٨٧[١]، ورحب مجلس الامن باستعداد منظمة سوابو لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا من اجل تمهيد السبل لتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥، وقرر المجلس ايضاً ان يسمح للأمين العام بالشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار القائم بين جنوب افريقيا ومنظمة سوابو لكي يتمكن من اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لتسهيل عمل فريق الامم المتحدة في المدة الانتقالية، وطلب المجلس من الامين العام ان يقدم تقريره الى المجلس ليطلع على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار في اقرب فرصة ممكنة[٢].

وازاء تصاعد نضال الشعب الناميبي ووقوف العالم الى جانب هذا النضال وتمسك الامم المتحدة بخطة التسوية السلمية وظهور المتغيرات الدولية الجديدة وفي مقدمتها التقارب بين القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي)[٣]، واتفاقهما على ايجاد تسوية سلمية للمشكلات والقضايا الاقليمية التي باتت تهدد السلم والامن الدوليين[٤]، اضطرت حكومة جنوب افريقيا الى التسليم بالامر الواقع والموافقة على العمل مع الاطراف المعنية لتنفيذ خطة التسوية في اطار مفاوضات رباعية جرت في لندن للمدة من (٣-٤) أيار ١٩٨٨ وضمت كلٍّ من أنكولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية من اجل مناقشة الوضع القائم في ناميبيا وتطبيق قرار

---

[٤] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية (١٤)، (١٧-٢٠) ايلول ١٩٨٦، الملحق رقم (١)، نيويورك ، ١٩٨٦، الوثيقة (A/S-١٤/١٠)، ص٤.

[١] ينظر نص القرار في: الوثائق الرسمية لمجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن العام ١٩٨٥، السنة الاربعون، ص ص٢١-٢٣.

[٢] لقد حضر المؤتمر الدولي (١٢٨) دولة وكان المشاركون ممثلين لهيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتعددة الحكومات ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) ومنظمة سوابو ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا (ANC) ومؤتمر حركة الوحدة الافريقية في ازانيا (PAC)، وكذلك المنظمات الدولية الوطنية غير الحكومية ، وفي ختام اعمال المؤتمر تم اقرار وثيقتين ضمت الوثيقة الاولى (٣٧) فقرة وكانت تمثل برنامج العمل، اما الوثيقة الثانية فقد احتوت على (٢٥) فقرة وكان عمل هذه الوثيقة يمثل الاعلان الفوري لاستقلال ناميبيا على وفق قرار مجلس الامن ٤٣٥. للمزيد من التفاصيل عن المؤتمر الدولي ينظر: منشورات الامم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا، فيينا، (٧-١١) تموز ١٩٨٦.

[١] ينظر نص القرار في: الوثائق الرسمية لمجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن لعام ١٩٨٧، السنة الثانية والاربعون، نيويورك، ١٩٨٨، ص ص٢٢-٢٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٣.

[٣] احمد يوسف القرعي، فلسطين وتجربة استقلال ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٠)، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٣٠.

[٤] المصدر نفسه، ص ص٢٣٠-٢٣١.

مجلس الامن ٤٣٥، والذي اعطى لناميبيا حق استقلالها والزام القوات الكوبية الموجودة في انكولا بالانسحاب، وفي نهاية المفاوضات صدر البيان المشترك الاتي[٥]:

"اجتمعت وفود من جمهورية جنوب افريقيا وجمهورية انكولا الشعبية وجمهورية كوبا والولايات المتحدة الامريكية في لندن للمدة من (٣-٤) ايار ١٩٨٨، من اجل تنفيذ خطة التسوية الدولية لحل المشكلة الناميبية.. وكان هذا هو الاجتماع الاول الذي تشارك فيه الاطراف الاربعة، ... ان هذا الحضور الكبير من قبل كافة الاطراف شكل مؤشراً على النية في التفاوض، او في الاقل، في جس النبض، واستشفاف المواقف والخطط المتعلقة بالحل، ان جلوس جنوب افريقيا على مائدة المفاوضات –وهي المتفوقة عسكرياً واستراتيجياً على البلدان الافريقية المحيطة بها- والى جانبها زعيمة الامبريالية العالمية بذاتها، يعد انجازاً سياسياً ودبلوماسياً لصالح شعوب افريقيا وقضاياها التحررية، ... الخ".

وتجددت مفاوضات الجولة الثانية في القاهرة في (٢٤) حزيران ١٩٨٨ وفي نهاية المفاوضات صدر البيان الاتي[١]:

"اجتمعت في القاهرة وفود كل من جمهورية جنوب افريقيا وجمهورية انكولا وجمهورية كوبا والولايات المتحدة الامريكية للمدة من (٢٤-٢٥) حزيران ١٩٨٨، من اجل مواصلة الاعمال التي بداتها في الجولة الاولى، والموجهة نحو التوصل الى اتفاق اقليمي للنزاع في اقليم ناميبيا...".

واستمرت الاطراف المعنية في التحضير لعقد الجولة الثالثة من المفاوضات ، وفي هذا السياق تم عقد اجتماع تحضيري للوفد الكوبي –الانكولي المشترك في هافانا (العاصمة الكوبية) وذلك في (٨) تموز ١٩٨٨، استعداداً للجولة الثالثة التي عقدت في نيويورك للمدة من (١١-١٣) تموز ١٩٨٨، وتم مناقشة جدول اعمالها السري وفي ختام الاجتماع صدر البيان الاتي[٢]:

"اجتمعت وفود كل من انكولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة الامريكية للمدة من (١١-١٣) تموز ١٩٨٨، في جزيرة الحكام (Governers Island) في نيويورك، من اجل التقدم في الجهود الرامية الى التوصل لحل الصراع في اقليم ناميبيا...".

واعلنت كوبا رسمياً في (٢١) تموز ١٩٨٨، ان الحكومات الثلاث المعنية بالحل السياسي، قد ابلغت الولايات المتحدة الامريكية الوسيطة، بموافقتها على (وثيقة المبادئ)[١] التي على اساسها استمرت مفاوضات الجولة الرابعة التي عقدت في جنيف (سويسرا) للمدة من (٢-٥) آب ١٩٨٨، وفي الثامن من اب للسنة نفسها صدر بالتزامن في كلّ من هافانا ولواندا وبريتوريا وواشنطن البيان المشترك الاتي[٢]: "اجتمعت الاطراف المعنية في جنيف (سويسرا) للمدة من (٢-٥) اب ١٩٨٨ وذلك من اجل مواصلة جهودها الرامية الى ايجاد حل سلمي للصراع في ناميبيا، استناداً الى التقدم الذي تحقق في لندن والقاهرة ونيويورك، اذ كانت مفاوضات جنيف تفصيلية وايجابية ومثمرة..."[٣].

واتفقت وفود كل من انكولا وكوبا وجنوب افريقيا على سلسلة من الخطوات الضرورية، لتمهيد الطريق امام استقلال ناميبيا، بموجب قرار مجلس الامن ٤٣٥ لتحقيق السلام في ناميبيا، اذ تم اتفاقهم بناءً على توصية الامين العام لمنظمة الامم المتحدة على ان يكون اليوم الاول من شهر تشرين الثاني ١٩٨٨، بدايةً لتطبيق القرار، وصادقت وفود تلك الاطراف المشاركة في

---

[٥] للمزيد من المعلومات على ما تظمنه البيان ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com/ articles.Php?Go=articles & id=١٢٤٤,vol.٢,op.cit., p.٤.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.almassar.com/ link ١٨.html, op.cit., p.١.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com/ articles. Php?Go=articles & id=١٢٤٤,vol.٢,op.cit., p.٩.

[١] لقد شكلت تلك الوثيقة انتصاراً سياسياً ودبلوماسياً استناداً الى موازين قوى عسكرية ميدانية، ولها صلاحية قانونية دولية، وتمثل في الواقع تنازلاً اضطرارياً من جنوب افريقيا –المتفوقة عسكرياً في جنوب القارة السوداء–وقد تكون هذه هي المرة الاولى في تاريخ منظمة الامم المتحدة، التي تمتثل فيها قوة دخيلة محتلة عنصرية لها، وتبدي استعدادها رسمياً وتقر وثائقياً تطبيق قرار صادر عن منظمة الامم المتحدة التي تمثل الارادة الدولية. للاطلاع على نص الوثيقة ينظر الملحق رقم (٤).

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.infoplease.com/country/profiles/Namibia.html, op.cit., p.٢.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com,op. cit., vol.٢. p.١١.

المفاوضات بعد موافقة حكوماتهم على ابرام نص اتفاق ثلاثي ضم على شكل معاهدة (وثيقة المبادئ) التي تم التفاوض بشأنها في جزيرة الحكام في نيويورك التي صادقت عليها حكومات تلك الوفود في (٢٠) تموز ١٩٨٨[١].

وتماشياً مع مفاوضات الجولة الرابعة، استمرت الاتصالات والمشاورات بين الاطراف المعنية المختلفة، ففي (١٧) اب ١٩٨٨، صدر البيان المشترك الاتي[٢]:

"على اساس الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف يوم (٥) اب ١٩٨٨، بين انكولا وكوبا وجنوب افريقيا، بوساطة الولايات المتحدة الامريكية، اجتمع خبراء عسكريون من هذه الدول للمدة من (١٥-١٦) اب ١٩٨٨، في (رواكانا Ruacana) – وهي نقطة حدودية بين انكولا وناميبيا وناقش الخبراء الخطوات العملية من اجل تشكيل (لجنة اشراف عسكرية مشتركة)[٣]، يناط بها ترجمة الاهداف العسكرية المحدودة التي تم التوصل اليها في اتفاق جنيف، بغية ضمان وقف الاعمال العدائية، وتمهيد الطريق امام تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)...".

وعقدت الجولة الخامسة من المفاوضات بمشاركة جميع الاطراف المعنية في برازافيل (الكونغو الشعبية) للمدة من (٢٤-٢٦) اب ١٩٨٨، لكي تكشف مجدداً عن مناورات ومماطلات عنصريي جنوب افريقيا، فاقتصر عمل الجولة الخامسة على اللقاءات الثنائية والتباحث بشأن حل القضايا المعقدة، التي كانت تحول دون اتفاق وفود الاطراف المتفاوضة، وفي نهاية الجولة صدر البيان الختامي الاتي[٤]:

"اجتمعت في برازافيل للمدة من (٢٤-٢٦) اب ١٩٨٨، وفود كل من انكولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية ، من اجل مواصلة المفاوضات بهدف ايجاد حل سلمي للصراع في ناميبيا، وخلال تلك الجولة من المفاوضات تم التوصل الى اتفاق بين حكومتي انكولا وكوبا بوضع جدول زمني يحدد فيه موعد انسحاب القوات الكوبية نحو الشمال الانكولي، ومن ثم يتم انسحابها من هناك تدريجياً وبشكل كامل، وكذلك تم مناقشة مواضيع اخرى في تلك الجولة التي كانت لها صلة وثيقة بالحل الشامل للصراع، ومناقشات برازافيل كانت جدية تفصيلية وبناءة، تبادلت فيها الوفود المشاركة الاراء، وكذلك نظرت في بدائل قد تكون مؤاتية لحل النقاط التي بقيت عالقة، وقرر المشاركون كافة ضرورة اجراء مشاورات مع حكوماتهم واطلاعهم على نتائج ما توصلوا اليه في تلك الجولة، ولهذا اتفقوا على الاجتماع مجدداً في الاسبوع الذي يبدأ يوم (٥) ايلول ١٩٨٨،...".

وتواصلت مفاوضات الجولة السادسة للوفود المشاركة المعنية في عقد اجتماعاتها في برازافيل للمدة من (٧-٩) ايلول، من اجل إجراءات الحل السلمي للصراع في ناميبيا وحل المشكلة الناميبية ، وقد شكلت تلك الاجتماعات استئنافاً للجولة الخامسة التي عقدت للمدة من (٢٤-٢٦) اب ١٩٨٨، في برازافيل كما اسلفنا[١].

واستمراراً لمواصلة الجهود المبذولة من جميع الوفود المشاركة في المفاوضات بدأت مفاوضات الجولة السابعة التي تم عقدها في برازافيل ايضاً للمدة من (٢٦-٢٩) ايلول، وقد شهدت المفاوضات اختلافاً في وجهات نظر الاطراف المشاركة حول تحديد الجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه في الجولة الخاصة بانسحاب القوات الكوبية من انكولا، فجنوب افريقيا حاولت تحديده بعام واحد (أي المدة نفسها التي حددتها الامم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥، وحسب ما صرح به رئيس وفدها (نيل فان هيردين Neil Van Heerden) الذي اكد وجود علاقة ثابتة بين تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ وانسحاب القوات الكوبية من انكولا، ويعني ذلك العودة الى مفهوم (الربط Linkage) الذي كان يشكل عقبة امام تقدم المفاوضات، من اجل الحل السلمي في ناميبيا، وانهاء المشكلة الناميبية.

---

[١] Ibid, pp. ١١-١٢.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.nationsencyclopedia.com/ United- Nations/ Independence- of – colonial-peoples- PROGRESS- of – DECOLONIZATION.html

وعلى العنون الاتي:

-the problem of Namibia (South west Africa), p.٢.

[٣] تم تشكيل لجنة الاشراف، وصادقت كافة الاطراف على لائحة ضبط نشاطاتها، وضمت اللجنة ضباطاً من القوات المسلحة الانكولية والكوبية والجنوب افريقية.

[٤] Africa South of the Sahara, ١٩٩١, op. cit., p.٧٤٤;

ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.policyeommander.com

وعلى العنوان الاتي:

- Difficult negotiations, p.١.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.alwatanvoice.com/ vol.٣, op. cit., p.٢.

وفي الثلث الاول من تشرين الاول ١٩٨٨ ، عقدت عدة لقاءات غير رسمية بين الوفود المشاركة في المفاوضات المستمرة في نيويورك، وكان ذلك يعني بداية الجولة الثامنة، اذ لم تسفر عن شيء ايجابي يذكر لدفع المفاوضات نحو الامام فاعلنت كوبا من جانبها استبعادها التوصل الى اتفاق بين الوفود المشاركة، بسبب الهوة العميقة بين مواقف الاطراف المتفاوضة، وكان ذلك يعزى –بشكل رئيس- الى جنوب افريقيا، اذ حاولت العودة مرة اخرى الى سياسة ربط انسحاب قواتها من ناميبيا ، مقابل انسحاب القوات الكوبية من انكولا، وذلك طبقاً للجدول الزمني الذي تمت الموافقة عليه من جميع الاطراف المتصارعة في الجولات السابقة، وبالنتيجة كان ذلك يعني تفكيك القوات الكوبية في انكولا[١].

على الرغم من عدم احراز تقدم في الجولة الثامنة في نيويورك، عادت الوفود المشاركة للاجتماع مجدداً في جولة تاسعة من المفاوضات في جنيف، للمدة من (١١-١٥) تشرين الثاني ١٩٨٨، وشارك فيها للمرة الاولى ممثل عن الاتحاد السوفيتي بصفة مراقب وهو (اناطولي آداماشين Anatoli Adamashin)، وتم تمديد الجلسة يوماً اضافياً، بسبب عدم توصل الاطراف المشاركة في المفاوضات الى صياغة نهائية لبنود البيان الختامي، على الرغم من ذلك صدر البيان الختامي الآتي يوم (١٦) تشرين الثاني ١٩٨٨[٢]:

"عقد وفود كل من انكولا وكوبا وجنوب افريقيا بوساطة من الولايات المتحدة الامريكية مشاورات غير رسمية في جنيف للمدة من (١١-١٥) تشرين الثاني ١٩٨٨، من اجل استمرار المفاوضات الهادفة الى التوصل لحل المشكلة الناميبية واحلال سلام اقليمي دائم، وخلال المشاورات ناقشت الوفود مواضيع اخرى من بينها، موضوع الجدول الزمني لتراجع القوات الكوبية باتجاه الشمال الانكولي، والانسحاب التدريجي والكامل لهذه القوات من انكولا، على اساس اتفاق ابرم بين حكومتي انكولا وكوبا في الجولات السابقة من المفاوضات، ووافقت الوفود على التشاور مع حكوماتها حول تحديد الجدول الزمني المقترح، وكذلك اقرت الوفود عقد جولة ختامية للمفاوضات في برازافيل في تاريخ لم يحدد موعده، وفي المدة من (١٧-٢٢) تشرين الثاني ١٩٨٨، صادقت الاطراف: (انكولا وكوبا وجنوب افريقيا) على نتائج الجولة التاسعة واعلنت منظمة سوابو ايضاً عن دعمها لها...".

وفي (١٢) كانون الاول ١٩٨٨ بدأت جولة اخيرة من المفاوضات الرباعية بحضور ممثل الاتحاد السوفيتي (اناطولي اداماشين) ووقعت الوفود المشاركة في الاجتماع على وثيقة اساسية اطلق عليها اسم "بروتوكول برازافيل"[١].

وعقب التوقيع على بروتوكول برازافيل جاءت مرحلة الاعداد الحثيث للتوقيع على الاتفاقيات الختامية في نيويورك ففي (٢٢) كانون الاول ١٩٨٨، وبحضور وزراء خارجية البلدان الثلاثة (انكولا وكوبا وجنوب افريقيا) والامين العام لمنظمة الامم المتحدة بصفة شاهدٍ على توقيع الاتفاقيات، ووزيري خارجية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والاعضاء الدائميين في مجلس الامن الدولي، وفي مقر منظمة الامم المتحدة في نيويورك تم التوقيع على الاتفاق الثلاثي بين كل من (انكولا وكوبا وجنوب افريقيا)، والاتفاق الثنائي بين (انكولا وكوبا) متوجين بذلك مرحلة مضنية من المفاوضات المعقدة الطويلة، التي كانت تتعلق اساساً بمصير اخر مستعمرة في القارة الافريقية المتمثلة بـ(اقليم ناميبيا) وامن انكولا وسلامتها في ضوء تسوية شاملة في اطار الامم المتحدة ، وتم الاتفاق بين الاطراف المعنية بتحديد اليوم الاول من شهر نيسان ١٩٨٩، موعداً لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥، وشكلت لجنة مشتركة لهذا الغرض[١].

ومنذ ذلك الحين تعهدت جنوب افريقيا بسحب قواتها من ناميبيا طبقاً لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ، كما تعهدت حكومة جنوب افريقيا وانكولا بالتعاون مع الامين العام بضمان استقلال ناميبيا عن طريق اجراء انتخابات حرة وعادلة[٢]، ومن جانب اخر تم التوقيع على اتفاق ثنائي بين (انكولا وكوبا) تقرر ان يتم بموجبه انسحاب القوات الكوبية جميعها من انكولا في موعد اقصاه الاول

---

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.policyeommander.com, op.cit., p.٢;

وكذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.alwatanvoice.com/ , vol.١, op. cit., pp.٣-٤.

[٢] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:

-http://www.nationsencyclopedia.com/,op.cit.,pp.٢-٣; http://www.alwatanvoice.com/ vol.٣, op.cit., p.٤.

[١] للاطلاع على بنود ومحتوى البروتوكول ينظر الملحق رقم (٥).

[١] Afrca south of the sahara, ١٩٩١, op. cit., p.٧٤٤; http://home, wanadoo.nl/ Rhodesia/swatf.html, op. cit., p.١٦.

[٢] جريدة القبس الكويتية، ١٩٩٠/٣/٣٠.

من تموز ١٩٩١، وذلك طبقاً للمادة (١)[٣] من الاتفاق الذي جرى بينهما، وحددت الاتفاقية المدد الزمنية وعدد المقاتلين الذين سَيُسْحَبُون من انكولا وكما يأتي[٤]:

أ. لغاية الاول من تشرين الثاني ١٩٨٩، يتم سحب (٢٥) الف جندي.
ب. لغاية الاول من نيسان ١٩٩٠، يتم سحب (٣٣) الف جندي.
ج. لغاية الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٩٠ ، يتم سحب (٣٨) الف جندي.
د. لغاية الاول من تموز ١٩٩١، يتم سحب (٥٠) الف جندي.

واصدر مجلس الامن قراره المرقم (٦٢٩) المؤرخ في (١٦) كانون الثاني ١٩٨٩، الذي تقرر فيه ان يكون اليوم الاول من نيسان ١٩٨٩، هو اليوم الذي يبدأ فيه تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥، وذلك طبقاً لما اقرته وثيقة بروتوكول برازافيل في الجولة الاخيرة من المفاوضات، وطلب من الامين العام ان يبدأ باتخاذ الترتيبات اللازمة لوقف شامل ورسمي لاطلاق النار بين منظمة سوابو وجنوب افريقيا، وان يقوم بتقديم تقريره الى مجلس الامن بشأن اعادة النظر في الاحتياجات اللازمة لفريق الامم المتحدة للمساعدة في المدة الانتقالية[١]، وجاءت موافقة مجلس الامن على تقرير رئيس المجلس بموجب قراره رقم (٦٣٢) والمؤرخ في (١٦) شباط ١٩٨٩، الذي تقرر فيه تنفيذ قرار مجلس الامن (٤٣٥) بصيغته النهائية الذي اعطى للشعب الناميبي الاشتراك بحرية مطلقة بلا خوف في العملية الانتخابية بإشراف الامم المتحدة، بما يؤدي الى تحقيق استقلال ناميبيا[٢].

وانطلاقاً من ذلك باشرت جنوب افريقيا بحل ادارتها في ناميبيا في شهر نيسان ١٩٨٩، وبدأت قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة بممارسة الاعمال الموكلة اليها في الاقليم، ومع ذلك فقد استمر مجلس الامن في اتخاذ قراراته الخاصة بالمشكلة الناميبية، حتى قبيل حصول الاقليم على استقلاله النهائي، ففي (٢١) اب ١٩٨٩ عقد مجلس الامن اجتماعه للنظر في المشكلة الناميبية وقرر المجلس دعوة ممثلي افغانستان وزمبابوي الى الاشتراك في الاجتماع، واصدر مجلس الامن في جلسته (٢٨٨٠) القرار المرقم (٦٤٠) والمؤرخ في (٢٩) اب ١٩٨٩، والخاص بتحقيق استقلال ناميبيا، واستعرض المجلس بشكل مباشر عملية تنفيذ قراره رقم ٤٣٥[٣].

وفي ضوء ذلك جرى تنظيم الية عمل الانتخابات في ناميبيا للمدة من (٧-١١) تشرين الثاني ١٩٨٩، بهدف تشكيل جمعية تاسيسية[٤] مؤلفة من (٧٢) عضواً وباشراف الامم المتحدة مراقبتها، ومن الجدير هنا أن نشير الى إن (عشرة احزاب سياسية كانت مشاركة في تلك الانتخابات)[٥]، واشترك في تلك الانتخابات اكثر من ٩٦% من عدد الناخبين في عملية التصويت وجاءت نتائج الانتخابات لصالح منظمة سوابو التي حصلت على نسبة (٥٧.٣%) من مجموع الاصوات أي بمعدل (٤١) مقعداً من مقاعد الجمعية التأسيسية، مقابل حصول تحالف تيرنهال الديمقراطي على نسبة (٢٨.٥%) من مجموع الاصوات أي بمعدل (٢١) مقعداً من مقاعد الجمعية التأسيسية المنتخبة الذي جاء بالمرتبة الثانية بعد منظمة سوابو، اما باقي المقاعد العشرة فقد حصلت عليها الاحزاب السياسية الاخرى المتباينة التي شاركت في عملية الانتخابات في ناميبيا سنة ١٩٨٩[١].

وعلى الرغم من جميع تلك العراقيل والصعوبات التي واجهت عملية تتابع مراحل تحقيق استقلال ناميبيا، حقق قرار مجلس الامن ٤٣٥ انتقالاً سلمياً للاستقلال بعد انتخابات حرة وعادلة مارسها الشعب الناميبي للمدة من (٧-١١) تشرين الثاني ١٩٨٩، وبموجب ذلك شكلت جمعية تأسيسية باشراف الامم المتحدة وإدارتها، وطبقاً للقرار ٤٣٥ ، عيَّنت جنوب افريقيا مستشارها

---

[٣] اذ نصت المادة رقم (١) من الاتفاقية الثنائية على ان تشرع القوات الكوبية المتمركزة في انكولا، والتي بلغ قوامها مئة وخمسين الف جندي تقريباً، تتراجع على مراحل نحو خطي عرض ١٥ و١٣ الانسحاب الكامل نحو كوبا، وفقاً للجدول الزمني المعد لذلك. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.alwatanvoice.com/ pulpit.php? go= articles & id=١٢٤٣, vol.٤, op. cit., p.٢.

[٤] Ibid, p.٢.

[١] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الرابعة والاربعون، ملحق كانون الثاني وشباط واذار ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٤٥٧)، ص٣ ومابعدها.

[٢] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٤٤)، نيويورك، (١٥) حزيران ١٩٨٩، ص١٢٨.

[٣] وللاطلاع على نص قرار مجلس الامن الدولي ٦٤٠ (١٩٨٩) ينظر الملحق رقم (٦).

[٤] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت: -http://www.almassar.com/ link ١٨. html
وعلى العنوان الاتي: ناميبيا (١٩٨٨-١٩٩٠) وتيمور الشرقية (١٩٩٩-٢٠٠٥)، ص١.

[٥] الاحزاب السياسية التي شاركت في عملية الانتخابات في ناميبيا للمدة من (٧-١١) تشرين الثاني ١٩٨٩ هي: حزب العمل الوطني المسيحي وحزب العمل الديمقراطي المسيحي من اجل العدالة الاجتماعية وحزب تيرنهال الديمقراطي لناميبيا وحزب المؤتمر الفدرالي لناميبيا والحزب الوطني الديمقراطي لناميبيا وحزب الجبهة الوطنية لناميبيا وحزب الجبهة الوطنية القومية لناميبيا وحزب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الديمقراطيين (سوابو-د) وحزب الجبهة الديمقراطية المتحدة لناميبيا، اضافة الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). للمزيد من التفاصيل عن النسب وعدد المقاعد التي حصلت عليها تلك الاحزاب ينظر: الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الرابعة والاربعون، (١٤) تشرين الثاني ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٩٦٧)، ص٣.

[١] المصدر نفسه، ص٥١.

(لويس بينار Louis Pienaar) حاكماً عام لادارة ناميبيا في المدة الانتقالية، وقد بدأ التطبيق الفعلي للقرار ٤٣٥، في سنة ١٩٨٩، وتم الاشراف عليه من الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة (مارتي اهتيساري Mr.Martti Ahtisaari) ، وتمت مساعدته من مجموعة المساعدة على الانتقال التابعة للامم المتحدة[٢]. كما بدأ الشروع بتطبيق خطة السلام بسحب القوات الكوبية من انكولا وسحب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا وحل وحدات الجيش النامیبي وعودة اللاجئين المسجلين لدى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للامم المتحدة واطلاق سراح السجناء السياسيين المعتقلين والغاء القوانين العنصرية والقمعية المخالفة للقضايا الانسانية التي كانت تطبقها جنوب افريقيا في ناميبيا وتسجيل الناخبين وانتخاب الجمعية التأسيسية لصياغة دستور لناميبيا المستقلة[٣].

وبعد ان انتهت عملية الانتخابات في ناميبيا وتم تشكيل الجمعية التأسيسية، قامت هذه الجمعية بعقد اول اجتماع لها في (٢١) تشرين الثاني ١٩٨٩، وكان اول عمل قامت به الجمعية التأسيسية هو التحضير لوضع دستور دائم للبلاد[١]، وبعد يوم واحد من مباشرة الجمعية التأسيسية المنتخبة اعمالها، بدأت مجاميع قوات جنوب افريقيا تغادر الاراضي النامیبية، ثم تلى ذلك اقرار الدستور الجديد لناميبيا بتصويت اعضاء الجمعية المنتخبة عليه بالاجماع في (٩) شباط ١٩٩٠، وفي اليوم نفسه ابلغت الجمعية التأسيسية بالصياغة النهائية لدستور ناميبيا المستقلة التي تمت الموافقة عليها بتوافق جميع الاطراف[٢].

وفي يوم (١٦) شباط ١٩٩٠، انتخبت الجمعية التأسيسية في ناميبيا (سام نكوما) زعيم منظمة سوابو رئيساً للبلاد لمدة خمس سنوات[٣]، وذلك طبقاً للمادة (٢٩) من دستور ناميبيا المستقلة الجديدة[٤]، وفي يوم (٢١) اذار ١٩٩٠، تم اعلان حصول ناميبيا على استقلالها ، وحضر في ذلك اليوم وزير الخارجية الامريكية "جيمس بيكر" ليكون ممثلاً للرئيس الامريكي (جورج بوش)، وفي اليوم نفسه قام الوزير بعمل مهم وهو افتتاحه السفارة الامريكية في العاصمة النامیبية (وندهوك)، تأكيداً لاعتراف الولايات المتحدة الامريكية باستقلال ناميبيا، زيادةً على اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين[٥].

وهكذا حققت ناميبيا استقلالها وقبلت عضواً في منظمة الامم المتحدة، بموجب قرار مجلس الامن رقم ٦٥١ والمؤرخ في (٢٩) اذار ١٩٩٠[٦]، وبعد مضي اقل من شهر على قرار مجلس الامن ٦٥١، وبالتحديد في يوم (٢٣) نيسان ١٩٩٠، اصبحت ناميبيا الدولة المائة والستون في منظمة الامم المتحدة[١].

وهكذا اثمرت الجهود الدولية بعد عناء طويل بارغام النظام العنصري في جنوب افريقيا بتخليه عن ناميبيا وقبوله قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة وقرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بخطة التسوية الدولية الشاملة للمشكلة النامیبية، اضافة الى ذلك تحققت طموحات الشعب النامیبي ورغباته بعد نضال وكفاح مَرِيْرَين ضد المحتل الاجنبي دام اكثر من خمسٍ وسبعين عاماً وهم يرزحون تحت وطأة ذلك المحتل الشرس وفي النهاية تم حصولهم على تحقيق السيادة والاستقلال التام لبلدهم وحل مشكلتهم المشكلة النامیبية.

---

[٢] كانت تتألف تلك المجموعة من (٤٤٢٦) عنصراً عسكرياً و(١٥٠٠) عنصر شرطة و(٤٣٧) عنصراً مدنياً، وكانت تلك العناصر المختلفة قد جاءت من (١٠٩) دولة. للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.grnnet.gov.na/ Nam – Nutshell/ History/ Independence.htm
وعلى العنوان الاتي: - Namibia in anutshell history, p.١.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.almassar.com/ news ٢٥.html, op. cit., p.٢.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://dosfan. Lib. Uic.edu/ ERC/ bganotes/ of/ Namibia ٩٥٠٤.html, op. cit., p.٧.

[٢] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، تقرير اضافي من الامين العام عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا، (١٦) اذار ١٩٩٠، الوثيقة (S/٢٠٩٦٧/ Add.٢)، ص١.

[٣] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.amin.org/views/uncat/٢٠٠٤/jan/jan ١١٢.html, op.cit., p.٢.

[٤] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، الوثيقة (S/٢٠٩٦٧/Add.٢)، المصدر السابق، ص٣٢.

[٥] المصدر نفسه، ص٤١ كذلك ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://dosfan.Lib.Uic.edu/ERC/bgnotes/of/Namibia ٩٥٠٤.html, op.cit., p.٨.

[٦] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الخامسة والاربعون، ملحق تموز واب وايلول ١٩٩٠، الوثيقة (S/٢١٤٨٦)، ص٨٣.

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
-http://www.amin.org/views/uncat/٢٠٠٤/jan/jan ١١٢.html, op. cit., p.٢.

تطور المشكلة الناميبية

١٩٦٦-١٩٩٠

رسالة تقدم بها الطالب

محمد كاظم حمزة الجبوري

الى مجلس كلية التربية / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في

التاريخ الحديث

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

عصام عبد الحسين نومان الدليمي

ذو الحجة ١٤٢٧هـ كانون الاول ٢٠٠٦م

الملحق رقم (١)[1]

القرار ٢١٤٥ (الدورة ٢١)

مسألة افريقيا الجنوبية الغربية

إن الجمعية العامة، تؤكد من جديد حق شعب افريقيا الجنوبية الغربية - غير القابل للتصرف- في الحرية والاستقلال، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في (١٤) كانون الاول ١٩٦٠، وقرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة باقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت الانتداب.

كما أكدت الى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في (١١) تموز ١٩٥٠، التي قبلتها الجمعية العامة في قرارها ٤٤٩ الف (الدورة ٥) المتخذ في (١٣) كانون الاول ١٩٥٠، الفتوى الصادرة في (٧) حزيران ١٩٥٥ والفتوى الصادرة في (١) حزيران ١٩٥٦، وكذلك الحكم الصادر في (٢١) كانون الاول ١٩٦٢، التي قررت ان افريقيا الجنوبية مازالت مقيدة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب المعهود به اليها في (١٧) كانون الاول ١٩٢٠، وان الامم المتحدة تملك- بوصفها خليفة عصبة الامم- سلطة اشرافية بالنسبة الى افريقيا الجنوبية الغربية.

يساورها قلق شديد للحالة القائمة في هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب، تلك الحالة التي تدهورت تدهوراً خطيراً اثر حكم محكمة العدل الدولية الصادرة في (١٨) تموز ١٩٦٦.

وقد درست تقارير اللجان المختلفة التي انشئت لممارسة وظائف الامم المتحدة في الاشراف على ادارة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية الموضوع تحت الانتداب.

واقتناعاً منها بان ادارة افريقيا الجنوبية لهذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب قد جرت على نحو مخالف لوثيقة الانتداب وميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

تؤكد من جديد قرارها ٢٠٧٤ (الدورة ٢٠) المتخذ في (١٧) كانون الاول ١٩٦٥، ولاسيما الفقرة (٤) منه التي أدانت فيها سياسة الفصل والتمييز العنصريين اللتين تتبعهما حكومة افريقيا الجنوبية في افريقيا الجنوبية الغربية لكونها تشكل جريمة ضد الانسانية.

تؤكد ان مشكلة افريقيا الجنوبية الغربية هي مسألة تدخل في نطاق احكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥).

ترى ان جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بادارة هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب، ولتأمين رفاه السكان الاهلين وامنهم، قد باءت بالفشل.

تدرك التزامات الامم المتحدة حيال شعب افريقيا الجنوبية الغربية، وتلاحظ مع القلق الشديد الحالة الانفجارية القائمة في المنطقة الجنوبية في افريقيا، تؤكد حقها في اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن، بما في ذلك حق استرداد ادارة هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب وزيادةً على ذلك فإنها:

١. تؤكد من جديد ان احكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) تنطبق تمام الانطباق على شعب اقليم الجنوبية الغربية الموضوع تحت الانتداب، وان لشعب افريقيا الجنوبية الغربية حقاً غير قابل للتصرف، في تقرير المصير والحرية والاستقلال وفقاً لميثاق الامم المتحدة.
٢. وتؤكد من جديد ان افريقيا الجنوبية الغربية اقليم ذو مركز دولي وانه سيظل محتفظاً بهذا المركز حتى ينال الاستقلال.
٣. وتعلن ان افريقيا الجنوبية قد تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بادارة هذا الاقليم الموضوع تحت الانتداب، وفي تأمين الرفاه المادي والمعنوي والامن لسكان افريقيا الجنوبية الغربية الأهليين، وانها قد تنكرت في الواقع لوثيقة الانتداب.

---

[1] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢١)، المصدر السابق، ص ص٣-٦.

٤. وتقرر ان الانتداب الصادر لصاحب الجلالة البريطاني لكي تمارسه باسم حكومة اتحاد افريقيا الجنوبية يُعَدُّ منتهياً، وان افريقيا الجنوبية لاتملك أي حق آخر في ادارة الاقليم، وان الامم المتحدة هي - من الان فصاعداً- صاحبة المسؤولية المباشرة عن افريقيا الجنوبية الغربية.
٥. وتقرر ان على الامم المتحدة - امام هذه الظروف- أن تباشر تلك المسؤوليات بالنسبة الى افريقيا الجنوبية الغربية.
٦. لجنة تسمى (اللجنة الخاصة المعنية بافريقيا الجنوبية الغربية)، تتألف من أربع عشرة دولة من الدول الاعضاء يعينها رئيس الجمعية العامة، للتوصية والتدابير العملية اللازمة لادارة افريقيا الجنوبية الغربية بغية تمكين شعب الاقليم من ممارسة حق تقرير المصير ونيل الاستقلال ولاعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورة استثنائية في اقرب وقت ممكن وفي موعد لايتجاوز -على اية حال- شهر نيسان ١٩٦٧.
٧. وتدعو حكومة افريقيا الجنوبية الى الامتناع والكف فوراً عن اتخاذ أي تدبير دستوري او اداري او سياسي او أي تدبير اخر قد يحدث او يؤدي الى احداث أي تغيير في الوضع الدولي الحاضر لافريقيا الجنوبية الغربية.
٨. وتلفت نظر مجلس الامن الى هذا القرار.
٩. وتلتمس من جميع الدول مد يد التعاون الصادق واسداء المساعدة اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
١٠. وتلتمس من الامين العام تقديم كل المساعدة اللازمة لتنفيذ هذا القرار، ولتمكين اللجنة الخاصة المعنية بافريقيا الجنوبية الغربية من اداء مهمتها.

الملحق رقم (٢)[١]

فيما يأتي قائمة بأبرز الشركات الامريكية العاملة

في ناميبيا بحسب ما ورد في بعض وثائق الامم المتحدة

١. شركة دي بيرز (DeBeers consolidated Mines, Ltd)، وتعد اكبر منتج للماس في العالم، وفي سنة ١٩٧٥ شكلت احتكاراً ضم شركة (Consolidated Diamond Mines of South West Africa, Ltd)CDM وشركة (Anglo American Corporation of South West Africa, Ltd) وحققت الشركة ايراداً مقداره (٢٢٠.٦) مليون راند سنة ١٩٧٦.

٢. شركة تسوميب (Tsumeb Corporation) وتسيطر على اكثر من ٨٠% من انتاج ناميبيا من المعادن الخسيسة وتقوم بانتاج الكادميوم والرصاص والفضة والزنك.

٣. شركة اماكس AmAx (American Metal Cli Max Company, Ltd) وشركة نيومنت (NewMont Mining Corporation) وتملك كل منها ٢٩.٦% من اسهم شركة تسوميب. وفي سنة ١٩٧٥ بلغ صافي ايراد شركة اماكس ١٣٤.٤ مليون دولار بينما حققت شركة نيومنت ايراداً قدره ٥٢.٩ مليون دولار للسنة نفسها.

---

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة (٣٣)، المصدر السابق، ص ص٦-١٢؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في جلسة الاستماع بشأن ناميبيا المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية وسياسة الولايات المتحدة الامريكية، اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب الولايات المتحدة الامريكية، نيويورك، في (٢٩) تشرين الاول ١٩٨٥، الوثيقة (A/AC.١٣١/٢١٤)، في (١٧) نيسان ١٩٨٦، ص ص٣-٤.

٤. شركة(Nord Resources Corporation) شركة (Bethlehem steel corporation) وفي سنة ١٩٧٢ اتفقت تلكما الشركتان على الاضطلاع بمشرع مشترك (٦٠ و٤٠ في المائة على التوالي) واستخراج احتياطيات التنفستن الكامن، وفي سنة ١٩٧٦، بلغ الانتاج معدلاً قدره (٣٠٥) اطنان مترية في اليوم.

٥. شركة يونيون كارباید (Union Carbide Corporation) وكانت تشترك مع شركة نيومنت في عمليات التنقيب وانتاج اليورانيوم وتقومان بتصنيع الاسلحة الذرية.

٦. ومن الشركات الامريكية الاخرى العامة في الاقليم، شركة ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا (Standard oil company of California) وشركة تكساكو (Texaco Inc) وشركة كالتكس بتروليوم (Caltex petroleum corporation) وشركة موبيل اويل (mobil oil corporation).

ملحق رقم (٣) [١]

[١] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن، الوثيقة (A/٣٤/٢)، المصدر السابق، ص٣٧.

القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)

ان مجلس الامن اذ يشير الى قرار ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في (٣٠) كانون الثاني ١٩٧٦ والى قراريه ٤٣١ (١٩٧٨) و٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخين في (٢٧) تموز ١٩٧٨، وقد نظر في تقرير الامين العام المقدم عملاً بالفقرة (٢) من القرار ٤٣١ (١٩٧٨) (S/٢٨٢٧) وفي بيانه التفسيري الذي ادلى به في مجلس الامن في (٢٩) ايلول (١٩٧٨) (S/١٢٨٦٩).

واذ يحيط بالمعنيين علماً بالرسائل ذات الصلة الموجهة الى الامين العام من حكومة جنوب افريقيا، واذ يحيط بهم علماً ايضاً بالرسالة المؤرخة في (٨) ايلول ١٩٧٨ والموجهة الى الامين العام من رئيس المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (S/١٢٨٤١)، واذ يؤكد من جديد المسؤولية القانونية المنوطة بالامم المتحدة عن ناميبيا.

١. يعتمد تقرير الامين العام على تنفيذ الاقتراح المتعلق بتسوية الحالة في ناميبيا (S/١٢٦٣٦) وبيانه التفسيري.
٢. يكرر تأكيده ان هدفه هو تحقيق انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ونقل السلطة الى الشعب الناميبي بمساعدة الامم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦).
٣. يقرر ان - تحت سلطته- فريقاً تابعاً للامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، وفقاً لتقرير الامين العام المذكور في اعلاه، لفترة تصل الى (١٢) شهراً من اجل مساعدة ممثله الخاص في الاضطلاع بالولاية المسندة اليه من قبل مجلس الامن في الفقرة (١) من قراره ٤٣١ (١٩٧٨)، وهي ضمان حصول ناميبيا على الاستقلال في وقت مبكر عن طريق انتخابات حرة بإشراف الامم المتحدة ومراقبتها.
٤. يرحب باستعداد المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا للتعاون في تنفيذ تقرير الامين العام، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع احكام وقف اطلاق النار والتقيد بها على النحو الموضح في الرسالة الموجهة من رئيسها المؤرخة في (٨) ايلول ١٩٧٨.
٥. يطلب جنوب افريقيا ان تتعاون فوراً مع الامين العام في تنفيذ هذا القرار.
٦. يعلن ان جميع التدابير الانفرادية التي اتخذتها الادارة غير الشرعية في ناميبيا فيما يتصل بالعملية الانتخابية، بما في ذلك التسجيل الانفرادي للناخبين او نقل السلطة بما يتنافى مع القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣١ (١٩٧٨) وهذا القرار، هي تدابير ملغاة وباطلة.
٧. يرجو من الامين العام ان يوافي مجلس الامن في موعد لايتجاوز (٢٣) تشرين الاول ١٩٧٨ بتقرير عن تنفيذ هذا القرار.

الملحق رقم (٤)[١]

في (٢١) تموز ١٩٨٨ اعلنت كوبا رسمياً، ان الحكومات الثلاث المعنية بالحل السياسي قد ابلغت الولايات المتحدة الامريكية الوسيطة بموافقتها على وثيقة المبادئ الضرورية للحل السلمي للصراع في جنوب غرب افريقيا، وفيما يأتي نص الوثيقة:

"مبادئ من اجل حل سلمي في جنوب غرب افريقيا"

ان حكومات جمهورية انكولا الشعبية وجمهورية كوبا وجمهورية جنوب افريقيا، قد توصلت الى سلسلة من المبادئ الجوهرية، من اجل ارساء اساس للسلام في منطقة جنوب غرب افريقيا. تعترف الحكومات الثلاث، بأنه لابد من كل واحد من هذه المبادئ من اجل التوصل الى حل شامل.

١. تطبيق قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن الدولي، يجب على الاطراف ان تشير على الامين العام لمنظمة الامم المتحدة وان توصيه بتاريخ محدد من اجل الشروع بتطبيق قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن الدولي.
٢. بمقتضى احكام قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن الدولي، يجب على حكومتي جمهورية انكولا الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا التعاون مع الامين العام، بهدف تأمين استقلال ناميبيا، بموجب انتخابات حرة وعادلة، وامتناعهما عن أي اجراء من شأنه عرقلة تنفيذ القرار المذكور.
٣. تقوم القوات الكوبية بالتراجع نحو الشمال، والانسحاب - على مراحل وبشكل كامل- من اراضي جمهورية انكولا الشعبية على اساس اتفاق بين جمهورية انكولا الشعبية وجمهورية كوبا، وعزم كلا الدولتين على الطلب من مجلس الامن، التحقق على ارض الواقع (INSITU) من هذا الانسحاب.
٤. احترام السيادة، ومساواة سيادة الدول واستقلالها، وسلامة اراضيها وحرمة حدودها.
٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.
٦. الامتناع عن التهديد بالقوة او بممارستها، ضد سلامة اراضي الدول واستقلالها.
٧. قبول الدول لمسؤوليتها بعدم السماح بتسخير اراضيها للقيام باعمال حربية او عدوان او عنف ضد دول اخرى.
٨. اعادة تأكيد حق شعوب منظمة جنوب غرب افريقيا في تقرير المصير والاستقلال ومساواة الحقوق.
٩. التحقق وضبط تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات التي يتم ابرامها.
١٠. التعهد - بنية حسنة - بالوفاء بالالتزامات المقطوعة على النفس، في الاتفاقيات التي يتم ابرامها، وحل الخلافات عن طريق المفاوضات.
١١. الاعتراف بدور الاعضاء الدائميين في مجلس الامن الدولي بصفتهم كفلاء وضامنين لتطبيق الاتفاقات التي تبرم.
١٢. حق كل دولة في السلام والتنمية والتقدم الاجتماعي.
١٣. تعاون دولي وافريقي من اجل حل مشاكل تنمية منطقة جنوب غرب افريقيا.
١٤. الاعتراف بالدور الوسيط لحكومة الولايات المتحدة الامريكية.

نيويورك (١٣) تموز ١٩٨٨.

ملحق رقم (٥)[١]

[١] ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles&id=١٢٤٤, vol٢, op.cit., p.١٠.

فيما يأتي نص "بروتوكول برازافيل"

وملحق حول اللجنة المشتركة

ان الوفود التي تمثل حكومات جمهورية انكولا الشعبية وجمهورية كوبا وجمهورية جنوب افريقيا، المجتمعة في برازفيل، بوساطة حكومة الولايات المتحدة الامريكية، اذ تعرب عن امتنانها العميق لرئيس جمهورية الكونغو الشعبية العقيد (نغيسو دينيس ساسو Nguesso Dennys Sasso) بسبب مساهمته التي لا غنى عنها، في السلام في جنوب غرب افريقيا، وبسبب الاستضافة التي قدمتها حكومة جمهورية الكونغو الشعبية للوفود، واذ تؤكد على تعهدها بالتصرف وفقاً لـ"مبادئ من اجل حل سلمي في جنوب غرب افريقيا" التي وقع عليها في نيويورك بتاريخ (١٣) تموز ١٩٨٨ وصادقت عليها الحكومات المعنية في (٢٠) تموز ١٩٨٨ والتي لا غنى عن أي منها، من اجل تحقيق الحل الشامل، وبالتفاهم الذي حصل في جنيف يوم (٥) آب ١٩٨٨ التي لا يبطل مفعولها بالوثيقة الحالية، وبالاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف يوم (١٥) تشرين الثاني ١٩٨٨ من اجل انسحاب القوات الكوبية (المتواجدة) في انكولا نحو الشمال، والانسحاب على مراحل، واذ تهيب بالمجتمع الدولي لكي يقدم الدعم الاقتصادي والمالي من اجل تنفيذ كافة جوانب هذا الاتفاق، فانها تتفق على ما يأتي:

١. توصية الامين العام لمنظمة الامم المتحدة بتحديد الاول من نيسان ١٩٨٩ تأريخاً لبدء تطبيق قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن الدولي.
٢. الاجتماع يوم (٢٢) كانون الاول ١٩٨٨ في نيويورك ، من اجل التوقيع على الاتفاق الثلاثي، وتوقيع انكولا وكوبا على اتفاقهما الثنائي، لغاية تاريخ التوقيع، تكون انكولا وكوبا قد انتهتا من الترتيبات مع الامين العام لمنظمة الامم المتحدة، حول نظام التحقيق الذي يصادق عليه مجلس الامن الدولي.
٣. تبادل اسرى الحرب بدءاً من يوم التوقيع على الاتفاق الثلاثي.
٤. تشكيل لجنة مشتركة وفقاً للملحق المرفق بهذا البروتوكول (موقعاً عليه من قبل حكومات انكولا وكوبا وجنوب افريقيا).

ملحق حول اللجنة المشتركة

١. يهدف تسهيل حل أي خلاف يتعلق بتفسير او تنفيذ الاتفاق الثلاثي تشكل الاطراف، بموجب البروتوكول الحالي لجنة مشتركة تبدأ عملها مع التوقيع على الاتفاق الثلاثي.
٢. تكون اللجنة المشتركة بمثابة محفل، لمناقشة القضايا المتعلقة وحلها بتفسير الاتفاق الثلاثي وتنفيذه، ولغايات اخرى يتم الاتفاق بشأنها بين الاطراف في المستقبل.
٣. تدعو الاطراف الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الى حضور عمل اللجنة بصفة مراقب، كما تتفق الاطراف في لحظة استقلال ناميبيا، على ضم حكومة ناميبيا بصفة عضو كامل العضوية في اللجنة المشتركة، لهذه الغاية تتقدم الاطراف بدعوة رسمية إلى حكومة ناميبيا لكي تنضم إلى اللجنة في تاريخ استقلال ناميبيا.
٤. يتم تشكيل اللجنة المشتركة في غضون ٣٠ يوماً من التوقيع على الاتفاق الثلاثي، وتحدد اللجنة بنفسها لائحتها الخاصة بها، واصول عملها واجتماعاتها العادية والاستثنائية، التي يمكن ان يدعو اليها أي طرف من الاطراف.
٥. ان قرار أي طرف بالمناقشة او البحث عن حل لأية قضية في اللجنة المشتركة، لا يمس حقه في تقديم القضية نفسها، كما يشاء لها امام مجلس الامن الدولي، او اللجوء الى اوساط اخرى متوفرة لديه لحل الخلافات، بموجب القانون الدولي.
٦. لن تعمل اللجنة المشتركة في أية حال من الاحوال بديلاً عن "الاونتاج" (UNTAG) (مجموعة الامم المتحدة للانتقال والاعانة) (بما في ذلك مهمة الاشراف الذي تقوم به الاونتاج خارج الاراضي الناميبية) او بديلا عن اية هيأة تابعة لمنظمة الامم المتحدة، معنية بالتحقيق في انكولا.

---

(١) ينظر الموقع الاتي على الانترنيت:
http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles&id=١٢٤٦, vol٣, op.cit., pp.٦-٧.

الملحق رقم (٦)[1]

نص الجزء الخاص لقرار مجلس الامن الدولي ٦٤٠ (١٩٨٩)

١. يطالب بتقيّد جميع الاطراف المعنية، ولاسيما جنوب افريقيا تقيُّداً دقيقاً بأحكام القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و٦٣٢ (١٩٨٩).
٢. يطالب كذلك بتسريح جميع القوات شبه العسكرية والقوات الاثنية ووحدات الكوماندو، ولاسيما كويفويت، وكذلك بتفكك هياكلها القيادية بحسبما يقضي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).
٣. يطلب من الامين العام ان يستعرض الحالة الفعلية على الطبيعة بغية تحديد كفاية العنصر العسكري لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بالنسبة الى قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته على النحو المأذون به بموجب القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨ و٦٣٢ (١٩٨٩) وان يبلغ مجلس الامن بالنتيجة.
٤. يدعو الامين العام الى استعراض كفاية عدد عناصر شرطة الرصد وذلك للاضطلاع بالعملية اللازمة لاجراء اية زيادة مناسبة قد يراها ضرورية لقيام فريق مراقبي الامم المتحدة بالمساعدة في فترة الانتقال بمسؤولياته على نحو فعال.

أ. بدءاً من أول التنفيذ، سيتولى فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مراقبة حَصْرَ جميع افراد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا وقوات المواطنين والكوماندو والقوات الاثنية داخل قواعدهم.

ب. سيخفض عدد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا لتصبح (١٥٠٠) فرد في الاسابيع الاثني عشر الاولى.

ج. بعد ذلك يقتصر وجود هؤلاء الافراد البالغ عددهم (١٥٠٠) على القاعدة الواقعة في غروتفو نتاين او شيفيلو، او كلتيهما بمراقبة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال.

د. سيبقى في ناميبيا مؤقتاً، برقابة فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، بعض افراد قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا، الذين يؤدون مهام مدنية اساسية.

هـ. سيتم تسريح قوات المواطنين والمغاوير والقوات الاثينة، وهياكلها القيادية، وستوضع اسلحة هذه القوات ومعداتها العسكرية وذخيرتها في قاعات التدريب بإشراف الامم المتحدة.

و. وفي الفترة السابقة مباشرةً لبدء التنفيذ في (١) نيسان ١٩٨٩، كان تشكيل قوات الامن التابعة لجنوب افريقيا في ناميبيا مشكلة كما يأتي:

قوة دفاع جنوب افريقيا	٩٨٩٥
قوات الموطنين	٥٤٥٠
وحدات المغاوير	٦١٢٨
القوات الاثنية	٩٢٧٠
المجموع	٣٠٧٤٣

٥. يطلب من الامين العام عند قيامه بالاشراف على العملية الانتخابية ومراقبتها، ان يكفل اتفاق جميع التشريعات المتعلقة بالعملية الانتخابية مع احكام خطة التسوية.
٦. يطلب كذلك من الامين العام كفالة ان تتفق جميع الاعلانات مع قواعد السلوك المقبولة دولياً لأجراء انتخابات حرة وعادلة، ولاسيما كفالة ان يحترم الاعلان المتعلق بالجمعية التأسيسية الأرادة السيادية لشعب ناميبيا.
٧. يطلب من الامين العام ان يكفل الالتزام بالحياد في توفير تسهيلات الاعلام، وخصوصاً في الاذاعة والتلفيزيون، لجميع الاطراف من اجل نشر المعلومات المتعلقة بالانتخابات.
٨. يناشد جميع الاطراف المعنية ان تتعاون تعاوناً تاماً مع الامين العام في تنفيذ خطة التسوية.

---

[1] الوثائق الرسمية لمجلس الامن، تقرير الامين العام عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٤٠ (١٩٨٩) بشأن مسألة ناميبيا، ٦ تشرين الاول ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٨٨٣)، ص ص١-٣.

٩. يعرب عن تأييده التام للامين العام في الجهود التي يبذلها لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ بصيغته الاصلية والنهائية، ويطلب منه ان يقدم الى المجلس قبل نهاية ايلول تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
١٠. يقرر ان يبقي المسألة قيد النظر.

الخاتمة

توصل الباحث الى جملة استنتاجات يمكن بيانُها على النحو الاتي:

١. ولدت المشكلة الناميبية من رحم عصبة الامم ونمت وترعرت في احضان الامم المتحدة، لذلك فان بدايتها ونهايتها كانت مرتبطة بمدى الجهود الدولية المنبثقة بموجب القرارات التي صدرت عن المنظمة الدولية.
٢. ساعدت سياسة التفرقة والتمييز العنصري التي اتبعتها حكومة جنوب افريقيا على تعميق الاحتلال والسيطرة على اقليم ناميبيا في ضوء استصدار مجموعة من التشريعات والقوانين العنصرية التي كرست حكم الأقلية البيضاء المتسلطة على رقاب السود التي انطوت على فكرة ان الرجل الابيض هو السيد وان الافريقي الاسود عبد مطيع.
٣. ادت المصالح الاقتصادية المشتركة بين جنوب افريقيا والدول الغربية المتمثلة بكبريات الشركات الاحتكارية الى اطالة امد الاحتلال والوجود غير الشرعي لجنوب افريقيا في ناميبيا لممارسة اكبر قدر ممكن من عمليات النهب الاقتصادي لثروات الاقليم وبما يضمن مستوى عالياً من الارباح الخيالية على حساب المقدرات الوطنية للشعب الناميبي.
٤. افضى هذا النهب الاقتصادي الى عدم قيام الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية باتخاذ اجراءات صارمة ضد نظام جنوب افريقيا جراء عدم التزامه بالقرارات الدولية ومحاولاته المستمرة للالتفاف حول ارادة المجتمع الدولي بموجب اتباع اساليب المراوغة والتسويف.
٥. انتجت الممارسات القاهرة التي مارستها حكومة جنوب افريقيا ضد ابناء الشعب الناميبي الى تطور الوعي الوطني الذي تبلور بموجب تنظيمات سياسية وحركات تحرر كان ابرزها المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) التي نجحت في انتزاع الاعتراف الاقليمي والدولي بها على أنه ممثل شرعي للشعب الناميبي، وقد ساعدها ذلك على قيادة النضال الوطني التحرري حتى تحقيق الاستقلال.
٦. اصبحت المشكلة الناميبية اكثر تعقيداً مع بداية النصف الثاني من عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات ولاسيما بعد ان انهارت الانظمة العنصرية الموالية لجنوب افريقيا (انكولا وموزمبيق وزمبابوي) فأدى ذلك الى تحول منطقة الجنوب الافريقي الى مسرح لصراع اقليمي ذي ابعاد دولية وقد انعكس ذلك بوضوح على مستقبل المشكلة الناميبية وارتبطت مخرجاتها بالتفاعلات الدولية الجديدة الناجمة عن تطورات الصراع الاستراتيجي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.
٧. وقد ترتب على ذلك نوع من التوظيف الاستراتيجي لنظام جنوب افريقيا في نطاق الاستراتيجية الامريكية والعمل على دعمه بكل اسباب القوة العسكرية والمعنوية للدفاع عن المصالح الغربية ضد ما كان يسمى بالخطر السوفيتي والتهديد الشيوعي المتمثل بحركات التحرر الوطنية الافريقية ذات الميول الاشتراكية.
٨. أدت سياسة الربط التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية الى تعطيل التقدم نحو تسوية سلمية تحقق لناميبيا استقلالها وساعدت تلك السياسة على زيادة عناد جنوب افريقيا ومحاولتها وضع بدائل لقرار مجلس الامن ٤٣٥.
٩. ساعدت علاقة الوفاق التي سادت المجتمع الدولي مع بداية سنة ١٩٨٥ على تفعيل الجهود الدولية الرامية الى انهاء المشكلة الناميبية وعلى تقريب وجهات نظر الاطراف المعنية بها التي توجت بالاتفاق النهائي الذي تم بموجبه سحب القوات الكوبية من انكولا مقابل انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب انكولا ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق استقلال ناميبيا طبقاً للقرار ٤٣٥.

١. وثائق الامم المتحدة وتقاريرها ومنشوراتها[١]:

أ. الوثائق العربية

[١] تم ترتيب وثائق الامم المتحدة وتقاريرها ومنشوراتها العربية والاجنبية بحسب التسلسل الزمني لاصدارها علماً ان مكان تواجد تلك الوثائق هو في المكتبة المركزية لرئاسة جامعة بغداد في الجادرية.

١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها العادية الثالثة في (٨) كانون الاول ١٩٤٨.
٢. المركز الدولي لجنوب غرب افريقيا، فتوى محكمة العدل الدولية، مجموعة الفتاوى، ١٩٥٠.
٣. تقارير اللجنة الخاصة لافريقيا الجنوبية الغربية في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٦)، ١٩٥١، الوثيقة (ج ع/١٩٠١)، البند (٣٨).
٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٨)، ١٩٥٣، الوثيقة (ج ع/٢٢٦١)، البند (٣٦).
٥. افريقيا الجنوبية الغربية، اجراءات الاقتراع، الفتوى الصادرة في (٧) حزيران ١٩٥٥، محكمة العدل الدولية، المجموعة ، ١٩٥٥.
٦. الفتوى الصادرة في (١) حزيران ١٩٥٦، محكمة العدل الدولية، المجموعة، ١٩٥٦.
٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٢)، من (١٧) ايلول- (١٤) كانون الاول ١٩٥٧، الملحق رقم (٨)، الوثيقة (ج ع/ ٣٨٠٥).
٨. تقارير لجنة المساعي الحميدة لافريقيا الجنوبية الغربية في الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٣)، ١٩٥٨، الوثيقة (ج ع/٣٩٠٠)، البند (٣٩).
٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٤)، (١٦) حزيران ١٩٥٨- (١٥) حزيران ١٩٥٩، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (ج ع/ ٤١٣٢).
١٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٥)، (٢٠) ايلول - (٢٠) كانون الاول ١٩٦٠، ملحق رقم (١٦) ، الوثيقة (ج ع/ ٤٦٨٤).
١١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٧)، (١٦) تموز ١٩٦١- (١٥) تموز ١٩٦٢، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (ج ع/ ٥٢٠٢).
١٢. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٨)، (١٦) حزيران ١٩٦٢- (١٥) حزيران ١٩٦٣، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (ج ع/٥٥٠١).
١٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (١٨)، في (١٧) ايلول- (١٧) كانون الاول ١٩٦٣، الملحق رقم (١٨) ، الوثيقة (ج ع/ ٥٥١٥)، نيويورك، ١٩٦٥.
١٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة، الدورة (٢٠)، في (١٦) حزيران ١٩٦٤- (١٥) حزيران ١٩٦٥، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (ج ع/ ٦٠٠١)، نيويورك، ١٩٦٦.
١٥. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢١)، في (٢٠) ايلول - (٢٠) كانون الاول ١٩٦٦، الملحق رقم (١٦) ، الوثيقة (A/٦٣١٦).
١٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٢)، في (١٦) حزيران ١٩٦٦ - (١٥) حزيران ١٩٦٧، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (A/٦٧٠١).
١٧. الامم المتحدة، التفرقة العنصرية (OPI/-٣٦٤)، ١٩٦٩.
١٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية الخامسة، في (٢١) نيسان-(١٣) حزيران ١٩٦٧، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (A/٦٦٥٧)، نيويورك، ١٩٧٠.
١٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٢)، في (٢٤) نيسان - (١٢) حزيران و(٢٣) ايلول ١٩٦٨، الملحق رقم (١٦) ، الوثيقة (A/٦٧١٦/Add.١)، نيويورك، ١٩٧٠.
٢٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٤)، التقرير السنوي للامين العام عن اعمال المنظمة، في (١٦) حزيران ١٩٦٨- (١٥) حزيران ١٩٦٩، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (A/٧٦٠١)، نيويورك، ١٩٧٠.
٢١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في (١٦) تموز ١٩٦٧- (١٥) تموز ١٩٦٨، الدورة (٢٣)، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/٧٢٠٢)، نيويورك، ١٩٧١.
٢٢. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في (١٦) تموز ١٩٦٨- (١٥) تموز ١٩٦٩، الدورة (٢٤)، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/٧٦٠٢)، نيويورك، ١٩٧٢.
٢٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٥)، في (١٥) ايلول – (١٧) كانون الاول ١٩٧٠، الملحق رقم (٢٨) ، الوثيقة (A/٨٠٢٨)، نيويورك، ١٩٧٢.
٢٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن في (١٦) تموز ١٩٦٩- (١٥) تموز ١٩٧٠، الدورة (٢٥)، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/٨٠٠٢)، نيويورك، ١٩٧٣.

٢٥. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٤)، في (١٦) حزيران ١٩٦٨ – (١٥) حزيران ١٩٦٩، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (A/٩٠٠١)، نيويورك، ١٩٧٥.
٢٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير الامين العام عن اعمال المنظمة للفترة من (١٦) حزيران ١٩٧٢-(١٥) حزيران ١٩٧٣، الملحق رقم (١)، الوثيقة (A/٩٠٠١)، نيويورك، ١٩٧٥.
٢٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن من (١٦) حزيران ١٩٧١ – (١٥) حزيران ١٩٧٢، الدورة (٢٧)، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/٨٧٠٢)، نيويورك، ١٩٧٥.
٢٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٨)، في (١٨) ايلول-١٨ كانون الاول ١٩٧٣، المجلد الاول، الملحق رقم (٣٠) ، الوثيقة (A/٩٠٣٠)، نيويورك، ١٩٧٥.
٢٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٢٩)، في (١٦) حزيران ١٩٧٣ – (١٥) حزيران ١٩٧٤، الملحق رقم (١) ، الوثيقة (A/٩٦٠١)، نيويورك، ١٩٧٥.
٣٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، الدورة (٣١)، الملحق رقم (٢٤) ، الوثيقة (A/٣١/٢٤)، نيويورك، ١٩٧٦.
٣١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣١)، في (١٦) حزيران ١٩٧٥ – (١٥) حزيران ١٩٧٦، الملحق رقم (٣٩) ، الوثيقة (A/٣١/٣٩).
٣٢. التعليم في افريقيا في ضوء مؤتمر لاجوس (١٩٧٦)، من اصدارات مكتب التربية الدولي في اليونسكو، العدد (٢٥)، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية، باريس ، ١٩٧٧.
٣٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المجلد الثالث، الدورة (٣٠)، الملحق رقم (٢٣) ، الوثيقة (A/١٠٠٢٣/Rev.١)، نيويورك، ١٩٧٧.
٣٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٠)، ١٩٧٥، الملحق رقم (٢٣) ، الوثيقة (A/١٠٠٢٣/Rev.١)، نيويورك، ١٩٧٧.
٣٥. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الثانية والثلاثون، ملحق تموز واب وايلول ١٩٧٧، الوثيقة (S/١٢٣٤٤/Rev.١).
٣٦. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الدورة (٣٣)، الوثيقة (A/٣٣/٢٣/part III)، (٢٧) ايلول ١٩٧٨.
٣٧. الفصل التاسع من ميثاق الامم المتحدة، المادة (٢٥)، الفقرة (ج) وكذلك الفصل الثاني عشر، المادة (٧٦)، الفقرة (ج) في ميثاق الامم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية، مكتب الاعلام، نيويورك، ١٩٧٨.
٣٨. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية التاسعة، (٢٤) نيسان –(١٣) ايار ١٩٧٨، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/S-٩/١٣)، نيويورك، ١٩٧٨.
٣٩. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٣)، الوثيقة (A/٣٣/٢٣)، (٢٧) ايلول ١٩٧٨.
٤٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامن، (١٦) حزيران ١٩٧٨-(١٥) حزيران ١٩٧٩، الدورة (٣٤)، الملحق رقم (٢) ، الوثيقة (A/٣٤/٢)، نيويورك، ١٩٧٩.
٤١. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا، المجلد الاول، الدورة (٣٥)، الملحق رقم (٢٤) ، الوثيقة (A/٣٥/٢٤)، نيويورك، ١٩٨٠.
٤٢. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٣٥)، الملحق رقم (٢٤) ، الوثيقة (A/٣٥/٢٤)، نيويورك، ١٩٨٠.
٤٣. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، مجلس الامم المتحدة لناميبيا، اشتراك مجلس الامم المتحدة لناميبيا في جلسة الاستماع بشأن ناميبيا المتعلقة باستقلال الموارد الطبيعية وسياسة الولايات المتحدة الامريكية، اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب الولايات المتحدة الامريكية، نيويورك، في (٢٩) تشرين الاول ١٩٨٥، الوثيقة (A/AC.١٣١/٢١٤).

٤٤. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، تقرير وفد مجلس الامم المتحدة الى الدورة العادية الثالثة والاربعين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقودة في اديس ابابا في المدة من (٢٥) شباط الى (٤) اذار ١٩٨٦، الوثيقة (A/AC.١٣١/٢١٨).
٤٥. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الاربعون، نيويورك، ١٩٨٦، الوثيقة (S/١٧١٥١).
٤٦. منشورات الامم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا، فيينا، من (٧-١١) تموز ١٩٨٦.
٤٧. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة الاستثنائية (١٤)، من (١٧-٢٠) ايلول ١٩٨٦، الملحق رقم (١) ، نيويورك، ١٩٨٦، الوثيقة (A/S-١٤/١٠).
٤٨. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، قرارات ومقررات مجلس الامن لعام ١٩٨٧، السنة الثانية والاربعون، نيويورك ، ١٩٨٨.
٤٩. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الرابعة والاربعون، ملحق كانون الثاني وشباط واذار ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٤٥٧).
٥٠. الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة، الدورة (٤٤)، نيويورك، (١٥) حزيران ١٩٨٩.
٥١. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، تقرير الامين العام عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٤٠ (١٩٨٩) بشأن مسألة ناميبيا ، ٦ تشرين الاول ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٨٨٣).
٥٢. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الرابعة والاربعون، (١٤) تشرين الثاني ١٩٨٩، الوثيقة (S/٢٠٩٦٧).
٥٣. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، تقرير اضافي من الامين العام عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا، (١٦) اذار ١٩٩٠، الوثيقة (S/٢٠٩٦٧/Add.٢).
٥٤. الوثائق الرسمية لمجلس الامن، السنة الخامسة والاربعون، ملحق تموز واب وايلول ١٩٩٠، الوثيقة (S/٢١٤٨٦).

ب. الوثائق الاجنبية

١. U. N., Apartheid in south Africa, Sales, No. ٦٣-١-٤٢ N. Y., ١٩٥٩.
٢. U. N., Work for Haman Rights, N. Y., Sales, No.٦٥-١-١٩.
٣. Unesco, Apartheide Its effects on education, science, culture and Infor Mation, fronce, ١٩٦٧.
٤. U. N., The Anatomy of Apartheid, (E/C-N-٤/١٩٤٩-١٩٦٧), New York, ١٩٦٨.
٥. U. N., Policy tward southern Africa, Hearings-sub committee on African Affaivs committee of foreign relations, U. S. senate Woshington, ١٩٧٠.
٦. U. N., Basic facts on the Rebublic of south Africa and the policy of Apartheid , No.S T/ Psc A/ SERA/١٢, New York, ١٩٧٢.
٧. U. N., Atrust Betrayed, Namibia, New York, ١٩٧٤.
٨. News week, May ١٧, ١٩٧٦.
٩. U. N., Lnter national conference in support of the people of Zimbabwe and Namibia, ١٦-٢١ May, ١٩٧٧.
١٠. U. N., Demographic Hand book for Africa, New York, ١٩٧٨.

١١. U. N., and Haman Rights, N. Y., Sales, No. E. ٧٨-١-١٨, ١٩٧٨.

١٢. U. N., Segregation in South Africa-Questions and Answers on the policy of Apartheid, No. opl/٣١٦١٢٠٩٨, New York, June ١٩٧٨.

١٣. U. N., Namibia Unique Responsibility , New York, ١٩٨٠.

١٤. U. N., To be born anation, The Liberation struggle for Namibia Department of in formation and publicity, Swapo of Namibia, London, ١٩٨٣.

١٥. U. N., Nantional Account statistics- Main AccRecates and Detaild Tables ١٩٩١, Vol.٢, New York, ١٩٩٣.

١٦. U. N., word inrestment Report ١٩٩٣ – Transnational corporations and integrated international prouduction, New York, ١٩٩٣.

٢. منظومة شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)[١]:

١. http://www.ahram.org.eg/Archive/١٩٩٨/١٠/٨/opiN ٣. HTM

قضايا وآراء، العدد (٤٠٨٤٨)، السنة ١٤٣، بقلم احمد يوسف القرعي (٨) تشرين الاول .١٩٩٨

٢.http://www.a١٣ ez.net/vb/printthread,php?=١٠٧٧

منتديات العز الثقافية-جنوب افريقيا- تاريخ، بقلم احمد سعد الدين، ٢٠٠٥./١٢/١

٣. http://www.alwatanvice.com/articls.php?=articles & id=١٢٤٤

من صفحات الاممية الكوبية في القارة الافريقية، اعداد المهندس نور الدين عواد، سيادة انكولا واستقلال ناميبيا والقضاء على نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا.

٤._____/ pulpit.php?go=articles & cid=١٢٤٦

Dona-Al watan Gaza-polestine, info @ alwatanvoice.com-www.alwatan voice.com

٥. http://www.Al-massar.com/link ١٨.html

ناميبيا (١٩٨٨-١٩٩٠) وتيمور الشرقية (١٩٩٩-٢٠٠٥).

٦. http://www.amn.org/views/uncat/٢٠٠٤/jan/jan ١١٢.html

بعد عقد ونيف على الاتفاق: تجارب تحررية معاصرة، بقلم داود تلحمي، (١١) كانون الثاني .٢٠٠٣

٧. www.anc.org.za/ ancdoes/history/ann/afroamman/ festo.html

The African-American manifestoon southern Africa, ١٩٨٢.

[١] تم ترتيب المصادر بحسب اسبقية الحروف الانكليزية.

٨. http://www.angolaeg.net/Arbc/Docs/history ١-arb.cfm

Angolaeg of history.

٩. http://www.bintjbeil.com/A/news/٠/٠٨٢٥-bishard.html-٣٠ k

على هامش مؤتمر دور بان- جنوب افريقيا.

١٠. http://www.country.data.com/cyi-bin/guery/r-٦٧٧.html

Agostin veto (١٩٧٥-١٩٧٦).

١١. http://www.cs.students.stanford.edu/cale cs ٢٠١/

The History of Apartheid in south Africa.

١٢. http://www.csvr.org.za/papers/papwarjr.html

War and Resistance by Jonine Rauch.

١٣. http://dosfan.Lib-uic.edu/ERC/bgnottes/af/Namibia,٥٠٤.html

Bask ground Notes Archive Africa.

١٤. http://en.wikipedia.org

History of Mozambique.

١٥._____.

Mozambica ciril war.

١٦._____/ German south-west Africa.

German south-west Africa.

١٧._____/ wiki/history of Namibia

History of Namibia.

١٨._____. ork/wiki/ovmbo

OVMbo.

١٩._____/windhook

Windhook.

٢٠. http://www.factrover.com/history/Namibia-history.html

The history of Namibia.

٢١. http://www.grnnet.gov.na/Nam-Nrtsheu/History/independence.htm

Namibia in anutshell History.

٢٢. http://www.hart ford-hwp. Com/ archives/ ٣٧/٠٠٧.html

The Role of the womenin Namibia.

٢٣. http://www.history of nations.net/Africa/Zambabwe.html.

Abrief Modern history of Mozambique.

٢٤._____.

History of Zimbabwe.

٢٥. http://home.wanadoo.nL/rhodesia/swatf.html

Military chroniche of south west Africa (١٩١٥-١٩٨٨).

٢٦. http://www.infolpease.com/contry/papwarjr.htm

War and Resistance by Jonin Rauch.

٢٧._____. ipa/ A٠١٠٧٨١٢.html

Infopleas.

٢٨.http://www.jhhs.nhusd.k١٢-ca.us/classes/social-science/ Mozambique. html

Mozambique History.

٢٩. http://www.klausdierks.com/ chronology/ ١١٣-htm.

Return to toble of contents.

٣٠. http://www.Meshkat.net/new/home page.

الحدود الاستعمارية واثرها في مشكلات افريقيا.

٣١. http://www.Moqatel.com/Mokatel/data/Behoth/ siasia-askria ٤/ war-Angula/ Mokatal ١_١_٣.htm

الحرب في انكولا.

٣٢. http://www.namebase.org/ diamond.html

U.S.Aid.

٣٣. http://www.namibewb.com/

Swapo:Amarxist-Lininst organization Death in the Desert : the Namibia Tragedy chapter.

٣٤. http://www.namibia.org/ travel/ Namibia/ hstory.html

Namibia History.

٣٥._____.

Namibia history an short Namibia history.

٣٦. http://www.namibia-travel-net/ Namibia/ history.html

Namibia History.

٣٧. http://www.nationsencyclopedia.com/ United-Nations/ Independence- of- colonial – peoples-PROGRESS- of- DECOLONIZATION.html

The problem of Namibia (south west Africa).

٣٨. http://www.policyeommander.com.

Difficult negotiations.

٣٩. http://www.q٨y٢b.com/atlas/zinbabwe.shtml

Zimbabwe of history.

٤٠. http://reference. Allrefer.com/ encyclopedia /N / Namibia - history -thestruggle – for-independence.html.

The struggle for Independence.

٤١. http://www.thirdworLdtraveler. Com/ US-Third world/ US- SAfrica-wars.html

The ١٩٨١ southern Africa policy Review.

٤٢. http://www.trinstitute.org/ ojpcr/ ٥-١ canway.html

Seerel collaboration: U. S. and south Africa foment Terrorist wars by sean Gerrasi corert Actinon Quarterly fall ١٩٨٤.

٤٣. http://www.un.org/ document/ ge/ yes/ ٤٣/ a ٤٣ vo ٢٦.htm

Question of Namibia.

٣. الكتب العربية والمعرَّبة

١. ابراهيم نصر الدين، حركة التحرر الوطني لجنوب افريقيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٩.
٢. _____، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، دار المستقبل العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٥.
٣. احسان حقي، افريقيا الحرة، بيروت، ١٩٦٢.
٤. احمد ابراهيم دياب، لمحات من التاريخ الافريقي الحديث، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١.
٥. احمد نبيل جوهر، قرارات منظمة الوحدة الافريقية-النظرية والتطبيق ودورها في حل مشاكل القارة، الاسكندرية، ١٩٨٧.
٦. احمد نجم الدين فليحة، دراسة عامة واقليمية لاقطارها غير العربية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٧٨.
٧. امين اسبر، مسيرة الوحدة الافريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨١.
٨. ب.س.لويد، افريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠.
٩. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية، القاهرة، ١٩٧٤.
١٠. جاك ووديس، جذور الثورة الافريقية، ترجمة احمد بلبع، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.
١١. جان دوبيه، تاريخ الثورة الثقافية في الصين (١٩٦٥-١٩٦٩)، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١.
١٢. جوزيف شوربا، تأكل ميزان القوى في الشرق الاوسط، دراسة استراتيجية رقم (١٥) في دراسات استراتيجية، المجلد الاول ١-١٤، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.
١٣. حلمي شعراوي، اتفاقيات السلام وتطور النضال في الجنوب الافريقي، في (أفريقيا) كتاب غير دوري يعنى بالقضايا الافريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة،١٩٨٦.
١٤. دنيس بولم، الحضارات الافريقية ، ترجمة علي شاهي، بيروت، (د-ت).

١٥. دونالد وايدز، تاريخ افريقيا جنوب الصحراء، ترجمة شوقي الجمل، القاهرة، ١٩٧٦.
١٦. رأفت غنيمي الشيخ، افريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
١٧. رمزي زكي، الازمة الاقتصادية الراهنة، دار كاظمة، الكويت، ١٩٨٧.
١٨. روث فيرست، افريقيا الجنوبية الغربية (مستعمرة التفرقة العنصرية)، ترجمة عبد السلام شحاتة، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
١٩. ريتشارد نيكسون، ١٩٩٩ نصر بلا حرب، اعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم ابو غزالة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥.
٢٠. زاهر رياض، استعمار افريقيا، القاهرة، ١٩٦٥.
٢١. زهير عبد الحسين مهدي، ناميبيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات الافريقية، دراسة رقم (٨)، بغداد، (د.ت).
٢٢. سعيد الجزائري، ملف الثمانينيات عن حرب المخابرات، بيروت، ١٩٨٩.
٢٣. صلاح صبري، افريقيا وراء الصحراء، القاهرة، ١٩٦٠.
٢٤. صلاح هادي علوان، نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي- الصيني، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٢٥. ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون العام، (دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق)، ١٩٨٣.
٢٦. عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ العالم الثالث، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٩.
٢٧. _____، حركة التحرر الوطنية الافريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الأستقلال، مطابع جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٥.
٢٨. _____، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٥.
٢٩. عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.
٣٠. عبد الملك عودة، سنوات الحسم في افريقيا (١٩٦٠-١٩٦٩)، القاهرة، (د.ت).
٣١. علي ابي مزروعي ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقية، ترجمة شاكر نصيف لطيف، جـ٢، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٣٢. فؤاد الصفار، التفرقة العنصرية في افريقيا، القاهرة، ١٩٦٢.
٣٣. فلاديمير سمينوف، افريقيا قارة ثائرة، ترجمة بدر السيد سلمان، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، (د.ت).
٣٤. لطفي جعفر فرج، منظمة (سوابو) ودورها في تحرير (ناميبيا) ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، (د.ت).
٣٥. ليليان كريع هاريس، رد فعل الصين على المكاسب السوفياتية الملحوظة في الشرق الاوسط، دراسة استراتيجية رقم (١٤)، في دراسات استراتيجية، المجلد الاول ١-١٤، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٣٦. مازن مغايري، موسوعة اطلس العالم، دار الرضوان، سوريا ، ٢٠٠٤.
٣٧. محسن عوض، انكولا من الثورة الى الاستقلال، القاهرة، ١٩٧٩.
٣٨. محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
٣٩. محمد جميل بهيم، عالم حر جديد في اسيا وافريقيا والوطن العربي، بيروت، ١٩٦٤.
٤٠. محمد رياض و كوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، بيروت، ١٩٧٣.
٤١. محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقية، سلسلة عالم المعرفة (٤)، الكويت، ١٩٨٠.
٤٢. محمد عبد المولى، حركات التحرير الافريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د-ت).
٤٣. مركز معلومات الدفاع – واشنطن- التوسع الجغرافي- السياسي السوفيتي، خرافة ام تهديد، دراسة استراتيجية رقم (١٣) في دراسات استراتيجية، المجلد الاول ١-٢٤، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٤٤. والتر رودني، اوربا والتخلف في افريقيا، ترجمة د.احمد القصير، الكويت، ١٩٨٨.
٤٥. وزارة خارجية العراق، دراسة الاوضاع العامة لمناطق النزاع وعدم الاستقرار في افريقيا السوداء، منشورات اللجنة الاستشارية في الوزارة، بغداد، ١٩٧٧.
٤٦. وفيق الخشاب ود.ابراهيم عبد الجبار المشهداني، افريقيا جنوب الصحراء، جامعة الموصل، العراق، ١٩٧٨.
٤٧. ويلفرد بورشيت وديرك روبوك، المرتزقة في افريقيا، ترجمة جوزيف عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
٤٨. يوسف روكز، افريقيا السوداء، سياسة وحضارة، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦.
٤٩. يوسف زورا يوسف، المخاطر الكيميائية والآمان، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

٤. الكتب الاجنبية

١. Africa south of sahara, ١٩٨٠-١٩٨١, London, ١٩٨١.

٢. _____, Printed in England.

٣. _____, ١٩٩١, Printed in England by staples printers Rochester.

٤. Alan. C. G. Best, African survey, printed in the united states of America, ١٩٧٧.

٥. _____, New York, ١٩٧٧.

٦. A. M. Khazanov, Agostinho Neto, progress publisher, Moscow, ١٩٨٦.

٧. A. T. Grove, Africa south of Sahara, Oxford University press, ١٩٧٠.

٨. B. M. Willett and others, New Philips Modern school Atlas, George Philip and son, London, ١٩٨٧.

٩. Britannica Atlas, Encyclopaedia Britannica, ١٩٧٤.

١٠. Peter. H., Katjavivi, A History of Resistance in Namibia, UNESCO prees, London, ١٩٨٨.

١١. ____, Maas, Man hunt, The incredible pursuit of A C.I.A Agent turned terrorist, great Britain, ١٩٨٦.

١٢. Plilip curtin and others, Africa History, New York, ١٩٧٨.

١٣. Chime Chimetu, integration and politice Among African states Uppsaia, The Scandinavian institute of African studes, ١٩٧٧.

١٤. Crown. S. E., The Berlin west Africa conferece (١٨٨٤-١٨٨٥), London, ١٩٤٢.

١٥. David Albright (ed), Africa and International communism the macmillam press ltd, London, ١٩٨٠.

١٦. D. Martin and P.Johnson the old and the unexpectad, foreign Affars vol.٦٣, No.٣, ١٩٨٥.

١٧. Don Prinsloo, united states and the Republic of south Africa, (foreign Affairs Association), Pretoria, ١٩٧٨.

١٨. Eduudro Monllane, the struggle for Mozambique, London, ١٩٧٠.

١٩. Erwin M. Rosen feld and Harriet Geller, Afro-Asian Cuhure stadies, New York , ١٩٧٣.

٢٠. Felix Chuks Okoye, International Law and the new African states, sweet and Moxwell, London, ١٩٧٢.

٢١. Forguson. J. H., American Diplomocy and the Boer wor, Philadelphia university press, ١٩٣٩.

٢٢. From, The Arusha conference, published by socialist international, London, ١٩٨٥.

٢٣. George. W. Shepherd, The united states south Africa policy: The failur of constructive Engagment, Africa Today, Vol.١٣. No.٢., ١٩٨٤.

٢٤. Gerald. J. Bender, Angola under the portuguese, the Myth and the reality, Heinmann, London, ١٩٧٨.

٢٥. Helen Kitchen, Ahand book of Africa, Affairs, London, ١٩٦٤.

٢٦. _____, U.S. Interests in Africa, New York, praeger publishers, ١٩٨٣.

٢٧. I. H. Gann and Peter Duignan, why south Africa will survive, London, ١٩٨١.

٢٨. Jennifer Seymour Whitaker, Africa and united states, vatel interests. New York, ١٩٧٨.

٢٩. John Dugard, The south west Africa, Namibia Dispute, University of California, U. S. A. , ١٩٧٣.

٣٠. John Gunthe, Inside Africa, London, ١٩٥٥.

٣١. John Stock Weel, In Search of enemies, Ac.I.A. story , London, ١٩٧٨.

٣٢. Joyce Cary, The case for African freedom, (U. S. A, ١٩٦٢).

٣٣. L. H. Gann and Peter Duignan, colonlalism in Africa ١٨٧٠-١٩٦٠, Cambridge University, press, ١٩٧٠.

٣٤. L. H. Brezhnev, Our course, peace and socialism, collection of speeches by general and secretary of (CPSU)- central committee L. I. Brezhnev (١٩٧٥-١٩٧٦), Novostis press, Agency publishing House, Moscow, ١٩٧٧, p.٢٢٢.

٣٥. _____, why south Africa will survive, London, ١٩٨١.

٣٦. Martin Legassick, South Africa, forced labour industrialization and Rocial Differentiation, in Richard Harries (ed.), Te political Economy of Africa, Schenkman publishing company Inc, Cambridge, ١٩٧٥.

٣٧. Mceman . P. J. A., Twentieth-century Africa, London, ١٩٦٨.

٣٨. Mikhail Vyshinsky, south Africa, Apartheid colonialism Aggression, progress publishers, Moscow, ١٩٨٧.

٣٩. New Africa Year book, ١٩٧٨.

٤٠. _____,١٩٧٩.

٤١. Richard Gibson, African Liberation Movement, contemporary struggle Against white Minority Rule Oxford University press, London, ١٩٧٢.

٤٢. Robert. M. Price, U. S. foreign policy in sub-saharan Afric: National Interest and Global strategy (Berkeley: in stitute of international studies, University of Colifornia, ١٩٧٨).

٤٣. Robin Cohen, End game in south Africa, London, ١٩٨٥.

٤٤. _____, Hallett, Africa to ١٨٧٥ (N. Y., ١٩٧٠).

٤٥. Rupert Emerson, Africa and united states policy, America's Role in word Affairs series, Harvard University, New Jersey, ١٩٦٧.

٤٦. Sam. C. No/ utshungu, south Africa in Africa, Astudy in ideology and foreign policy, Monchestor University press, ١٩٧٥.

٤٧. South Africa, Official year book, ١٩٧٦, (Johannesburg, ١٩٧٦).

٤٨. _____, ١٩٧٨, _____, ١٩٧٨.

٤٩. _____, Time Running out, The Report of the study commission and U. S. policy Toward southern Africa, Berkely, University of california press, ١٩٨٢.

٥٠. Spicer, Michael Namibia-elusive in dependence, in the word Today, (England: popper and company LTD), October, ١٩٨٠.

٥١. Stewar C. Easton , World History sinc, ١٩٤٥, U. S. A., ١٩٦٨.

٥٢. The Universal Declaration of Human Rights, The conadian Bar Review- Vol.٢٧, No.٢, Feb., ١٩٤٩.

٥٣. T. Malan and P. S. Hatting, Black Home Lands in South Africa, (Pretorian: Africa Institute of south Africa, ١٩٧٦).
٥٤. Violaine Junad, the handbook of Africa, (N. Y., ١٩٦٣).
٥٥. W. O. Henderson, studies in German colonial history, London, ١٩٦٢.
٥٦. Zaki Eragas, The African states in Transition, Macmillan press. ١٩٨٧.

٥. الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. عصام عبد الحسين نومان، الولايات المتحدة الامريكية ودولة جنوب افريقيا (١٩٤٥-١٩٨١)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٢. عفراء عطا عبد الكريم الريس، نلسون مانديلا، حياته ودوره السياسي، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٣. نوار عبد الوهاب القيسي، حقوق الانسان – دراسة في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٨٥.

٦. المجلات

١. ابراهيم احمد نصر الدين، خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٧)، القاهرة، ١٩٨٤.
٢. ابراهيم شحاتة، مشكلة جنوب غرب افريقيا في الامم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١)، القاهرة، ١٩٦٥.
٣. ابراهيم نصر الدين، مؤتمر جنيف واستقلال ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٤)، القاهرة، ١٩٨١.
٤. _____، ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، السنة الرابعة عشرة، القاهرة، تشرين الاول ١٩٧٨.
٥. احمد ثابت، افريقيا والشيوعية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٧)، ايار ١٩٨١.
٦. احمد طه محمد، استقلال ناميبيا والعمل الافريقي المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٣)، القاهرة، تموز ١٩٨٣.
٧. احمد عباس عبد البديع، تشخيص الواقع الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٣)، نيسان ١٩٨١.
٨. احمد يوسف القرعي، فلسطين وتجربة استقلال ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٠)، القاهرة، ١٩٩٠.
٩. اماني محمود فهمي، تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٣)، القاهرة، تموز ١٩٨٨.
١٠. بيلي نانان، التمييز والفصل في التعليم في جنوب افريقيا، مجلة الهدف-العدالة، المجلد الثالث، العدد الثالث، تموز ١٩٧١.

١١. جاريريتو ندوكوز ونجوبزي، دراسة في تاريخ النضال الوطني في جنوب غرب افريقيا، مجلة الرابطة الافريقية، العدد (٢٦)، القاهرة، ايار ١٩٦٤.
١٢. جويل كارلسون، سنقمع الشر في جنوب افريقيا، مجلة الهدف-العدالة، المجلد الثالث، العدد الثالث، تموز ١٩٧١.
١٣. س. إ. أوكسي، الاستعمار الجديد- الامن القومي ومسألة ناميبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٥.
١٤. سلوى محمد لبيب، الجنوب الافريقي في الثمانينيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٤)، القاهرة، نيسان ١٩٨٦.
١٥. _____، مؤتمر القمة الافريقي في الخرطوم، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، القاهرة، ١٩٧٨.
١٦. عبد العزيز كامل، التفرقة العنصرية واثارها الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧)، كانون الثاني ١٩٦٧.
١٧. عبد الله الاشعل، الصراع الصيني- السوفيتي في اطار الحركة الشيوعية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٥.
١٨. عماد الجيار، ناميبيا... واحتمال الحل السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٥)، القاهرة، تموز ١٩٨٦.
١٩. كريمة عبد الرحيم حسن، المسؤولية الدولية تجاه ناميبيا (في النصف الاول من عقد الثمانينيات)، سلسلة الدراسات الافريقية، بغداد، ١٩٨٥.
٢٠. كمال مظهر احمد، الرأسمالية وتجارة الرقيق، مجلة افاق عربية، العدد (٢)، بغداد، شباط ١٩٨٦.
٢١. لطفي جعفر فرج، حزب المؤتمر الوطني الافريقي ودوره في قيادة النضال ضد النظام العنصري لجنوب افريقيا، مجلة المؤرخ العربي، العدد (٣٩)، السنة الخامسة عشرة، بغداد، ١٩٨٨.
٢٢. _____، سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، اسيا-افريقيا، مجلة فصلية صادرة عن معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، العدد (٢)، بغداد، ١٩٨٥.
٢٣. مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي، كوبا... والقرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٤)، السنة الرابعة عشرة، القاهرة، تشرين الاول، ١٩٧٨.
٢٤. محمد الحاج حمود، التمييز العنصري والقانون الدولي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد الاول، (٢٤) نيسان ١٩٧٢.
٢٥. محمد عوض، انكولا من الثورة الى الاستقلال –الجمعية الافريقية بالقاهرة ١٩٧٩، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥٩)، القاهرة، ايار ١٩٨٠.
٢٦. محمد عيسى الشرقاوي، الموقف الامريكي من جنوب افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥١)، السنة الرابعة عشرة، القاهرة، ايار ١٩٧٨.
٢٧. محمد فايق، ناميبيا- المحددات الاقليمية والعالمية للمواجهة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ١٩٨٥.
٢٨. محمود حسن فرغل، منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨)، القاهرة ، ١٩٦٩.
٢٩. نشاط المنظمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، السنة الثامنة عشرة، المجلد (١٨)، العدد (٦٨)، القاهرة، نيسان ١٩٨٢.
٣٠. هالة سعودي، السياسة الامريكية تجاه جنوب افريقيا الجوهر الثابت وظاهر التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠)، القاهرة، تشرين الاول ١٩٨٧.
٣١. هالة مصطفى، بكين ولعبة التوازن الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٥)، القاهرة، ايار ١٩٨٤.
٣٢. الهدف –العدالة، مجلة فصلية خاصة بنشاط الامم المتحدة في مقاومة الابارتهيد والتفرقة العنصرية والاستعمارية، المجلد الثالث، العدد الثالث، تموز ١٩٧١.
٣٣. ياسين العيوطي، ناميبيا والصراع في جنوب افريقيا- الوفاق ام التقويض في الجنوب الافريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، القاهرة، ١٩٨٥.

٧. الصحف

١. القبس الكويتية، (جريدة) (٣٠) اذار ١٩٩٠.

٢. الاهرام ، (جريدة) العدد (٢٥٥١٧)، أذار ١٩٨٤.

٣. الاهرام، (جريدة) العدد (٣٧٦٠١)، (١٨) تشرين الثاني ١٩٨٩.